

4061

١	٣	٩	٥
الادلة القواطع على الزام العربية في التّوابع			
٥١٠	٩٠	٣١٨	٧٩
		١١٠	٢١٧
			٧١

للفقير ابي محمد الويلتوري عفى عنه

ويليه

فناوي علماء الهند

على منع الخطبة بغير العربية

قد اعتنى بطبعه طبعة جديدة بالأوفست



HAKİKAT KİTAP
Darüşşefaka Cad. No: 57/A
34262-Fatih İSTANBUL Tel:
TURKEY
1986

4061

قال سيد العلامة احمد الطحطاوى في حاشيته اللامعنة قال كثير من المفسرين ان المراد
 من الذين فرقوا دينهم اهل البدع والشبهات من هذه الامة وروى عمر رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال اهل السنة رضى الله تعالى عنهم ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا اصحاب البدع واصحاب
 الاعواء من هذه الامة قال تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم اى الطرق
 المختلفة التى هى ما عدا الصراط بقرينة قوله ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم اى الطرق
 تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وقال بعض المفسرين المراد من حبل الله الجماعة لانه عقبه بقوله
 ولا تفرقوا والمراد من الجماعة عند اهل العلم اهل الفقه والعلم ومن غارقهم قدر شبر وقع فى الضلالة وخرج عن
 نصرة الله تعالى ودخل فى النار لان اهل الفقه والعلم هم المتمسكون بكون سنة محمد عليه الصلاة والسلام
 وسنة الخلفاء الراشدين بعده ومن شذ عن جمهور اهل الفقه والعلم والسواد الاعظم فقد شذ فجايد خله فى النار
 فعليك معاشر المؤمنين باتساع الفرقة الناجية المسماة بالسنّة والجماعة فان نصرة الله وحفظه وتوقيفه
 فى موافقتهم وخذلانه رخصته ومقتضى محاشيتهم وهذه الطائفة الناجية قد اجتمعت اليوم فى مذاهب اربعة
 وهم الحنفيون والمالكيون والشافعيون والحنابلة يورثهم الله ومن كان خارجا عن هذه الاربعة فى هذا
 الزمان فهو من اهل البدعة والنار اه قال فان قلت ماوقوفك على ذلك على صراط مستقيم وكل واحد من
 هذه الفرق يدعى انه عليه قلت ليس ذلك بالادعاء والتشبيح باستعمالهم الودع القاصر والقول الزاعم بل بالنقل
 عن جهابذة هذه الصنعة وعلماء اهل الحديث الذين جمعوا اصحاب الاحاديث فى امور رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واحواله وافعاله وسركانه وسكناته واحوال الصحابة والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه وهم باحدان مثل
 الامام البخارى وسلم وغيرهما من الثقات المشهورين الذين اتفق اهل المشرق والمغرب على صحة ماوردوه
 فى كتبهم من امور النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضى الله تعالى عنهم ثم بعد النقل ينظر الى الذى تمسك به يديم
 واتقى اثرهم واعتدى بغيرهم فى الاموال والقروع فيحكم بانه من الذين هم هم وهذا هو الفارق بين الحق والباطل
 والمبين من هو على صراط مستقيم وبين من هو على السبيل الذى على يمينه وشماله قال واختلاف العلماء من
 السلف والخلف فى تكفير اهل الاوهام والبدع ولا شك ان من كان مذهبه وبدعته مؤديا الى الكفر وهو غير متأول
 فيه فهو وكافرا لا جماعا وامان كان منهم فى مذهبه وبدعته على طريق التأويل والاجتهاد والخطأ المقتضى الى
 الهوى والبدعة من تشبيه او نعت بجماعة او نفي صفات كمال عما يليق به سبحانه وتعالى اختلاف السلف
 والخلف فى تكفيره فقال بعضهم اهل الاوهام كلهم كفار وهذا قول كثير من السلف والفقهاء والمتكلمين من
 الخلف ومنهم من صوب التكفير الذى قالوا به ومنهم من ابي اخراجهم من سواد المسلمين وهو اكثر ائمتهم
 والمتكلمين قالوا هم فساق عصاة ضلال ويورثهم من المسلمين ويحكم لهم باحكامهم قال ابن الهمام فى شرح
 الهداية نعم يقع فى كلام اهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المهتدون بل من
 غيرهم ولا تكفير ائمتهم او ما قول عن المهتدين عدم تكفيرهم اه وامام قوله عليه الصلاة والسلام (ابى
 اسرائيل تفرقت على اثنين وسبعين ملة وتفرقت امتي) معنى امة الاجابة المؤمنين به صلى الله
 عليه وسلم (على ثلاث وسبعين ملة) كلهم لى النار الا واحدة وهى ما اتفعا عليه واصحابى قال التوربشتى
 فى شرح اصحاب المراد من الامة هنا من يحجهم دأثرة الدعوة من اهل القبلة لانه اضافهم الى نفسه فقال
 ابى واكثر ماورد من الحديث على هذا الاسلوب المراد منه اهل القبلة والمعنى انهم تفرقوا فأتينى كل
 واحدة منهم باختلاف ما تدين به الاخرى وقوله كلهم فى النار الا واحدة يعنى كلهم يفعلون ويعتقدون ما هو
 موجب لدخول النار فان كان كفرا او ما نوا عليه دخلوا النار لا يخرجون منها ابدا وان لم يكن كفرا فهو الى الله
 تعالى ان شاء عساه عنهم وان شاء عساه بهم ثم يخرجهم من النار ويدخلهم الجنة واستشكل ظاهر قوله عليه
 الصلاة والسلام كلهم فى النار بانه ان اريد ان يدينهم بالايديع لان من مات من اهل البدع على الايمان فلا بد من
 دخول الجنة وان اريد ان يدخلونهم معتمدين ان كانوا يخرجون لا يصح لان المؤمن العاصى فى مشيئة الله تعالى
 وان اريد انهم مستحقون للدخول ادهم فى المشيئة معصاة لاهل السنة كذلك فارجحه التخصيص واجيب بان
 التخصيص لشدة ذواتهم بالاعذاب فان عذابهم فى النار يكون اشد عذابا من عصاة الفرقة الناجية
 او ما اعتقادهم فى طريقة دينهم وبما ان كل مجموع لا يجمي اى مجموع هذه الفرق فى النار ومجموع هذه الفرقة
 فى الجنة ولا يلزم ان يكون كل الفرق فى النار ولا كل الفرق فى الجنة من غير سابقة عذاب

١	٣	٩	٥
الادلة القواطع على الزام العربية في التّوابع			
٥١٠	٩٠	٣١٨	٧٩
		١١٠	٢١٧
			٧١

للفقير ابي محمد الويلتوري عفى عنه

ويليه

فَنَّاوِي عُلَمَاءِ الْهِنْدِ عَلَى مَنَعِ الْخَطْبَةِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ

قد اعتنى بطبعه طبعة جديدة بالأوفست



يطلب من المكتبة الحقيقة بشارع دار الشفقة بفتح ٤٧ استانبول - تركيا

هجري قمرى هجري شمسي ميلادي

١٤٠٦ ١٣٦٤ ١٩٨٦

﴿ تنبيه ﴾

من اراد ان يطبع هذه الرسالة وحدها او يترجمها الى لغة اخرى فله من الله الاجر الجزيل ومني الشكر الجميل وكذلك جميع كتبي كل مسلم مأذون بطبعها بشرط جودة الورق والتصحيح

Baskı: Hizmet Gazetecilik ve Matbaacılık Limited Şirketi
Cağaloğlu-İST. Tel: 526 18 00 (10 hat)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم بلسان الجنة وارسله
الى كافة الانس والجنة وانزل عليه الكتاب بلسان عربي ولو جعله بعجميا
لقالوا لولا فصلت آياته العجمي وعربي ثم جعل ذلك اللسان شطرا في الاذكار
المفروضات كتكبيرة الاحرام والتشهد والخطب المشروعات فصار اداء
تلك الاذكار بغير ذلك اللسان عملا من الفاسدات فسبحان من جعل التلبس
بفساد العبادات والتلاعب بمنكر من المحرمات كيف يشك العقلاء
في كون ترجمة تلك الاذكار من يحسن ذلك اللسان حراما من المنكرات كما
قيل شعر وكيف يصح في الاذهان شيء اذا احتاج النهار الى دليل والصلاة
والسلام على سيدنا محمد رحمة العالمين وقدوة العالمين وعلى له وصحبه
الذين كانوا في صلاتهم خاشعين وعن اللغو معرضين وعلى العلماء الذين
جاهدوا في ازالة البدعة وحياء السنة ولم يخافوا في الله لومة لائم ولا
جرعة ظالم ما زالت طائفة من امته ظاهرين على الحق بحيث لا يضرهم من
خالفهم من الخلق اما بعد فهذه رسالة لطيفة جمعتها في حكم ترجمة الخطبة
التي شاع فيها الخلاف الآراء من ذوى البدع والاهواء واعتربك بالهمم
بعض العلماء فضلا عن الطلبة واستحسنها من في قلبه زيغ الى
البدعات وحقيق بان يستحسنوها فانها للبدعة من المقدمات فانه
لم يأت الوهابية ولا المودودية احدا في هذا الزمان الا وهذه الدعوى
امامها من اهم المهمات شعر كما يسبق الجدرى حمى بشدة كذا يسبق

البدعات في امر خطبة شكوك كثيرة ولا ثم يدعي. تركت خرافات رضية
بجمعة. كما قال مجنوناً فت بعيرة عصاكم أعبروني لا شتر عوزني. وسميتها
الادلة القواطع على الزام العربية في التوابع جعلها الله خالصة لوجهه الكريم
انريد الا اصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب
اعلم ان الخطبة في الشرع هي الكلام المفتوح بمحمد الله والصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم المختتم بالوصية والدعاء كما في باب النكاح من المغني ^{١٣٧}/_٣
ويشترط فيها امور منها العربية بالكتاب والسنة والقياس وظاهر ذلك
لنصفين من عبارات علماء فلا تصح بالجمعة اما الآية فقد قال تعالى وَمَنْ يُشَاقِقِ
الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ
جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا « النساء » وظاهر ان سبيل المؤمنين في مشارق
الارض ومغاربها في بلاد العرب والعجم الخطبة بالعربية كما يدل عليه تعليل
العلماء لاشتراط العربية باتباع السلف والخلف فان معناه للفعل الدائم
المستمر في عصر السلف والخلف فلم يخطب احد منهم الا في العربية ولو خطب
لنقل الينا حسنة كانت او سيئة فان توفّر الدواعي يقضى ذلك فلما حذر عمر
رض. « سارية امير السرية التي بعثها الى نهاوند فقال في خطبته يا سارية
الجل نظر الناس بعضهم الى بعض فنقل ذلك الينا ولما تأخر حضور رجل من المهاجرين
للجمعة انكر ذلك عمر رض. فناده في خطبته فقال ايّة ساعة هذه فنقل الينا
وتكلم سليمان بن صرد في اذنه فنقل الينا وامر ابن عباس للمؤذن ان يقول الصلاة
في الرحال فنقل الينا ولما خطب عبد الرحمن بن امر الحكم قاعدا مرة انكر ذلك

عليه فنقل الينا ولما خطب مروان بن الحكم مرة قبل الصلاة يوم عيد انكر عليه ذلك
ونقل الينا ولما زاد عثمان بن عفان رضى حين كثر الناس نداء في يوم الجمعة لم ينكر
ذلك احد فنقل ذلك الينا ايضا ولما جمع عمر رضى الناس على ابى بن كعب في قيام رمضان
بعشرين ركعة لم ينكر ذلك احد فنقل ذلك الينا واكثر ذلك مروى في الصحيحين والباقي
في غيرهما ولو ذهبناعد ما نقل الينامن امثال ذلك لا يحد ولا يحصى فلم تسمع
الخطبة في الجمعة الى زمن قريب واما الحديث فقد قال ص.ع. صلوا كما رأيتموني اصلي
كما سيجي نقله عن شرح المهذب واما القياس فهو انها ذكر مفروض كالشهادة وتكبير
الاحرام كما في شرح المهذب ايضا وقد عبر الله تعالى عنها في كتابه العزيز تارة بالقران حيث
قال واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون (الاعراف) قال في التحفة والنها
وغيرهما ورد في الخطبة كما ذكره كثير من المفسرين بل اكثرهم اه. وتارة بالذكر حيث قال
يا ايها الذين آمنوا اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع
ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون (الجمعة) قال ابو السعود وغيره اى مشوا واقصدوا
الى الخطبة والصلاة اه. وقال الامام الرازى الذكر هو الخطبة عند الاكثر من اهل
التفسير اه. وكذلك عبر عنها رسول الله ص.ع. ايضا بالذكر حيث قال فيما رواه
الشيخان عن ابى هريرة رضى ان رسول الله ص.ع. قال من اغتسل يوم الجمعة
غسل الجنابة ثم راح فكاأنا قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكاأنا قرب بقرة
ومن راح في الساعة الثالثة فكاأنا قرب كبش اقرن ومن راح في الساعة الرابعة
فكاأنا قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكاأنا قرب بيضة فاذا خرج الامام
حضرت الملكة يستمعون للذكر اه. قال القليوبي وغيره اى الخطبة اه. فثبت

كونها ذكر بالآية والحديث وأما كونها مفروضاً فاجل وأظهر فثبت كونها ذكر مفروضاً
 كالشَّهْد والتَّكْبِيرَة الاحرام وقد علل في شرح المذهب والتحفة والنهاية
 وغيرها الوجوب الصلاة على النبي ص. ع. فيها بكونها عبادة افتقرت الى ذكر الله تعالى
 كالآذان والصلاة فعبارة المغنى مع المتن وأركانها خمسة الأول حمد الله للاتباع
 والثاني الصلاة على رسول الله ص. ع. لأنها عبادة افتقرت الى ذكر الله تعالى فافتقرت
 الى ذكر رسول الله ص. ع. كالآذان والصلاة $\frac{21}{1}$ وفي ابن كثير ولا تصح الخطبتان
 إلا بذلك « أي الصلاة على النبي ص. ع. » لأنها عبادة الخ. اه. $\frac{22}{1}$ فيقال إنها
 عبادة افتقرت الى ذكر الله ورسوله كالآذان والصلاة فيشترط فيها العربية فهو
 قياس آخر وبهذا القياس أيضاً استدلال فثبت اشتراط العربية فيها بالكتاب
 والسنة والقياس وأما عبارات الائمة فصرحة في ذلك أيضاً فعبارة المجموع
 وقع هل يشترط كون الخطبة بالعربية فيه طريقان أصحهما وبه قطع الجمهور يشترط
 لأنه ذكر مفروض فشرط فيه العربية كالشَّهْد والتَّكْبِيرَة الاحرام مع قوله ص. ع.
 صلوا كما رأيتموني أصلي وكان يخاطب بالعربية والثاني فيه وجهان حكاهما جماعة منهم
 المنولي أحدهما هذا والثاني مستحب ولا يشترط لأن المقصود الوعظ وهو حاصل بكل
 اللغات اه. $\frac{22}{4}$ وفي الروضة مانصه وهل يشترط كون الخطبة كلها بالعربية وجهان
 الصحيح اشتراط اه. وفي الشرح الكبير للإمام الرافعي المسمى بفتح العزيز مع متنه
 الوجيز للإمام الغزالي مانصه (وأركانها خمسة الحمد لله ويتعين هذا اللفظ والصلاة
 على رسول الله ص. ع. ويتعين لفظ الصلاة والوصية بالنفوى ولا يتعين لفظها
 إذ غرض الوعظ وأقلها طيعوا الله والدعاء للمؤمنين وأقله رحمكم الله وقراءة

القرآن وأقله آية) ولك ان تبحث في شيتين من قوله ويتعين هذا اللفظ وقوله ويتعين لفظ الصلاة احدهما ان الحكم بتعين اللفظين يقتضى عدم اجزائهما بغير العربية فهل هو كذلك والجواب ان في اشتراط كون الخطبة كلها بالعربية وجهان اصحهما انه شرط اتباعا لما جرى عليه الناس والثاني ذكره في التمهة مع الاول انه لا يشترط اعتبارا بالمعنى اهـ ٢٧٩ هـ وفي شرح المحلى مع المنهاج (يشترط كونها كلها (عربية) كما جرى عليه الناس اهـ ٢٢٩ هـ فقد صرح الشيخان النووي في الروضة والرافعي في الشرح الكبير والشارح المحقق في شرح المنهاج باشتراط العربية في كلها اى في كل اركانها وتوابعها فان قيل قد ارجع القليوبي ضمير كلها في عبارة الشارح الى الاركان قلنا هو تابع لشيخ الاسلام وسيجيء الجواب عنه على ان هذا الاحتمال متف في عبارة الشيخين في الروضة والشرح الكبير فعبارة صريحة في اشتراط العربية في الجميع من غير شبهة للمنصفين وايضا تعليل جميعهم لاشتراط العربية باتباع السلف والخلف والاكتفاء بعلم كون الخطبة وعظا في الجملة اذ لم يعرفها القوم كما سيجيء نقله عنهم صريح في اشتراطها في الجميع لافى الاركان فقط فان قيل كيف استدلالا امام النووي بحديث صلوا كما رأيتموني اصلي وليس فيه تعرض للخطبة بل الذي فيه انما هو الامر بالصلاة قلنا قد تقرر في الاصول ان الامر بالشيء امر بجميع ما يتوقف عليه ذلك الشيء فعبارة جمع الجوامع مع شرحه للمحلى (المقدور الذي لا يتم الواجب الا به وواجب) بوجوب الواجب سببا كان او شرطاً (وفاقا للاكثر) اهـ اى فالامر بالشيء يكون امرا بشرطه وايضا به اعطاه ٢١٩ هـ فهذا الامر بالصلاة يشتمل الامر بالخطبة والوضوء وسائر

العورة واستقبال القبلة وغيرها مما تتوقف عليه صحة الصلاة كما كان أو شرطاً
 فيجب كون جميع الخطبة بالعربية كما فعله النبي ص.ع. ولو سلمنا أن الحديث لا وارد
 في الصلاة ولا يدخل فيه الخطبة قلنا فاي دليل على وجوب الخطبة فإن قيل هو اتباع
 السلف والخلف قلنا فهل كانوا يخطبون إلا في العربية في الأركان والتوابع حتى في
 بلاد الجمر وقد بين في حالة الطرب بشرح جالية الأرب في نظم جالية الكرب عن
 بعض كتب التاريخ أن الإسلام دخل في بلاد كيرله في خلافة عثمان بن عفان رضي
 عنه بعث إلى الهند سرية تحت إمارة المغيرة بن شعبه ووصلوا إلى كاليكوت وكان
 فيه ملك يقال له زمرود وما سمع أخباره ص.ع. ومعجزه شق القمر وكان هو وأهل البلد
 ممن شاهدوها استفسر عن تلك الواقعة ووقفها فآخبروه فلما طابق أخبارهم
 لما شاهدوه أسلم ذلك الملك وأهل البلد وكان ذلك سنة سبع وعشرين
 من الهجرة اهـ. وأخبرني بعض من أثق به أنه رأى قدام المسجد القديم في كاليكوت
 قبيل عمارة لو حامعلقاً بأعلى المسجد كتب فيه أن بناء ذلك المسجد سنة ثنتين
 وعشرين من الهجرة قال قد قرأته والتاريخ المكتوب فيه (بويد) قال ويذكر أن قبر
 رافع ورفاعة البدرين في جوار ذلك المسجد اهـ. فعلى هذا دخل الإسلام في ولاية
 كيرله قبل ذلك أذبعيدان يبنى المسجد في بلد عقب دخول الإسلام فيه وكذلك دخل
 الإسلام في كثير من بلاد الجمر في عصر الصحابة وفتحتم الأمصار وأسلم أكثر الحبش
 والروم وغيرهم وحضروا مجالس الجمع وقد كان أكثرهم لا يعرفون اللغة العربية وكان
 كثير من الصحابة عارفين بالعجمية كما سنبينه ومع ذلك لم يخطب أحد منهم في غير العربية
 ولو خطبة غير الجمعة وكان الباعث على الترجمة وهو عدم فهم العجم اللغة العربية

موجود في عصرهم لشيوع الاسلام في تلك البلاد واحتياج اهلها الى تعلم
 الاحكام الشرعية ولما ثبت وجود الباعث في تلك الازمنة وفقدان المانع من
 التكاسل ونحوه معلوم من القواعد المبرهنة ثبت اشتراط العربية فيها ايضا فان قيل
 قد صرح شيخ الاسلام زكريا الانصاري رحمة الله عليه ومن تبعه بان المراد اركانها
 فيفيد ان غير الاركان لا يشترط فيه العربية قلنا لا يجدي نفعا فان مراده ان
 عربية غير الاركان ليست بشرط لصحة الخطبة وهو كذلك كيف لا واثبات غير الاركان
 ليس بشرط فلما كان يرد على ظاهر عبارة الشيخين والشارح انها مشترطو اثبات
 التوابع واطالة الخطبة بناء على قاعدة ان اثبات القيد يلزمه اثبات المقيد مثلا
 اثبات القيام يلزمه اثبات زيد بخلاف نفيه فاذا توجه النفي الى المقيد يصدق
 بانتفاء القيد والمقيد جميعا وبانتفاء المقيد فقط وبانتفاء القيد فقط كما بين
 في محله فكأنهم قالوا يشترط العربية في كل الخطبة اى في كل الاركان والتوابع ايضا
 وظاهر انه لا يتصور كونها عربية الا بالاثبات بها فلزمهم القول باشتراط اثبات التوابع
 فاراد شيخ الاسلام دفع هذا اليراد ببيان مرادهم فقال والمراد اركانها معنى انهم
 وان اطلقوا اشتراط العربية في الجميع الا ان مرادهم بالنسبة الى صحة الخطبة اشتراطها
 في الاركان فقط دون ما عداها واما اشتراطها بالنسبة الى التوابع فانما هو للاعتد
 بها للصحة الخطبة فلهذا مفسرا مجيبا فظهر ان مراد الشيخين والشارح بان
 العربية شرط في كلها اى في كل الاركان والتوابع انها شرط للاعتداد بأكملها ولحصول
 سنة الاطالة بما يؤتى به من التوابع حتى لو اتى بالاركان في العربية وتوابعها في الجملة
 ولم يطل بها الفصل تصح الخطبة عند الجميع ولكن لا يعتد بما اتى به في الجملة اتفاقا

ايضا فلا خلاف بينهم في المعنى وصرح بهذا الجمع ابن قاسم وفاقا للرمل ففى ع ش
مانصه قوله المراد اركانها (يقيدها) لوانى ما بين اركانها بغير العربية لم
يضر ويجب وفاقا لم ران محله اذا لم يطل الفصل بغير العربية والآثر لاختلاله بالمولاة
كالسكوت بين الاركان اذا طال بجامع ان غير العربية لغوا لا يحسب لانه لا يجزئ مع
القدرة على العربية فهو لغوا هـ سم على المنهج اهـ فقولها ويجب ان محله الخ نص في
ان العربية شرط في التوابع عند شيخ الاسلام ايضا للاعتداد بها وانه اذا كانت
التوابع بغير العربية كانت لغوا لا يحسب عنده والالم يكن لجمليهما كلامه على ما اذا
لم يطل الفصل وجه بل كان ينبغي ان يقال وهو مبني على ما عنده من عدم اشتراط
كون ما عدا الاركان عربية او نحوه فلما حمله كلامه على هذه الحالة فهم منه انه
مرادله ايضا فايؤتى به في غير العربية يكون لغوا بالاتفاق فان قلت فقد بحث
ع ش بعد نقل عبارة سم عدم الضرر مطلقا اى سواء طال الفصل ولا حيث قال
بعده مانصه والقياس عدم الضرر مطلقا ويفرق بينه وبين السكوت بان في السكوت
اعراضا عن الخطبة بالكلية بخلاف غير العربية فان فيه وعظا في الجملة فلا
يخرج بذلك عن كونه من الخطبة اهـ فان مقتضاه الاعتداد بما اتى به في غير العربية
قلنا ليس ما قاله ع ش استدراكا على الشيخين والرمل وابن قاسم وغيرهم ولا حكما
بخلاف حكمهم بل هو مجرد اظهار قياس وتوضيح ان هذا الحكم خارج عن
القياس كما قاله شهاب الدين الثعالبي اتي رحمه الله في فتاواه المحررة سنة الف
وثلاثة وثمانية وعشرين قالوا وفي قوله والقياس الخ الحالية فكأنه قال بعد نقل عبارة
سم حال كون القياس الاجزاء والفرق بينها وبين السكوت لان هذا القياس غير

معتبر عندهم وهذا كما بحث الاوزعى في قرن صغير نطق بالشهادتين انه يؤمر ندبا
 بالصلاة والصيام ويحث عليهما من غير ضرب ليا لفا لخير بعد بلوغه وان ابي
 القياس ذلك ولو سلم ان ما قاله ع. ش مخالف لما قاله الشيخان فكيف يعول على
 قوله رحمة الله عليه لما هو مقر في موضعه في باب القضاء من فتح المعين مانصه اعلم
 ان المعتمد في المذهب للحكم والفتوى ما اتفق عليه الشيخان فما جر به النووي
 فالرافعي فان حجه الاكثر فالاعلم فالاورع قال شيخنا هذا ما اطبق عليه محققو المتأخرين
 والذي وصي باعتماده مشايخنا وقال السهمودي ما زال مشايخنا يوصوننا بالافتاء بما عليه
 الشيخان وان تعرض عن اكثر ما خالفاه وقال شيخنا ابن زياد يجب علينا في الغالب اعتماد
 ما رجع الشيخان وان نقل عن الاكثرين خلافا له. واذا كان حكم مخالفة الشيخين بهذه
 الحالة فكيف يظن منع شر انه خالفهما بل وسائر من تقدمه ولو فرض انه خالفهم
 فكيف يعول على قوله فاللائق بالادب ان يحمل قوله على وجه لا يخالفهم كما قد مناعلى ان
 ع. ش نفسه وجه لا اعتبار العربية في خطبة صلاة العيدين بانه ليس الفرض منها مجرد الوعظ
 بل الغالب عليها الاتباع نظر لكونها عبادة كما يأتي نقله وقال الشهاب الشالياني في تلك
 الفتوى ولو سلمنا ان ما قاله ع. ش حكم بعدم الضرر قلنا ان الخلاف اذا جرى بين الصحة
 وعدمها يلزم الاجتناب ومع ذلك فالشراعتي لم ينف الكراهة او فان قيل
 قياس الخطبة على اذكار الصلاة قياس مع الفارق فان اذكارها متعينة اللفاظ
 بخلاف الخطبة قلنا كما ان في الصلاة ما هو متعين الالفاظ كالفاحة والتشهد
 وتكبيرة الاحرام وما ليس كذلك كاذكار الركوع والسجود والدعاء بعد التشهد
 الاخير فانها غير متعينة الالفاظ بل تتأدى باي صيغة جيئ بها لكن بشرط العربية

كذلك في الخطبة ما هو متعين للفظ كالحمد والصلاة وما ليس كذلك كالوصية
 بالنقوى قال في المنهاج واركناهما خمسة حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولفظهما متعين والوصية بالنقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح
 اهـ. فليس بينها وبين اذكار الصلاة فرق من هذه الحيشة ثم فرق بعض الناس بكون
 الخطبة خطابا للقوم بخلاف اذكار الصلاة فانها خطاب لله تعالى قلنا هذا الفرق
 غير معتبر عند العلماء حيث قالوا انها ذكر مفروض فشرط فيه العربية كالشهادتين
 وتكبير الاحرام كما تقدم نقله عنهم فلم يعتبروا هذا الفرق مانعا عن القياس على
 ان هذا الفرق غير صحيح من اصله فان في الصلاة ما هو حمد لله وشناؤه كالفتاحه وما
 هو دعاء لرسول الله ص. ع. كالصلاة عليه ص. ع. بعد التشهد وما هو دعاء للمؤمنين
 كما في التشهد وما هو خطاب للحاضرين كالسلام وكذلك في الخطبة ايضا ما هو حمد
 لله وشناؤه وما هو دعاء لرسول الله ص. ع. كالصلاة عليه وما هو دعاء للمؤمنين
 فانه ركن في الخطبة وما هو خطاب للحاضرين كالوصية فهذا الفرق مردود من اصله
 ولو سلم فالقياس على الاذان سالم عن هذا الفرق اذ لا يخفى في كون المقصود منه اعلام
 الناس بدخول وقت الصلاة كما يشهد به حديث رؤيا جماعة من الصحابة رضى ع.
 واستشكل بعضهم في كونها عبادة باستدبار القبلة قال شعار العبادة استقبالها
 ولم ينظر الى قوله تعالى والله المشرق والمغرب فاينما تولوا فثم وجه الله (البقرة) فالاستقبال
 والاستدبار امر تعبدي وقد شرع الله جعل الكعبة عن يسار الطائف شرطا لصحة
 الطواف فلو استقبال القبلة احد حين الطواف في غير الابتداء زعماته ان الطواف
 عبادة وشعارها استقبال القبلة فقد خاب سعيه وفسد طوافه وكذلك اشترط

في نوافل السفر المباح استقبال المقصد والكعبة كما بينه ائمة الدين ويلزم هذا الزاعم
 اخراج تلك الصلاة والطواف عن العبادة فلا شك في ان هذه الدعوى منه
 دليل على جهله بأحكام الدين فليجتنب لا يقطره الزحامر وقال آخرون ان معنى
 الخطبة الوعظ فكيف يحصل بالعربية لمن لا يفهمها فينبغي ترجمتها قلنا قد سبق
 ان معناها في الشرع الكلام المفتح بحمد الله والصلاة على رسول الله من ع المختم
 بالوصية والدعاء فليس معناها في لسان الشرع الوعظ كيف وفي باب صلاة
 العيدين من الشرع وان لا خطبة لجماعة النساء الا ان يخطب هن ذكر فلو قامت
 واحدة منهن ووعظتهن فلا بأس شيخنا وفي الكروبي عن الاسني ما يوفقه اهـ
 فقوله فلو قامت واحدة الخ مع قوله لا خطبة لجماعة النساء دليل بين على ان الخطبة
 والوعظ غير مترادفين في الشرع فان نفى احد المترادفين نفى للاخر كما قرر في موضعه
 واما كون معناها في اللغة الوعظ فلا يقتضي جواز ترجمتها كيف ومعنى الصوم
 الامساك قال تعالى فَاِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ اَحَدًا فَقُولِي اِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ
 اُكَلِّمَ الْيَوْمَ اِنْسِيًّا (مريم) وكذلك معنى الحج القصد ومعنى الزكاة النماء
 والطهارة ومعنى الصلاة الدعاء ولا يشك عاقل في ان المراد بهذه العبادات
 غير مقصور على ما تقدم فلا يكفي الامساك بدلا عن الصوم ولا القصد عن الحج
 ولا الدعاء عن الصلاة بل يشترط جميعها امور كي يعتد بها فكذلك الخطبة لا يعتد
 بها الا بشروطها التي منها العربية والطهارة وستر العورة وقيام القادر
 وكونها اثنتين والجلوس بينهما ووقوعها قبل صلاة الجمعة في وقت
 ظهر بحيث لا يطول لفصل بينهما واسماع من تعتد بهم الجمعة فلا يقتضي

كون معناها في اللغة الوعظ ترك هذه الشروط على ان تكون معناها الوعظ عينه
 ممنوع فان الخطبة ايضاً معنى آخر في المنجد خطبَ - خُطِبَ وخطباً و -
 خطابةً : وعظَ : قرأ الخطبة على الحاضرين اهـ وفي القاموس خطب الخطيب على المنبر
 خطابة بالفتح وخطبة بالضم وذلك الكلام خطبة ايضاً وهي الكلام المشور المتجمع ونحوه
 اهـ . فتخصيص احد المعنيين بالارادة مع كون اللفظ مشتركاً تعسف وقال بعضهم
 قد نص العلماء على انه يسن للخطيب ان يعلم في خطبة عيد الفطر احكام زكاة الفطر وفي
 خطبة عيد الاضحي احكام الاضحية قال فكيف يمكن تعليم احكام الفطرة والاضحية
 بالعربية لقوم لا يفهمونها كي يمكنهم العمل بمقتضى ذلك التعليم وكذلك يندب
 كونها مفهومة واذا كانت عربية فكيف تكون مفهومة للجمييع قلنا انه كما وضعت
 الخطبة للتعليم وامر الخطباء بالتفهم كذلك امر الجاهلون بطلب العلم حيث قال صغ
 طلب العلم فريضة على كل مسلم رواه ابن عبد البر عن انس كافي الجامع الصغير ولما كان
 اكثر شريعتنا بالعربية يلزم على الناس تعلّمها بقدر ما يرتفع به الحاجة فاذا لم
 يفهم الحاضرون الخطبة العربية يرجع ذلك القصور اليهم لا الى الخطيب ولا
 ينبغي له الترجمة شعلاً تحت قدّمك لو لم ندخل في الفعل بل ابدل شراكاً أطولاً
 على ان مرادهم بذلك التعليم تضمنين الخطبة تلك الاحكام لاحقية التعليم بدليل
 انهم لم يقيدوه بكون الحاضرين جاهلين بتلك الاحكام فلو صلي جماعة كلهم
 يعلمون تلك الاحكام او المأمومون الحاضرون اعلم من الخطيب يندب له ايضاً ذلك
 التعليم والتضمنين فليس غرضه مجرد العمل فانهم صرحوا بأداء زكاة الفطر قبل
 الخروج الى الصلاة بل بکراهة تأخيرها عن الصلاة الا لمصلحة وكذلك التضحية

الاولى ان يصحى عقب الصلاة والخطبة وغالب ما يبين في الخطبة شروط الاضحية
 كونها سالمة عن العيوب التي تنقص ثمنها او لحمها او مندوباتها كونها سميكة ولا
 يمكن التضحية عقب الصلاة والخطبة الا بشراء الاضحية قبلها فان كان المقصود منه
 التعليم الحقيقي ليعملوا بمقتضاه كان ينبغي للخطبة قبل صلاة العيد من يسع اداء زكاة
 الفطر في عيد الفطر وشراء الاضحية في عيد الاضحي وقد شرط هنا تأخيرها عنها بحيث
 لا يطول الفصل بينهما على ان الكلام مختص بخطبة العيدين لا بجميع الخطب وكذلك
 معنى كونها مفهومة ان تكون بحيث لو سمعها من يعرف العربية لكنت مفهومة له يعني
 ينبغي ان تكون مأنوسة الاستعمال وسالمة عن الغاية المخلة بالبلاغة فان الغاية تناسف
 الفصاحة اللازمة للبلاغة كما هو مقرر في موضعه والافكيف يمكنه اشتراط العربية
 ان كان فيهم عربي وايجاب تعلمها ان لم يكن في القوم من يعرفها الا ترى جوابا للقاضي
 حسين عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية اذ لم يعرفها القوم بقوله هو العلم بالوعظ
 في الجملة قال حاشية الجمل على شرح المنهج كان معناه انهم يعلمون انه يعظمهم ولا يعلمون
 الموعوظ به شوري وقد يقال هذا يأتي في الخطبة بغير العربية الا انه خلاف فعل السلف
 والخلف اهـ ما في الجمل وفي بشرى المكريم وكونها بالعربية وان كان لكل اعميين
 للاتباع اهـ وفي الشرقاوى مع شرح التحرير وكونها عربية وان كان القوم عجماء لا يفهمونها
 اهـ وقال في التحفة ولا يشترط طهرهم ولا كونهم نحل الصلاة ولا فهمهم لما سمعونه
 اهـ وفي القليوب قوله (اهـ اربعين) وان لم يعرفوا معاني الفاظ الخطبة اهـ وفي النهاية وما
 بحته الزركشي من اشتراط معرفة الخطيب اركان الخطبة رد بان الوجه خلافه كمن يؤمر
 بالقوم ولا يعرف معنى الفاتحة اهـ وفي عرش قوله من اشتراط معرفة الخطيب الخ اي معرفة

معانيها كما يشعر به قوله كمن يؤم بالقوم الخ فلا ينافي ما مر عن سم من انه يأتي في اعتبار
 التمييز بين الاركان وغيرها هنا ما مر الخ اهـ ما في ع. ش. وقال ابن حجر في فتح الجواد
 ما نضه فالشرط الاسماع والسماع بالفعل وان لم يفهموه ولا يشترط معرفة
 الخطيب معنى ركانه ما خلا فاللزم كشيء اهـ وقال في النهاية ايضا ولا يشترط كونهم محل
 الصلاة ولا فهمهم لما يسمعون به كاتكفي قراءة الفاتحة في الصلاة لمن لم يفهمها اهـ وفي باب
 صلاة العيدين من النهاية بعد كلام ما نضه نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع
 وكون الخطبة عربية اهـ قوله وكون الخطبة عربية انظر ولو كانوا من غير العرب سم على المنهج
 اقول ظاهر اطلاق الشارح ذلك ويوجه بانه ليس الغرض منها مجرّد الوعظ بل الغالب عليها
 الاتباع نظراً لكونها عبادة اهـ ع. ش. فهذا العبارات كلها نص في انه ليس الغرض منها مجرّد الوعظ
 بل الغالب فيها الاتباع لكونها عبادة وان معرفة القوم لها بل الخطيب نفسه ليست بشرط
 كقراءة الفاتحة في الصلاة لمن لا يفهم معناها ولو سلم ان المراد التعليم حقيقة ليعملوا بمقتضاه
 وكونها مفهومة لجميع الحضار فنقول انهما سنان والعربية شرط فاذا تعارض ارجح الشرط
 فيقدم ويترك النذب كما هو ظاهر لمن له ادنى تعلق باحكام الشريعة وهذا كما استحسب
 العلماء لتلاوة القرآن تدبر معناه فلا يؤخذ منه انه ينبغي ترجمته في مقام تلاوة القرآن
 فان العربية شرط فيه فاذا تعارض العربية وتدبر المعنى يرجح الشرط ويترك النذب ولا يقرأ
 الترجمة بدلا عن القرآن وقد تقدم عن التحفة والنهاية ان قوله تعالى **وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ**
فَأَسْمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَكُمْ يُرْجَمُونَ ورد في الخطبة فلا تغفل ثم هي هنا امر ينبغي
 مراعاته وهو ان العجمة ممن يحسن العربية لا يحسب من الخطبة اتفاقا كما تقدم بيان سواء
 كان حراما او مباحا وبدعة منكورة على ما يأتي تفصيله فلو سلمنا ان المراد بالتعليم

حقيقته وان معنى كونها مفهومة ان يفهمها كل من يسمعها فوعظ الخطيب في الجمعة بين اركان الخطبة وعلم في وعظه الامور المذكورة فهل يتأدى به ندب التعليم في الخطبة وكون الخطبة مفهومة مع ان ما اتى به في الجمعة وفهمه القوم ليس من الخطبة اتفاقا فافان فائدة في هذا الوعظ سوى كونه لغوا محضاً كما هو ظاهر لمن لم يدو دماغه شعر اذا ما الم سائل الرأس منه. يُصدّق كل اوها مآثاه ويصنع ما يشر الخضم منه. ويخجل منه مجنون زاه واستدل بعضهم على الترجمة بقوله صرع صلوا كما رايتوني اصلي قال كان صرع يخطب في لغته فينبغي لنا ان نخطب في لغتنا قلنا هذا الاستدلال يقتضي وجوب الترجمة فيها ولا قال به ويقتضي ايضا ترجمة القرآن واذكار الصلاة فهل يلتزمهما هذا الزاعم ولا ندري اين منتهى هذه الدعوى وفي اي شعب العبادات تدخل فان دليلهم عم من المدعى وقد سمعنا ان من الناس من التزم ترجمة اذكار الصلاة ما عدا الاركان فانا لله وانا اليه راجعون فكل ذلك متشعب على هذا الاستدلال ادعى الرؤساء ترجمة خطبة فادعى الاتباع ترجمة اذكار الصلاة وحقيق بان يدعو شعر اذا بال استاذ عمرى قائماً . فحجراً يبول للهابون مشاة . وليت شعراي دليل يردون هذه الدعوى حيث يفهم من الحديث ترجمة اذكار الصلاة على مقتضى استدلالهم فما اصدق قول رسول الله ص.ع. يا تونكم من الاحاديث بما لم تسمعوا انتم ولا ابائكم وكذلك استدلال اخرون بما في المستصفى وغيره من ان الصحابة كانوا يأتون بلاد العجم فيبلغون اهلها الاحكام الشرعية المستفادة منه في اغتهم قالوا فلو كانت الترجمة ممنوعة لما كانوا يصنعونها قلنا ان كلامنا في ترجمة الخطبة المشروعة لا في تعليم الاحكام الدينية ولا في الوعظ وبينها بون بعيد كما قيل شعر سارت مشرقة وسار مقرباً

شَتَانِ بَيْنَ مُشْرِقٍ وَمَغْرِبٍ . فَبَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَا الصَّحَابَةَ رَضِيَ كَانُوا يَبْلُغُونَ أَحْكَامَ الدِّينِ
 فِي الْعَجْمَةِ وَظَهَرَ أَيْضًا أَنَّهُمْ كَانُوا عَالِمِينَ بِالْعَجْمَةِ وَبِالْبَاعِثِ عَلَى التَّرْجُمَةِ وَحِرَاصِ عَلَى التَّعْلِيمِ
 وَلَمْ يَكُنِ التَّكَاثُلُ وَنَحْوُهُ مَا نَعَالِمُ عَنْهَا فَبِتَّ لَمْ يَخْطُبْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ
 وَلَوْ خُطِبَتْ غَيْرُ الْعَجْمَةِ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا أَنَّ الْخُطْبَةَ بِالْعَجْمَةِ غَيْرُ مَبَاحٍ وَالْأَخْطَبُ وَابَهَا وَكَانَتْ
 الْحَاجَةُ إِلَى التَّرْجُمَةِ يَوْمَئِذٍ شَدِيدًا لَمَّا تَقَدَّمَ فِي الْحَقِيقَةِ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْكَلَامِ
 وَامْتَالَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ سِوَمَا تَأْنِسُونَ بِهِ فَيَنْطَقُونَ بِمَا لَا يَفْهَمُونَ شَعْرًا
 إِذَا بَيَّهَتْ الْإِنْسَانُ فِي وَجْهِ خَصْمِهِ . يَسُوقُ كَلَامًا فِيهِ مُصَدِّقٌ هَدْيَانٍ . ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ مَرَّ
 كَانَ أَفْصَحَ الْعَرَبِ كَمَا قَالَ مَرَّ . أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بِيَدَانِي مِنْ قُرَيْشٍ وَلَمْ يَكُنْ فَصَاحَتَهُ مَرَّ .
 مَكْتَسِبًا مِنْ كَلَامِ الْبُلْغَاءِ وَلَا بِعَطَالَةِ كِتَابِ الْفُضَاءِ فَانَّهُ مَرَّ كَانَ أَمِيَّا كَمَا هُوَ
 ظَاهِرٌ لِمَنْ سَمِعَ بِهِ مَرَّ . بَلْ كَانَ مُؤَدِّبُهُ خَالَقُهُ كَمَا رَوَى عَنْهُ مَرَّ . أَنَّهُ قَالَ
 أَنَّ أَخِي نُوحًا لَمَّا أَذَاهُ السَّقَمُ فَمَسَحَ بِيَدِهِ عَلَى عَرِيضٍ فَخَرَجَ مِنْهُ السَّمُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ
 مَا السَّقَمُ وَمَا الْعَرِيضُ وَمَا السَّمُ فَقَالَ مَرَّ السَّقَمُ الَّذِي بَابُهُ وَالْعَرِيضُ الْوَرْدُ وَالسَّمُ
 الْغَشْمُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ . مَا الَّذِي بَابُهُ وَالْوَرْدُ وَالْغَشْمُ فَقَالَ الَّذِي بَابُهُ الْغَرْبُ
 وَالْوَرْدُ وَالْخَيْطُ وَالْغَشْمُ الضِّيُّونُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لَا طَاقَةَ لَنَا فَتَرَعَلْنَا فَقَالَ مَرَّ .
 السَّقَمُ وَالَّذِي بَابُهُ الْغَرْبُ الْفَارُ وَالْعَرِيضُ وَالْوَرْدُ وَالْخَيْطُ الْأَسَدُ وَالسَّمُ
 وَالْغَشْمُ وَالضِّيُّونُ السُّنُورُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَلَدَتْ فِينَا وَنَشَأَتْ بَيْنَ أَيْدِينَا فَمِنْ أَيْنَ لَكَ
 هَذِهِ الْفَصْلَةُ قَالَ دَبْنِي رَبِّي فَاحْسَنَ تَأْدِيبِي نَزَلَ جِبْرِيلُ وَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَقْرَأُكَ
 السَّلَامَ وَيَقُولُ تَكَلَّمَ النَّاسُ عَلَى قَدَرِ عَقُولِهِمْ وَكَذَلِكَ كَانَ مَرَّ عَالِمًا بِاللُّغَاتِ الْآخِرِ أَيْضًا
 كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ (ابْرَاهِيمُ)

فما كان قومه جميع الناس كان لسانه لسان جميعهم كما قرره الامام الصادق
 وغيره وقد قال الشيخ ابراهيم الدسوقي رض. ان علماء الحقيقة يتكلمون بكل
 لسان اه. كما في الطبقات الكبرى واذا كان هذا شأن العارفين فما ظنك برسول
 رب العالمين وقد جاء في البخاري وغيره انه مرع يكلم بالفارسية وبالجملة كان مرع عالما
 بجميع اللغات وكذلك الصحابة رض كانوا ايضا عالمين بغير العربية كما يشهد بتليغهم
 في بلاد الهند بلغتهم ومع ذلك لم يخاطب احدا في العربية كما تقدم وكذا التابعون ومن
 بعدهم واستمر عليه الامر الى قريب عهدنا فالعدل عنه بدعة رغم سنة مأثورة
 فتكون بدعة ضلالة كما سيأتي نقله عن الامام الشافعي رض. وغيره فان قيل اذا كانت
 العربية شرطاً في الخطبة فان لم يكن في القوم من يحسنها هل يقرؤون الخطبة بالجملة او يتركون الخطبة
 والجمعة ويصلون الظهر قلنا بل يقرؤون بالجمعة كتكبير الاحرام والتشهد فقد نص العلماء على
 ترجمتها ان لم يحسن العربية وضاق الوقت عن التعلم فكذلك حكم الخطبة ففي التحفة
 بعد بيان اشتراط العربية في الخطبة نعم ان لم يكن فيهم من يحسنها ولم يكن تعلمها
 قبل ضيق الوقت خطب منهم واحد بلسانهم وان امكن تعلمها وجب على كل منهم
 فان مضت مدة امكان تعلم واحد منهم ولم يتعلم عصوا كلهم ولا جمعة لهم
 بل يصلون الظهر اه. ثم ينبغي ان يعلم ان في قوله ان لم يكن فيهم من يحسنها الخ وقوله
 وان امكن تعلمها الخ برهان قاطع ودليل ساطع على بطلان زعم من توهم ان المراد بالعربية
 في قولهم ان كان في القوم عربية من لغته عربية لا من يعرف العربية اذ لو كان مرادهم كما زعم
 لم يمكنهم ايجاب تعلم العربية على اهل بلد لم يعرفوها وتأثمهم ان لم يتعلموها فان قيل
 بعد ما سلم ان العربية شرط في الخطبة اركانها وتوابعها هل يجوز ان يؤتى بالجمعة بين الاركان

وان لم يعتد بها قلنا ان قصد بها كونها من الخطبة فهو تعلق بعبادة فاسدة فان الخطبة
عبادة والعربية شرط فيها اركانها وتوابعها كما تقدم نقله عن شرح المهذب
وغیره فثبت ان عدم شرط الاعتداد بها كانت تعلقا بعبادة فاسدة والتعلق بالعبادة
الفاسدة حرام بالاتفاق ففي باب الصوم من فتح المعين بعد كلام مانضه قال شيخنا
لكن ينبغي ذلك (اي نية اول ليلة من رمضان صوم جميعه) ليحصل له صوم اليوم
الذي نسي النية فيه عندما لك كما قسم الله اول اليوم الذي قسيها فيه ليحصل له صومه
عند ابى حنيفة وواضح ان محله ان قلد والا كان متلبا بعبادة فاسدة في اعتقاده اهـ
اي وهو حرام اهـ اعانة والشرقاوى على شرح التحرير رفع كونا لامساك واجبا على هذا
الناسي يحرم عليه نية الصوم به ان لم يقلد القائل بالصحة ولم يحصل منه شيء سوى
النية وفي المغنى واذا صلى في الاوقات المنهي عنها عزروا لاتعتقدوا قلنا انها كراهة تحريم وكذا
على كراهة التنزيه على الاصح فان قيل يلزم من عدم الانعقاد ان لكراهة للتحريم لان الاقدام على
العبادة التي لاتعتقد حرام اتفاقا لكونها تالعا اجيب بانه لا يلزم من القول بعدم الانعقاد القول
بان الكراهة للتحريم الخ اهـ. فثبت ان التلبس بالعبادة الفاسدة حرام اتفاقا وان لم يقصد بالعجوة
كونها من الخطبة بل كلاما محضا فهو ايضا حرام ان قلنا بحرمة الكلام في الخطبة الذي هو احد
شقي طريق الخلاف في حرمة الكلام على الخطيب ففي الشرح الكبير وهل يحرم الكلام على الخطيب
فيه طريقان اصحهما القطع بانه لا يحرم اهـ. وفي شرح المهذب مانضه وفي تحريم الكلام على الخطيب
طريقان احدهما على القولين والثاني وهو الصحيح وبه قطع الجمهور يستحب ولا يحرم
للاحاديث الصحيحة ان رسول الله ص. ع. تكلم في الخطبة والاولى ان يجيب عن ذلك بان كلامه
ص. ع. كان لحاجة اهـ. قوله يستحب اي ترك الكلام كما هو ظاهر وقوله ان يجيب

ای القائل بالحرمة وان جرینا علی الشق الآخر المقطوع به فهو مباح ان كان هناك غرض مهم
 ناجز كانذار الغافل عن نحو العقرب وغيره ففي الام مانصته قال الشافعی ولا یأس ان یتکلم الرجل
 فی خطبة الجمعة وكل خطبة فیما یعنيه وبعنی غیره بکلام الناس اه. قوله فیما یعنيه وبعنی غیره
 یرید رض به الکلام الذی تعلق به غرض موصوف بما تقدم کایدل علیه کلام شرح المذهب ونص
 عبارته قال اصحابنا وهذا الخلاف (ای خلاف حرمة الکلام فی حال الخطبة) فی حق القوم والامام
 فی کلام لا یتعلق به غرض مهم ناجز فلورأی اعمی یقع فی بئر او عقربا ونحوها نذرت الی انسان
 غافل فانذره او علم انسانا خيرا او نهاه عن منکر فهذا الیس بجرام باخلاف نص علیه
 الشافعی وانفق علیه الاصحاب علی التصريح به لکن قالوا یتحجب ان یقتصر علی الاشارة
 ان حصل بها المقصود اه فقوله نص علیه الشافعی الخ شاهد صدق علی ما فسرناه فان
 لم یکن ثم غرض مما تقدم ولا قصد کونه من الخطبة بل کونه لغوا محضافه بیدعة منکره مخالفة
 للسنة الی کان علیها السلف والخلف كما یظهر مماثلونا علیک قبل وقال فی الامر عن الامام
 الشافعی رض ولا احب ان یتکلم فیما لا یعنيه ولا یعنی الناس ولا بما یقع من الکلام اه. وفي
 شرح المذهب مانصته قال الشافعی والاصحاب ویتحجب ان لا یتکلم حتی یفرغ من
 الخطبتین اه علی ان کونه لغوا محضافه یکنی العاقل زاجرا اذا اللغو قال فی شرح مسلم هو الکلام
 الملغی الساقط الباطل المردود اه. واذا کان هذا معنی اللغو فکیف یسع العاقل التعلق
 به وقد قال تعالی قد افلح المؤمنون الذین هم فی صلاتهم خاشعون والذین هم عن اللغو
 معرضون اه لاسیما بعد اذان الجمعة وقد قال تعالی یا ایها الذین آمنوا اذا نودی للصلاة من
 یوم الجمعة فاسعوا الی ذکر الله وذروا البیع ذلکم خیر لکم ان کنتم تعلمون اه وعلی کل
 تقدیر ابطال الفصل بها بطلت الخطبة كما بینه الرملی وابن قاسم وغیرهما

واما بحث عرش. فقد تقدم للجواب عنه فلا تغفل وان لم يطل فلا تبطل على شيء من
التقادير المذكورة ففي الامر قال الشافعي وكل ما اجرت ان يتكلم به او كرهته فلا يفسد
خطبه ولا صلاته اه وفي شرح المهذب قال الشافعي والاصحاب وحيث حرمتنا الكلام
فتكلم اثم ولا تبطل الجمعة بالاخلاف اه هذا ثم ان الشيخ شهاب الدين الشافعي رحمه الله
عليه قال في فتواه المحررة سنة ١٣٥٦ الف وثلثمائة وست وخمسين ان قراءة ترجمة الخطبة
سواء كان مع العربية او دونها بدعة تراغم سنة مأثورة عن السلف والخلف فهي بدعة
سيئة يجب اجتنابها وياثم فاعلمها فقد قال الامام الشافعي رضي الله عنه المحدثات من
الامور ضربان ما احدث لما يخالف كتابا او سنة او اثر او اجماعا هذا من البدعة الضلالة
وما احدث في الخير لا خلاف فيه لواحد من المذكورات فهي بدعة غير مذمومة قد نقل هذا
القول عن الامام الشافعي رضي الله عنه ولحد من الائمة كاليهقي وعز الدين بن عبد السلام والامام
النووي والطيب وغيرهم وقال الامام الغزالي رحمه الله عليه انما المحذور ارتكاب بدعة تراغم
سنة مأثورة اه ما في الفتوى بحذف وفي زبدة التحقيقات بعد الاستدلال على وجوب
قراءة الخطبة بالعربية الخالصة مانصبه فاذا ثبت ان قراءة الخطبة بالعربية الخالصة
واجبة تكريم قراءتها بغير العربية او قراءتها بالعربية مع الترجمة بغير العربية كراهة تحريمية
فالافتاء بان قراءة الخطبة بغير العربية جائزة من غير كراهة لا تحريمية ولا تنزيهية
مستدلان بما في الفتاوى السراجية (ولو خطب بالفارسية يجوز اه) باطل
لان الجواز هنا معناه الصحة وهي لا تنفي الكراهة قال في رد المختار (والظاهر ان الصحة
عنده لا تنفي الكراهة اه) وقال في حاشية شرح الوقاية المسماة بعمدة الرعاية
(ولا يشترط كونها الى الخطبة بالعربية فلو خطب بالفارسية او غيرها جاز كما قالوا

والمراد بالجواز هنا هو الجواز في حق الصلاة بمعنى انه يكفي لإداء الشرطية وتصح
 بها الصلاة لا الجواز بمعنى الإباحة المطلقة فانه لا شك في ان الخطبة بغير العربية
 خلاف السنة المتوارثة من النبي ص و الصحابة رض . فيكون مكروها . فبالادمان
 على المكروه تحريما يسقط العدالة وقد نقل في رد المختار عن ابن نجيم (ان كل
 مكروه تحريما من الصغائر وان العدالة تسقط بالادمان عليها اه) فمضى سقطت
 العدالة من الخطيب المد من الترجمة يكون فاسقا فتركه الصلاة خلفه اه ما في
 زبدة التحقيق قولة ولا يشترط كونها بالعربية الخ (يؤخذ منه ان الخطبة بغير
 العربية مكروه تحريما حتى على القول بعدم اشتراط العربية فيها الا انها صحيحة
 على عدم اشتراط العربية وغير صحيحة على اشتراطها ويوجه بان عدم الاشتراط لا يقتضيه
 الإباحة فان الاشتراط والصحة من خطاب الوضع والإباحة والحرمة من خطاب
 التكليف فلا يقتضى أحدهما الآخر لا ترى انه لو صلى انسان في ثوب مفسوب
 تصح صلاته اذ ليس من شروط الصلاة كون الساتر غير مفسوب لكنه امر واجب
 يعصى باخلاله بخلاف ما لو صلى في ثوب متنجس من غير علم فان هذه الصلاة فاسدة
 لكنه لا يأتى به لكونه معذورا وما اذا علم بالنجاسة فحرم من حيث التلبس بالعبادة
 الفاسدة وقال الشهاب الشالياتي رحمه الله في فتواه المذكورة بعد كلام مانصه
 فاذا فهمت هذا فهمت ان عدم اشتراط العربية فيما سوى اركان الخطبة للاجزاء
 والاعتداد بها لا يقتضى جواز الترجمة في غير الاركان لما تقر أنفانها خلاف
 السنة الماثورة والطريقة المعهودة فاجزاء شئ والاعتداد به من وجه لا يدل على
 جواز فعله وسقوط الاثم عن فاعله من جميع الوجوه لا ترى انهم لم يشترطوا في

الوضوء كون مائه غير مغصوب مع اعتدادهم بوضوء مائه مغصوب واجزائهم
به للصلاة حيث يسقط عنه الطلب اذا صلى به والحال ان التوضي به غير جائز فافهم اه
وقوله فتكره الصلاة خلفه اي خلف هذا الفاسق المد من على ترجمة الخطبة وعبارة فتح
المعين مع المتن وكره اقتداء بفاسق ومبتدع كرافضى وان لم يوجد احد سواهما امام يخش
فتة وقيل لا يصح الاقتداء بهما اه وفي الشرع وانى نقلا عن المجيرمى على البر ماوى مانصه
ويحرم على اهل الصلاح والخير الصلاة خلف الفاسق والمبتدع ونحوهما لانه يحمل الناس
على تحسين الظن بهما اه وفقنا الله للاقتداء بالائمة المهتدين وحمانا عن الاقتداء بالفاسق
والمبتدعين وهذا آخر ما يشره الله على عبده الفقير ابى محمد الويلثورى عفى عنه البارى

وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه

اجمعين سبحان رب العزة عما

يصفون وسلام على المرسلين

والحمد لله رب

العالمين

تمت

م

۴۹۸۳۳

87333

صلاة الجمعة

قال ثناء الله دهلوي في تفسير آية الجمعة وعن طارق بن شهاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة حق واجب على كل مسلم في الجمعة الأعلى أربعة مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض رواه أبو داود وقال طارق رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه قلت فالحديث مرسل صحابي وهو حجة اتفاقاً قال النووي الحديث صحيح على شرط الشيخين وعن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة المبررة أو مسافر أو المرأة أو صبي أو مملوك رواه الدارقطني

لا يجب الجمعة على المسافر إجماعاً ولا عبد ولا امرأة

إن الجمعة واجبة على الرجال كلهم دون النساء إجماعاً ودون الصبيان لكونهم غير مكلفين لعموم قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله ولكن رخص في تركها العبد والمسافر من أصحاب العذر فمن أتى منهم بالجمعة فقط أتى بالعزيمة فيصحب جمعة كالمسافر إذا صام رمضان يتأدى من صومه فرضه

في الدار المختار وصح شروعه مع كراهة التحريم بتسبيح وتهليل كما صح لو شرع بغير عربية وشرطاً بغيره وعلى هذا الخلاف الخطبة وجميع أذكار الصلاة قال في رد المحتار رجوعهما إلى قوله في الشروع لم ينقله أحد وإنما المنقول حكاية الخلاف قول أحمد كقولهما المالكية قالوا يشترط في الخطبة أن تكون باللغة العربية ولو كان القوم عجماء لا يعرفونها فإن لم يوجد فيهم من يحسن اللغة العربية بحيث يؤدي الخطبة بها سقطت عنهم الجمعة وفي السراج الوهاج شرح على المنهاج النووي يشترط كون الخطبة

عربية فيجب ان يتعلمها واحد من القوم اذا مكن فان لم يفعل عصوا ولا
جمعة لهم فان لم يمكن تعلم العربية خطب بلغته قال الكاساني الحنفى في
البدايع الصنايع (ويكره للخطيب ان يتكلم في حالة الخطبة ولو فعل لا
تفسد الخطبة لانها ليست كصلاة فلا يفسد ها كلام الناس لكنه يكره
لانها شرعت منظومة كالاذان والكلام يقطع النظم ومن السنن الخطبة
ان لا يطول الخطبة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بتقصير الخطب وعن عمر
رضي الله عنه انه قال طولوا الصلاة وقصروا الخطبة وقال ابن مسعود رضي
الله عنه طولوا الصلاة وقصروا الخطبة من فقه الرجل وأما صفة القوم الذين
تعتقد بهم الجمعة فيشترط صفة الذكورة والعقل والبلوغ ولا تجب الجمعة
على العبيد والمسافرين اذا لم يحضروا فاما اذا حضروا تجب بخلاف الصبيان
والنساء والنسوان والله تعالى اعلم ثم هؤلاء الذين لا الجمعة عليهم اذا حضروا الجامع
وأدوا الجمعة ومن هو من اهل الوجوب كالمرضى والمسافرين والعبد والمرأة
تجزئهم وليسقط عنهم الظهر وقد روى عن الحسن البصرى انه قال كن
النساء يجمعن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقال لهن لا تخرجن الا قلات
غير متطيبات) : في كتاب الفقه على المذهب الاربعة الأفضل

للرأة أن تصلي الظهر في يوم الجمعة

في بيتها بانفاق المذاهب

تمت

(فليس)

التعقيب المفيد

على هدي الزرعي الشديد

ولييه

النقد المحكم الموزون

لكتاب: «الجديث والمحدثون»

تأليف

أبي حامد بن مرزوق

رحمه الله تعالى

طبع عام ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م

الجمهورية العربية السورية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفضل بالفقه في دينه على من أطاعه ، وخص المشهود لهم بالخيرية من أئمة السلف منه بأوفر بضاعة ، وجعل الصواب لا يعدو السواد الأعظم من الجماعة ، والصلاة والسلام على القائل « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى تقوم الساعة » ، وعلى آله وأصحابه قادة الحلم والحكمة والشجاعة . . .

أما بعد : فإن محمداً بن أبي بكر الزرعي الحنبلي المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة سبعمائة وأحدى وخمسين متعصب للامام احمد رحمه الله تعالى ولشيخه ابن تيمية تعصباً شديداً مدافع عن شواذ هذا دفاع معتوه ، مع كونه جاهلاً أصول الدين مشبهاً لله تعالى معجباً برأيه مكفراً الأشاعرة نابزهم بالجهمية وبالمعطلة كثير الثلب للحنفية والشافعية والمالكية وخصوصاً في كتابه (إعلام الموقعين) وإن أبرز تأليفه (زاد المعاد في هدي خير العباد) المشهور بـ «الهدى النبوي» ، وقد اعتنى الناس به في هذا العصر فطبع مرات واختصره بعضهم ولما رأيت تنكب فيه عن جادة الصواب والأدب في حق علماء الأمة وتحامل بوقاحة على أئمة المسلمين في مسائل تتجاذبها الأدلة ، قومت اعوجاجه بخلاصة يسيرة وحجة منيرة دامغة شقاشقه المستطيرة ، ليس لي فيها الا أقوال ذوي الخبرة والبصيرة ، كتبتها على طبعة محمد محمد عبد اللطيف وسميتها «التعقب المفيد على هدى الزرعي الشديد» ، أسأل الله تعالى أن ينفع بها كل منصف بحاثه .

المبحث (١)

ادعى أن عطف « مَنْ » على لفظ الجلالة في قوله تعالى (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) لا يجوز لأن الحسب مختص بالله عز وجل

(جلد ١ ، صفحة ٤) ذكر أربعة أقوال في اعراب (مَنْ) من قوله تعالى (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) ورجح كونه معطوفاً على محل الكاف في (حسبك الله) قال (وفيها تقدير رابع - وهو خطأ - من جهة المعنى وهو أن يكون مَنْ في موضع رفع عطفاً على اسم الله) وثرثر زاعماً أن هذا الوجه لا يجوز لأن الحسب مختص بالله تقليداً لشيخه الحراني ، أقول : كلامه غير صحيح وما جعله خطأً صحيح بل هو المتبادر من ظاهر الآية فقد ذكره المفسرون في تفاسيرهم ولم يضعفوه ، بل رجحه بعضهم على غيره ، أولهم : الامام أبو جعفر بن جرير ومحيي السنة البغوي والسيابوري والزنجشري وعزاه الفخر الرازي للفراء قائلًا : إنه أحسن الوجهين . وصدّر به القرطبي وعزاه للحسن البصري رضي الله عنه وقال اختاره النحاس وغيره وأبو حيان قائلًا : إنه الظاهر وعليه فسرّه الحسن البصري وجماعة والبيضاوي ومحشيه العلامة الشهاب الخفاجي قائلًا (وضعف في الهدى النبوي رفعه عطفاً على اسم الله وقال إنما هو عطف على الكاف فان المعنى عليه) - ولا وجه له فان الفراء والكسائي رجحاه وما قبله وما بعده يؤيده ، والنسفي والخازن والخطيب الشربيني وأبو السعود ، وهؤلاء المفسرون الأفاضل مع امامي النحو الكسائي وتلميذه الفراء ومع الحسن البصري التابعي الجليل الذي قالوا فيه : إنه من أفصح أهل زمانه ليسوا بشيء عند ابن تيمية وتلميذه ، ودعواه ان الحسب مختص بالله لا يجوز اطلاقه على غيره تحتاج الى دليل صريح من الشارع وما ساقه من الآيات لا دليل فيه على دعواه ، وهذا الوجه وهو عطف (مَنْ) على لفظ الجلالة يفيد اسناد الحكم الى المجموع ، أعني المشاركة في حصول ذلك المهم بين الله وبين الأتباع وان الواحد من ذلك المجموع لا يكفي في حصول ذلك المهم وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وأجاب عنه الامام الرازي في تفسيره بما حاصله بأن الكل من الله إلا أن من أنواع

النصرة ما يحصل لآ بناءً على الأسباب المألوفة المعتادة ، ومنها ما يحصل بناءً على الأسباب المألوفة المعتادة فلهذا الفرق اعتبر نصرة المؤمنين ، قلت وهذا الإيهام هو الذي حمل هذا المؤلف على تضييف هذا الوجه •

المبحث (١٣)

ابطال زعمه أن الدعاء بعد السلام لم يكن من هديه صلى الله تعالى عليه وسلم

(ج ١ ص ٦٦) قوله : وأما الدعاء بعد السلام من الصلاة مستقبل القبلة أو المأمومين فلم يكن ذلك من هديه صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً ولا روي عنه بإسناد صحيح ولا حسن اهـ . رده الحافظ بن حجر بقوله : وما ادعاه من النفي مطلقاً للإمام والمأموم والمنفرد مردود فقد ثبت عن معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال له يا معاذ والله اني لأحبك فلا تدع دبر كل صلاة (اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك) أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم ، وحديث صهيب رضي الله عنه رفعه كان صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اذا انصرف من الصلاة (اللهم اصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي وأصلح لي آخرتي التي فيها معادي ، اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبغفوك من نقمتك وأعوذ بك منك ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد) أخرجه النسائي وأبو يعلى وصححه ابن حبان •

المبحث (٣٧)

تكفيره المسلمين الزائرين القبور وزعمه وجوب هدم ما بني عليها تقليد الشيخه

(ج ٣ ص ٢٨) ذكر ما في قصة وفد ثقيف من الفقه وهدم اللات صنمهم ثم قال :
(ومنها هدم مواضع الشرك التي تتخذ بيوتاً للطواغيت وهدمها أحب إلى الله ورسوله
وأمنع للإسلام والمسلمين من هدم الحانات والمواخير ، وهذا حال المشاهد المبنية على
القبور التي تعبد من دون الله ويشرك بأربابها مع الله ، لا يحل إبقاؤها في الإسلام ويجب
هدمها ولا يصح وقفها ولا الوقف عليها وللإمام أن يقطعها وأوقفها لجند الإسلام
ويستعين بها على مصالح المسلمين ، وكذلك ما فيها من الآلات والمتاع والنذور التي
تساق إليها يضاهى بها الهدايا التي تساق إلى البيت الحرام ، للإمام أخذها كلها وصرفها
في مصالح المسلمين ، كما أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أموال بيوت هذه الطواغيت
وصرفها في مصالح المسلمين ، وكان يفعل عندها ما يفعل عند هذه المشاهد ، سواء من
النذور لها والتبرك بها والتمسح بها وتقييلها واستلامها ، هذا كان شرك القوم بها ولم
يكونوا يعتقدون أنها خلقت السموات والأرض ، بل كان شركهم بها كشرك أهل الشرك
من أرباب المشاهد بعينه اهـ) •

فقوله (ومنها أي من مسائل الفقه المستفادة من قصة وفد ثقيف هدم مواضع الشرك
التي تتخذ بيوتاً إلى قوله وهذا حال المشاهد) صحيح فان ثقيفاً كانوا يعبدون صنمهم
اللات وقوله (وهذا حال المشاهد المبنية على القبور إلى قوله لا يحل إبقاؤها) فاسد فان
معبود ثقيف حجر لا يضر ولا ينفع ولا جاد له ، والمبني عليه من قبور المسلمين نيباً أو

صالحاً متوسل بجاهه عند الله ليس بمعبود ، والفقه الشرعي معرفة الحلال والحرام فتشريك وتكفير « أهل لا اله الا الله » ليس من الفقه في شيء ، فما استفاد أو استنبطه من قصة وفد ثقيف من تكفير المتوسلين بالانبياء والصالحين خارج عن الفقه الاسلامي وقد ثبت التوسل بالانبياء والصالحين في الكتاب والسنة ، وهو مقلد في هذه المصيبة وهي تكفير المسلمين المتوسلين بالانبياء والصالحين شيخه الحراني تقليد أعمى وهو نسخة منه ، وحيث كان الحراني إمامه وقدوته فيها ، فلنبحث معه فنقول إنه زعم أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا جاء لهم فلا يتوسل بهم إلى الله تعالى ولا يتوسل بغيرهم من الصالحين من باب أولي ، وبني هذا على توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية الذي اخترعه وزعم أن جميع الناس عرفوا توحيد الربوبية وجعلوا توحيد الألوهية والمتوسلون بمن ذكر عرفوا توحيد الربوبية وجعلوا توحيد الألوهية ، وبني عليه أيضاً منع شد الرحال لزيارة قبر سيد الكائنات صلى الله تعالى عليه وسلم وجعل السفر إلى زيارة قبره صلى الله تعالى عليه وسلم سفر معصية وقصر الصلاة فيه لا يجوز وجعل هذه الألفاظ : « توسَّل » ، « استعان » ، « استغاث » ، « تشفع » ، « بمعنى » ، « عبَدَ » تماماً وفرق هذه المصيبة في كتبه وجعلها في فتاواه الكبرى وحمل الآيات الواردة في الكفار على المسلمين على نهج أسلافه الحروريين ، وقد اعتمد في تكفير المسلمين بهذه الألفاظ على إرادة نفع جاء المتوسِّل به أو المستغاث به مثلاً ، قياساً على عبدة الأوثان بجامع الإرادة المذكورة في كل ، وهو قياس فاسد من ستة أوجه .

الأول : جهله حقيقة العبادة فإن العبادة لغة : أقصى نهاية الخضوع والتذلل بشرط نية التقرب ولا يكون ذلك إلا لمن له غاية التعظيم ، وشرعاً امتثال أمر الله تعالى كما أمر على الوجه المأمور به من أجل أنه أمر مع المبادرة بغاية الحب والخضوع والتعظيم ، فاعتبر فيها ما اعتبر في اللغوية من الخضوع والتذلل والتعظيم ، فاللغوية غير مقيدة بعمل مخصوص والشرعية مقيدة بالأعمال المأمور بها فكانت جارية على الأعم الأغلب في الحقائق الشرعية من كونها أخص من اللغوية .

الثاني : الوسيلة لغة كل ما يتقرب به إلى الغير ، وسَّل إلى الله تعالى توسيلاً ؛ عمل عملاً تقرب به إليه ، فتحقق منه أن التوسل لا يسمى عبادة قطعاً ولا يقال فيه عبادة وإنما

هو وسيلة إليها ووسيلة الشيء غيره بالضرورة وهو واضح فان التوسل لا تقرب فيه للمتوسل به ولا تعظيمه غاية التعظيم ، والتعظيم إذا لم يصل إلى هذا الحد لا يكون الفعل المعظم به عبادة فلا يطلق اسم العبادة على ما ظهر من الاستعمال اللغوي إلا على ما كان بهذه المثابة من كون العمل دالاً على غاية الخضوع منوياً به التقرب للمعبود تعظيماً له بذلك التعظيم التام فاذا اختلف شيء منها منع الإطلاق ، أما الدلالة على نهاية الخضوع فظاهر لأن مناط التسمية لم يوجد ، ولأن الناس من قديم الزمان إلى الآن يخضعون لكبرائهم ورؤسائهم بما يقتضيه مقامه الديني عندهم ويحيونهم بأنواع التحيات ويتذللون بين أيديهم ولا يعدون ذلك قرينة ولا يطلقون عليه اسم العبادة ، وإنما يرونه من باب الأدب ، وما ذاك إلا لكون ذلك الخضوع لم يبلغ نهايته والتعظيم الناشئ عنه لم يبلغ غايته ، وبهذا ظهر الفرق بين التوسل والعبادة ، على أن « عبد » يتعدى بنفسه وتوسل يتعدى بحرف الجر ، وقد أوغل ابن تيمية في بقاء القياس الفاسد دفعين ؛ قياسه معاني هذه الألفاظ : توسل : استعان : استغاث : تشفع : على العبادة ، وقياسه المؤمنين المتوسلين بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثلاً على عبدة الأوثان من دون الله بجامع إرادة الجاه في كل ، فانه لو تأمل في قول القائل : اللهم إني أتوسل إليك بفلان ، وأجراه على ما تدل عليه اللغة لوجد معناه : اللهم إني أتقرب إليك وأتجيب إليك ، فهو دال بجوهره على أن التقرب لله لا لمن يراد جاهه ، ومن جهل الفرق بين عبد .. وتوسل .. كيف يصح له القياس في دين الله وإلحاق بعض الفروع ببعض والقياس أصعب أنواع الاجتهاد لكثرة ما يعتبر في أركانه من الشروط وما يرد عليه من المعارضات والمناقضات وغير ذلك من أنواع الاعتراضات فلا يصفو مشربه إلا لأهل الاجتهاد ومن أحاط بمداركهم على اختلاف مراتبهم ، ومن قصر عن تلك المراتب لا يسوغ له الجزم بالحكم المأخوذ منه في دائق فكيف بالحكم المأخوذ منه في تكفير المسلمين المتوسلين •

الثالث : حيث تحقق الفرق بين العبادة والتوسل ، فالعبادة فيها معنى زائد يناسب إناطة الحكم به وهو اشتغالها على الأعراض عن الله تعالى وإطلاق الالهية على غيره وإقامته مقامه وخدمته بما يستحق أن يخدم •

الرابع : القاعدة المشهورة المطردة وهي : أن استواء الفعلين في السبب الحامل على

الفعل لا يوجب استواءهما في الحكم ، يدل على هاته القاعدة دلالة قطعية أنه لو لم يكن الأمر كذلك بأن كان الاستواء في الحامل يوجب الاستواء في الحكم كما فهمه ابن تيمية وقرره في قياسه التوسل على العبادة والتوسل على عابد الوثن للزم إبطال الشريعة وتساوي الأعمال في الأحكام ، واللازم باطل بالاتفاق وهو ضروري غني عن الاستدلال ، وأما الملازمة فلما علم من أن الشريعة جاءت لإخراج العبد عن دائرة هواء حتى يكون بالاختيار عبداً لله تعالى ، فالمعنى الذي يراعيه المكلف ويحمله على الفعل بالاقدام إن كان مصلحة أو الإحجام إن كان مفسدة وإن راعته الشريعة له تفضلاً من الله تعالى إلا أنها لم تسترسله مع أغراضه وأهوائه ، فلم تبح له لسلوك كل طريق يوصل إليها ، بل أخذت بلجامه إلى الطرق التي عينتها له ليتبين بذلك كونه عبداً لا يقدر على شيء حتى إذا أخذ حظه من العمل أخذه من تحت يد الشريعة ، فالأكل مثلاً يحمل عليه دفع ألم الجوع وسد الرمق وهو يحصل بكل ما يؤكل من طاهر أو نجس ، حلال أو حرام وقد عينت الشريعة طريقه بالاختيار بالحلال الطيب الطاهر ، ومثله الشرب الذي يحمل عليه دفع ألم العطش ، خصه أيضاً بالحلال الطيب ، فالأكل والشارب من الحلال الطيب لدفع الألم وسد الرمق مساو للأكل والشارب من الحرام النجس للفرض المذكور ، فلو كان الاستواء في الحامل موجباً للاستواء في الحكم لما اختلف الحكم فيهما ، فكان الأول آتياً بواجب أو مباح والثاني آتياً بحرام ، ولكان الواجب استواءهما في الحلّة أو الحرمة ، وكذلك الوطء إذا وقع لقضاء الشهوة ودفع دغدغة المنى فإن الزاني والناكح والمالك يشتركون في هذا السبب مع أن فعل الأخيرين مباح وفعل الأول محرم ، فلو كان الاشتراك في الحامل مفضياً إلى الاشتراك في الحكم للزم استواءهم في الحل والحرمة ، ومثل ذلك اكتساب الأموال واقتناؤها فإن الشارع عين لتحصيلها طرقاً مخصوصة على وجوه مخصوصة كالبيع والإجارة وما أشبه ذلك على شرائط عينها فيها تنعدم بانعدامها ولا يحصل الاكتساب بفقدائها ، وحرّم في ذلك طريق النصب وما كان من الطرق على غير الوجه المشروع ، فالغاصب والمشتري مثلاً مستويان في الحامل وهو الاكتساب ومختلفان في الحكم .

ومثل ذلك يقع في العبادات المشروعة لقهر النفس والتوجه للواحد الحق فإن

الشارع عيّن لها طرقاً مخصوصة يتقرب بها إليه فمن جاءه منها قربه وأسعده ، ومن جاءه من غيرها طرده وأبعده وان توجه بها إليه وقصده ، فالعابد والمبتدع مشتركان في الحامل وهو قصد التقرب مع اختلافهما في الحكم ، فظهر بهذا صحة لزوم قلب الشريعة على تقدير القول بتساوي الأحكام عند الاشتراك في الأغراض فيتعين بطلانه وإذا بطل لزم صدق نقيضه ، وهو أن الاشتراك في الغرض لا يوجب الاشتراك في الحكم ، وقد أداه جهله حقيقة العبادة إلى قياس آخر فاسد وهو قياسه ما لا عبادة فيه من نذر وذبح وطلب دعاء على ما فيه عبادة غير الله بجامع العبادة في كل ، روى الحافظ ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) بسنده إلى عوف بن مالك الأشجعي رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (تفرق أمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها على أمتي فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم يحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله) وساق فيه إسناداً إلى الحسن البصري رضي الله تعالى عنه أنه قال (أول من قاس إبليس) قال (خلقتني من نار وخلقته من طين) ، وأسند أيضاً عن ابن سيرين رضي الله عنه أنه قال : (أول من قاس إبليس وإنما عبدت الشمس والقمر بالمقاييس) •

الخامس : الجمع في هذا القياس الفاسد بغير علة شرعية لأن إرادة نفع الجاه من الأغراض التي تدعو النفوس إليها فمن اتبعها اتبع نفسه إذ قد أعطاه مطلوبها وما كان من الأغراض النفسانية قد علم أن الشرع قد جعل لبعضه طرقاً توصل إليه وحظر عليه ما سواها ، فجعل لا إرادة نفع الجاه طريق التوصل ، وحرم طريق العبادة وحينئذ فمسألة التوصل من فروع القاعدة المتقدمة وقد بين فيها أن تلك الأغراض لا يجمع بها القياس لأن الشرع لم يعيّن لها للتعليل ولا المكلف يقصد بها اتباع الشرع إذ ليس الحامل له على ذلك الاتباع • فان قيل لا يسلم ابن تيمية أنه جمع في هذا القياس بالأغراض النفسانية ، بل يزعم أنه جمع بعله شرعية فان تعليل العبادة الوثنية بنفع الجاه مما أوما إليه القرآن الكريم في قوله تعالى (ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وبها تمسك ابن تيمية ومقلدوه في تكفير المسلمين المتوسلين ، فالجواب لا يتمسك بها في تكفير المتوسلين إلا غبي ، لأن العلة الشرعية المعتبرة في الجمع المراد بها علة الحكم من الوجوب والندب والتحريم والكراهة والإباحة ، لا علة نفس الفعل الحاملة لفاعله عليه • والقرآن العظيم

إنما أشار إلى أن تعليلهم الذي عللوا به عبادتهم وحملهم عليها فاسد فهو من باب التنبيه على ضلالهم وإنما يكون من قبيل العلة الشرعية لو قال الله تعالى حرمت عبادة الأوثان لإرادة نفع الجاه منها أو أوماً إلى ذلك أو نبّه بمسلك من مسالك العلة عليه ولم يقل ذلك ولم يشر إليه بحال ، بل أشار في مواضع كثيرة إلى أن العلة في تحريمها وتكفير فاعلها عدولهم بها عن خالقهم المستحق لها ووضعهم الشيء في غير محله بأذلال نفوسهم المملوكة لغير مالكتها وتعظيمهم من لا يملك دفع الضر عن نفسه ، ثم لا يلزم من الإيحاء إلى فساد تعليل العمل أن يكون ذلك الفساد هو علة النهي لأن فساد تعليل العمل يرجع إلى التخطئة في عمل ذلك العمل على ذلك القصد ولا إشعار فيه بحكم من توسل بنبي أو ولي أصلاً •

السادس : مما يدل على فساد هذا القياس اشتراط العلماء قاطبة في صحة القياس كون المقيس غير منصوص عليه في الكتاب والسنة والمقيس هنا وهو التوسل منصوص عليه كتاباً وسنة ، والقياس في مقابلة النص باطل بالاجماع ، والتفرقة بين الحي والميت في جواز التوسل بالأول فيما يقدر عليه دون الثاني لا وجه لها ، لأن الحكم الشرعي منوط في هذه المسألة ببلوغ حد العبادة وعدمه ، فإن بلغ الفعل إذا وقع لغير الله تعالى ذلك الحد كان كفراً وإلا فلا ، سواء كان المتوسل به حياً أو ميتاً ، على أنها مورطة للمفرق في مذهب القدرية ، وجارة له إلى مذهب الماديين الذين ينكرون وجود الآلهة ويعتقدون فناء الأرواح ، وقد أجمع أهل الأديان السماوية على بقاء الأرواح ، وقوله (لا يحل بقاؤها في الإسلام ويجب هدمها) مثله في كتابه (إغاثة اللهفان) = نقله عنه صاحب « كشف القناع » ، صحيح إن أراد به المشاهد المبنية في الأرض الموقوفة ، وإن أراد به المبنية في الأرض المملوكة فهو باطل قطعاً لأن النهي عن البناء على القبور في الحديث محمول على كراهة التنزيه في غير الموقوفة عند العلماء وحرمة البناء في هذه معلل بالتضييق على المسلمين ولا تضييق في المملوكة ولا معصية في البناء فيها ولا يجوز هدمه عند العلماء وإن كان خلاف السنة ، وليس بفقهاء من أوجب الهدم في المكروه وجعله معصية ، والواجب إنما يقابل الحرام لا المكروه ، والامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه إنما روي عنه منع البناء في وقف عام ، ولم يرو عنه وجوب هدم ما بني فيه ، وخلاصة حكم البناء والكتابة على القبور في المذاهب الأربعة : أن البناء على القبور عند الشافعية والمالكية

والحنابلة في الأرض الموقوفة والمسبلة حرام يجب هدمه عند الشافعية والمالكية وأبي حفص الحنبلي ، ومكروه كراهة تنزيه في المذاهب الثلاثة في الأرض المملوكة له أو لغيره بأذنه ولا يجوز هدمه عند الشافعية والمالكية ، مسكوت عنه عند الحنابلة ، جائز فيها عند ابن القصار المالكي وطائفة من الحنابلة ، وحرام للزينة ومكروه للأحكام بعد الدفن عند الحنفية ، وإن الكتابة عليها مستحبة عند الشافعية ، جائزة عند الحنفية ، مكروهة كراهة تنزيه عند المالكية والحنابلة ، ومن أراد تفصيلاً أكثر من هذا فليطالع باب الجنائز في المذاهب الأربعة وخاصة كتاب الفروع لابن مفلح الحنبلي المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة الذي قال فيه هذا (ما تحت أديم السماء أعلم بالفقه من ابن مفلح) وقال له ابن تيمية (أنت مفلح لا ابن مفلح) وقوله ولا يصح وقفها إن كان مراده به البناء على القبور أي تلك المشاهد لا يصح وقفها فقد تقدم تفصيله ، وإن كان مراده به غيره فلا معنى له . وقوله (ولا الوقف عليها وللإمام أن يقطعها إلى قوله كما أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) فاسد لأن الوقف ليس على صاحب القبر حقيقة وإنما هو على أولاده وذريته وعلى الفقراء الملازمين لمسجده والمجاورين له ، وعليه فليس للإمام نزعهم منهم وإعطاؤه لغيرهم ، وكذلك ما يهدى أو ينذر له مصرفه ومرجعه حقيقة لمن ذكرناهم ، ليس للإمام أخذه ، ومن راجع تعريف النذر لغة وشرعا في المذاهب الأربعة تحقق عنده أنه ليس بقربة لذاته ولا بعبادة وقد جعله هذا في أوّل هذا الكتاب من العبادة ، وتقسيم الحنابلة له إلى ستة أقسام منعقدة دليل على أنه ليس بقربة لذاته ولا بعبادة والنذر لمخلوق نبي أو ولي عند الحنابلة دائر بين الكراهة والتحريم ولا كفر ولا إشراك فيه .

وقوله (كما أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أموال بيوت هذه الطواغيت إلى قوله ولم يكونوا) صحيح وفاسد ، صحيح أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أموال الطواغيت لأنها أحجار وأخشاب تملك ولا تملك ، لا تضر ولا تنفع ومع هذا عبدوها من دون الله وصرخوا بعبادتهم لها وعللوا عبادتهم لها بتعليل فاسد وسموها آلهة وسووها برب العالمين كما نطق القرآن بذلك ، واعتقدوا فيها الضر والنفع من دون الله تعالى والأمثلة على هذا كتاباً وسنة لا تحصى ، وفاسد قياسه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والصالحين المتوسل بهم إلى الله تعالى على الأحجار والأخشاب المعبودة من دون الله تعالى

وقياس المؤمنين الزائرين لقبورهم على عبدة الأوثان ، فلو كان زوار قبور الصالحين على الهيئة التي زعمها مشركين لوجب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بمقتضى رحمته وشفقته على أمته أن يبين لها ويحذرها من ذلك بأن يقول لهم : لا تزوروا القبور على هذه الهيئة فإن زرتموها عليها فاتكم قد كفرتم وأشركتم ، ولم يأمرها بزيارة القبور أمراً مطلقاً ، ولو كان البناء على القبور شركاً وكفراً لوجب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بمقتضى شفقته على أمته أن يحذرها منه ويصرح لها بأن البناء على القبور شرك وكفر ، ويصرح لها أيضاً بأن الأوقاف التي توقف على أصحاب القبور يجب على الإمام أن يأخذها ويصرفها في مصالح المسلمين ، ويصرح لها أيضاً بأنه يجب عليكم هدم ما بني على القبور لأن المبني عليهم معبودون من دون الله مثل عبادة الأوثان تماماً ولا يترك أمته تهيم في بقاء الشرك وهو المبين للناس ما نزل إليهم ، فإذا كانت الامة الزائرة للقبور كلها = في رأي شيخه = مشركة فأين الامة المسلمة الموحدة التي تكون يوم القيامة ثلثي أهل الجنة ؟ وإذا كانت الامة الزائرة للقبور كلها مشركة في رأي شيخه فامامها مثلها ، (كما تكونوا يولى عليكم) .

وقوله (ولم يكونوا يعتقدون أنها خلقت السماوات والأرض) صحيح لم يكونوا يعتقدون أنها خلقت السماوات والأرض ولكن عبادتهم لها من دون الله واعتقادهم فيها أنها آلهة مع الله يبطل عدم اعتقادهم بأنها خلقت السماوات الخ وليست عقيدتهم في الله تعالى بأنه خالق السماوات والأرض بصحيفة وأما قوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) فهذا يقولونه بحسب الفطرة التي فطر الله تعالى الناس عليها = كما قرره المفسرون = وقد حكى القرآن عنهم في آيات كثيرة أنهم كانوا ينكرون البعث والنشور أشد الانكار منها قوله تعالى : (وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر) فما آمن برب خلق السماوات والأرض من أنكر البعث والنشور = ومنكر البعث والنشور والدهري سواء = والدهري لا يؤمن بوجود رب للعباد فضلاً عن كونه خالق السماوات والأرض وقوله (بل كان شركهم بها كشرك أهل الشرك من أرباب المشاهد بعينه) حكم جائز على جميع الزائرين للقبور بالكفر والشرك ومحل الكفر والشرك القلب ولا يعلم ما في قلوبهم من المقاصد الا الله تعالى فقد جار في حكمه على « أهل لا إله إلا الله » بالشرك ، وقد خالفه الحديث الصحيح (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها

وحسابهم على الله) وخالفه أيضاً حديث أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنهما حيث وبخه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على قتله الاعرابي بعد ما قال : لا إله إلا الله بقوله (هلا شققت عن قلبه حتى تعلم أنه قالها لذلك) أي خوفاً من السيف ، وخالفه أيضاً الحديث الصحيح (إنني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم) ومن أجل هذا الحكم الجائر على الزائرين للمقبر ينز التيميون جميع المسلمين المخالفين لهم في هواهم بـ (القبوريين) ، والقبورية أي العبادين القبور = في زعمهم = فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم • فهل تكفير المسلمين ورميهم بالشرك الأكبر من هديه صلى الله تعالى عليه وسلم أيها العقلاء ؟ معاذ الله أن يكونا من هديه صلى الله تعالى عليه وسلم •

المبحث (٣٨)

توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية الذي اخترعه ابن تيمية وزعم أن الناس كلهم قد عرفوا توحيد الربوبية ولكنهم جهلوا توحيد الألوهية ،

(ج ٣ ص ١٢١) قال في فصل هديه صلى الله تعالى عليه وسلم في رقية اللدين بالفاتحة مانصه (وذكر التوحيدين : توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية) وقال أيضاً في ص ١٧٧ في فاتحة الكتاب أيضاً (وتجريد توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية إ هـ) • أقول : هل يفهم الألباء من العبارتين في الموضوعين شيئاً غير ذكر التوحيدين في العبارة الأولى وتجريد التوحيدين في الثانية فالعبارتان في الموضوعين من المعنى ، ومقصوده بهما توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية الذي اخترعه شيخه الحراني ، وزعم أن الناس كلهم عرفوا توحيد الربوبية ، أي عرفوا أنه تعالى الخالق الرازق الخ... ولكنهم = في زعمه = جهلوا توحيد الألوهية ، وبني على جهلهم هذا تكفير المسلمين المتوسلين بالأنبياء والصالحين ، لأنهم = في زعمه = جهلوا توحيد الألوهية وقد قلده فيه هذا المؤلف وغيره تقليد أعمى وحيث كان الحراني هو القدوة في هذا المخترع وفي المصيبة المبنية عليه فلنذكر كلامه الذي وقفت عليه في التوحيدين ليرى العقلاء تخطئه فيه •

قال في الجزء الأول من فتاواه ص ٢١٩ في تفسير قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (ولا ينفع ذا الجد منك الجد) فيبين في هذا الحديث أصلين عظيمين : أحدهما توحيد

الربوبية وهو أن لا معطي لما منع الله ولا مانع لما أعطاه ولا يتوكل إلا عليه ولا يسأل إلا هو ، والثاني توحيد الالهية وهو بيان ما ينفع وما لا ينفع •

ثم قال : وتوحيد الالهية أن يعبد الله ولا يشرك به شيئاً فيطيعه ويطيع رسوله ويفعل ما يحبه ويرضاه ، وأما توحيد الربوبية فيدخل ما قدره وقضاه وإن لم يكن مما أمر به وأوجبه وأرضاه ، والعبد مأمور بأن يعبد الله تعالى ويفعل ما أمر به وهو توحيد الالهية ويستغفر الله على ذلك وهو توحيد له فيقول (إياك نعبد وإياك نستعين) اه •

وقال في الجزء الثاني من فتاواه ص ٢٧٥ (فان المقصود هنا بيان حال العبد المحض لله تعالى الذي يعبد ويستعينه فيعمل له ويستعينه ويحقق قوله (إياك نعبد وإياك نستعين) توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية وإن كانت الالهية تتضمن الربوبية ، والربوبية تستلزم الالهية ، فان أحدهما إذا تضمن الآخر عند الانفراد لم يمنع أن يختص بمعنى عند الاقتران كما في قوله تعالى (قل أعوذ برب الناس الخ) فجمع بين الاسمين فان الاله هو المعبود الذي يستحق أن يعبد والرب هو الذي يرب عبده اه •

وقال في الجزء الثاني من منهاج سنته ص ٦٢ ذم فيها جميع فرق المسلمين من المتكلمين مصرحاً بأنهم عبدوا غير الله لجهلهم توحيد الألوهية وإثبات حقائق أسماء الله ما نصه : (فانهم قصروا عن معرفة الأدلة العقلية التي ذكرها الله في كتابه فعدلوا عنها إلى طرق أخرى مبتدعة فيها من الباطل ما لأجله خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم ودخلوا في بعض الباطل المبدع وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الالهية وإثبات حقائق أسماء الله تعالى وصفاته ، ولم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية وهو الاقرار بأن الله تعالى خالق كل شيء ، وهذا التوحيد كان يقربه المشركون الذين قال الله تعالى عنهم (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) وقال تعالى (قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله) الآيات ، وقال عنهم (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) فالطائفة من السلف تقول لهم : من خلق السموات والارض فيقولون الله ، وهم مع ذلك يعبدون غيره ، وإنما التوحيد الذي أمر الله تعالى به العباد هو توحيد الألوهية المتضمن توحيد الربوبية بأن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً فيكون الدين كله لله اه •) وقال في رسالة أهل الصفة ص ٣٤

توحيد الربوبية وحده لا ينفي الكفر ولا يكفي (هـ) •

أقول : قد أبطلت كلامه هذا في توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية في المواضع الأربعة في كتابي الكبير باثنين وثلاثين وجهاً وأشير هنا إلى إبطاله والمآخذ التي فيه باثني عشر وجهاً :

الأول : قوله في تفسير قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (ولا ينفع ذا الجند منك الجند) فيبين في هذا الحديث أصلين عظيمين أحدهما توحيد الربوبية والثاني توحيد الألوهية ، فإن فاعل بيّن لا يخلو من كونه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بين أن التوحيد ينقسم إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ، أو الحديث نفسه بين نفسه ، أو فهمه هو من الحديث أصلين عظيمين ، ولا شك أنه مخالف في الأول والثاني ، فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبين في هذا الحديث أصلين عظيمين ، ولا الحديث بين نفسه ، فأنحصر فاعل بيّن في فهمه وقد لبّس به وبلطفه بيّن وقد كان الواجب عليه في التعبير لنصح العامة وأشباههم أن يقول تبيّن لي من هذا الحديث أو فهمت منه أصلين عظيمين إلى آخره •

الثاني : الإله هو الرب والرب هو الإله فهما متلازمان يقع كل منهما في موضع الآخر عند علماء الاسلام قاطبة وكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم طافحان بهذا ، فقوله في الموضع الثاني (وإن كانت الألوهية تتضمن الربوبية) فاسد •

الثالث : تخطئه في تقسيم التوحيد فقد قسمه في الموضع الأول والثاني والرابع إلى قسمين : توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ، وقسمه في الثالث إلى ثلاثة أقسام : توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وإثبات حقائق أسماء الله تعالى وصفاته •

الرابع : الحق والباطل مَصْدَرَانِ كل منهما شيء واحد لا يتعض وقد بَعْضَهُمَا في قوله (خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم ودخلوا في بعض الباطل المبدع وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الألوهية وإثبات حقائق أسماء الله تعالى وصفاته) •

الخامس والسادس والسابع : تكفيره المسلمين وتحقيره علماء الاسلام وذهابه في

الاعجاب برأيه إلى الغاية القصوى في هذا الموضع ظاهر من قوله (فانهم قصرُوا عن معرفة الأدلة العقلية إلى آخره) •

الثامن : حمله الآيات الواردة في الكفار على المسلمين طبقاً لأسلافه •

التاسع : تليسه في قوله (فالتائفة من السلف تقول لهم إلى قوله وهم مع ذلك) فقد لبس بلفظ الطائفة ولبس أيضاً بلفظ السلف ولبس أيضاً بلفظ (تقول) بالجمع فما هنا قائل غير مخيلته الفاسدة ولا مقول لهم فهو لا يستطيع أن يتفوه لأهل عصره الشافعية والحنفية والمالكية بأقل من هذا فقد أجمود وأفحموه في المناظرة بدمشق وخرس عن الجواب عن عقيدته في الدعوى التي أقامها عليه ابن عدلان في القاهرة أمام قضاتها مراراً فعدل إلى وعظهم ، فهو مفتعل هذا الكلام الأجوف في الخلاء :

وإذا ما خلا الجبان بأرض طلب الطعن وحده والنزالا

وهو الطائفة وحده وهو من الخلف لا من السلف ، وخالف أيضاً في تنزيهه نفسه منزلة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الخطاب في الآية الشريفة فان المخاطب فيها بقوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق إلى آخرها) هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم • العاشر : قوله (وهم مع ذلك يعبدون غيره) أي يتوسلون بالأنبياء والصالحين ، باطل فقد تقدم إبطال جعله التوسل عبادة وقياسه المتوسلين بالأنبياء والصالحين على عبدة الأوثان ، والأنبياء والصالحين على الأصنام مسهباً •

الحادي عشر : قوله على الله تبارك وتعالى في قوله (وإنما التوحيد الذي أمر الله به العباد هو توحيد الألوهية إلى آخره) فأين في كتاب الله عز وجل أمر الله تعالى عباده بتوحيد الألوهية الخ ••• بل فيه أمر الله عز وجل نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بالتوحيد أمراً مطلقاً • قال تعالى فاعلم أنه « لا إله إلا الله » ، وهكذا جميع الآيات الواردة في التوحيد مطلقة وهكذا سنته صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومن أشهرها حديث معاذ رضي الله عنه لما بعثه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى اليمن قال له : ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ولم يقل له ادعهم إلى توحيد الألوهية ، ومنها حديث الأعرابي الذي جاء إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبره بأنه رأى هلال رمضان فقال له صلى الله تعالى عليه وسلم :

أشهد أن لا إله إلا الله ؟ ولم يقل له أتعرف توحيد الألوهية ؟ ، وهو شيء كثير لا يحصر كتاباً وسنة •

الثاني عشر : دل قوله في الموضع الرابع (توحيد الربوبية وحده لا ينفي الكفر ولا يكفي) على أن التوحيد مجزأ إلى جزأين ويلزم منه تجزئة الشرك إلى جزأين أيضاً وقد زعم في الموضع الثالث أن بني آدم كلهم قد عرفوا توحيد الربوبية وأقروا به وإنما جهلوا توحيد الألوهية ، فيصدق عليهم على هذا أنهم موحدون وغير موحدين • موحدون لأنهم عرفوا نصف التوحيد وأقروا به ، وهو توحيد الربوبية = على زعمه = ، وغير موحدين لأنهم جهلوا نصف التوحيد ، وهو توحيد الألوهية = على زعمه = ، وعليه فقد ارتكبوا نصف الشرك ، فمقتضى عدله ورحمته تعالى لعباده تصيف الثواب والعذاب لهم ، فيثابون نصف ثواب الموحدين ويعذبون نصف عذاب المشركين الكافرين ، ويلزم على تقسيمه التوحيد في الموضع الثالث إلى ثلاثة أقسام : ١ - توحيد الربوبية ، ٢ - توحيد الألوهية ، ٣ - توحيد الأسماء والصفات ، وأن الناس كلهم = في زعمه = قد عرفوا توحيد الربوبية وأقروا به ، وجهلوا توحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات ، أن يثلاث لهم الثواب والعذاب ، فيثابون على معرفتهم توحيد الربوبية ثلث الثواب ، ويعذبون على جهلهم توحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات ثلثي العذاب ، أما هو ومقلدوه في هذا التوحيد المخترع فيكال لهم الثواب بالمكيال الأوفى لأنهم قد عرفوا أقسامه كلها ، سبحانه واهب العقول •

المبحث (٣٩)

إقرار المشركين بوجود الخالق مع ارتكابهم ما ينافي هذا

الإقرار لا اعتبار له ولا يكون توحيداً كما زعم ابن تيمية

ابن تيمية صلق المشركين في قولهم (ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى)

وفي تعليلهم الفاسد وبني على تصديقهم تكفير المتوسلين بالأنبياء ،

وما بني على الفاسد فاسد ،

(ج ٣ ص ٢٢٤) قال في فصل حكمه صلى الله تعالى عليه وسلم في الجزية ومقدارها

وممن تقبل ما نصه (وعباد الأوثان كانوا يقرون بتوحيد الربوبية وأنه لا خالق إلا الله وأنهم إنما يعبدون آلهتهم لتقربهم الى الله سبحانه وتعالى اهـ) ، فقلوه (وعباد الأوثان كانوا يقرون الى قوله وأنهم إنما) فإسد فإن إقرارهم بوجود الخالق الرازق المحيي المميت مع ارتكابهم ما ينافي هذا الإقرار من الاعتقاد الفاسد كانكارهم البعث والنشور أشد الإنكار ، والقرآن طافح بذكر الآيات الدالة على اعتقادهم هذا وإنكاره ، والفعل والاعتقاد باتخاذهم له أنداداً عبدوها من دونه تعالى وسموها آلهة وسووها برب العالمين ، والقول ، كقولهم لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك ، لا اعتبار له ولا يكون توحيداً - كما زعم ابن تيمية = ومقلدوه ولا إيماناً لا لغة ولا شرعاً ، والدليل على هذا قوله تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) فإن معناها عند المفسرين (وما يؤمن أكثرهم بالله) في إقرارهم بوجود الخالق (إلا وهم مشركون) باتخاذهم له أنداداً عبدوها من دونه أو باتخاذهم الأخبار والرهبان أرباباً أو بقولهم واعتقادهم الولد له سبحانه وتعالى أو بغير ذلك ، والتعبير في جانب شركهم بالجملة الأسمية الدالة على الثبوت والدوام الواقعة حالاً لازمة ، وفي جانب إيمانهم أي إقرارهم بالجملة الفعلية الدالة على التجدد دليل على أن شركهم دائم مستمر ملازم لهم ، وأن إقرارهم غير دائم ولا مستمر ، وقد خالف ابن تيمية جميع المفسرين في تفسير هذه الآية (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) وحمّلها ما لا تتحملة أبداً ، حمّلها توحيد الربوبية الذي اخترعه وزعم أن المشركين يعرفونه ويقرون به ، وحمّلها تكفير أهل لا إله إلا الله المتوسلين بالأنبياء والصالحين ، فتورط في الجهل المركب ، والمخاطب بسؤال المشركين فيها هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، فلو استظهر بجميع أهل الأرض على النقل عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ولو بإسناد واه أنه كان يقول للناس في دعوته لهم إلى الله (من خلق السموات والأرض) لم يستطع ، وإن الشرطية فيها ممكن وقوع شرطها وهو سؤالهم عن ذلك ، وعدم وقوعه أي عدم سؤالهم عن ذلك عربية ، فمدخولها جائز الأمرين مستقبل معنى وإن كان ماضياً ، ولم يرد أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سألهم عن ذلك ، ولذلك قال المفسرون إن المشركين يقولون (الله) بالفطرة التي فطر الله تعالى الناس عليها ، وهي العهد الذي أخذه عليهم في عالم الذر وبضرورة العقل السليم ، أي لا يقولون الله باللفظ كما يدل عليه كلامه ، وقوله (وإنهم إنما يعبدون آلهتهم لتقربهم

إلى الله سبحانه وتعالى (تقليد للحراني تقليد أعمى في تصديق المشركين في تعليلهم الفاسد عبادتهم لها فان جملة (ما نعبدهم) حال بتقدير القول من واو اتخذوا مبنية لكيفية إشراكهم وعدم خلوص دينهم ، فابن تيمية صدق المشركين في قولهم (ما نعبدهم الا ليقربونا إلى الله زلفى) وفي تعليلهم الفاسد وبني على تصديقهم في الأمرين تكفير المسلمين المتوسلين بالأنبياء والصالحين ، وما بني على الفاسد فاسد وقد تقدم إبطاله مسهياً ، وقد كذبهم الله تعالى في قوله بعدها (إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار) •

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على أمور الدنيا والدين

الحمد لله العليم الوهاب ، اللهم عباده دقائق الحكم والصواب ، والصلاة والسلام على المثنى عليه في محكم الكتاب ، صفوة خلقه الذي جاءت سنته مبينة لما في الكتاب ، وعلى آله والسواد الأعظم من أمته والأصحاب • أما بعد : فقد نظرت نظرة عابرة في كتاب « الحديث والمحدثون » لمؤلفه الشيخ محمد محمد أبو زهو الأستاذ بكلية أصول الدين بالأزهر فوجدته قد أجاد في مواضع منه وأخفق في مواضع أخرى فكتبت عليه هذه الرسالة وسميتها (النقد المحكم الموزون لكتاب الحديث والمحدثون) ، وأسأل الله تعالى لي وله سلوك طريق الجماعة والطائفة التي لا تزال ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة آمين •

هو وشيخه محمد عبده من العوامل الهدامة للإسلام

صفحة : ٢٢٠ قوله (موقف صاحب مجلة المنار إلى آخر الهراء) تضييع للزمن والورق في مناقشة إنسان ثبت عند المحققين والباحثين أنه هو وشيخه محمد عبده من العوامل الهدامة للإسلام المتكلمين بعباد الله ، وليست هذه بأول أفاعيله ، فقد طعن في الأحاديث الصحيحة لمخالفتها لهواه منها الأحاديث الواردة في انشقاق القمر وتأويل آيات الكتاب العزيز بتأويل فاسدة نائية عن لغة الضاد منها وانشق القمر قال معناه ظهر الحق وتفسيره مملوء بذلك وهو ومجلته ضدًا اسميهما ، وتفسير شيخه لجزء عم مملوء بذلك أيضا ، وإنكاره مع شيخه معجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أوضح من الشمس ، وتقريره لكتاب محمد حسين هيكل (حياة محمد) صلى الله تعالى عليه وسلم المنكر لجميع معجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الطاعن في جميع سنته عليه الصلاة والسلام المكذب لجميع روايتها العدول بدون برهان شاهد على أعماله .

أين المثال الصحيح لمخالفة الفاروق^{رضي} لسنة الرسول الأعظم^{صلی}

صفحة : ٢٣٩ قوله (أولا ما رمي به عمر بن الخطاب من أنه كان يخالف السنة على مرأى ومسمع من الصحابة) دليل لما قررته سابقا أنه هو وشيخه محمد عبده من العوامل الهدامة للإسلام ولیم لم يمثل عدو المسلمين عموماً والفاروق خصوصاً بمثال صحيح دال على مخالفة الفاروق رضي الله تعالى عنه لسنة عليه الصلاة والسلام على مرأى ومسمع من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم حتى ينظر فيه ولكن قد تحققنا أنها الدعاوي الجوفاء والطعن بالجزاف في أئمة الدين وعلماء المسلمين اللذان يرسلهما بلا خطام ورثهما من شيخه الحراني ومقصوده إيقاع الطلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً الذي حكم به الفاروق ووافقه عليه علماء الصحابة فزعم الحراني أن ذلك رأي عمر وحده عاقب به الأمة فخالف إجماع المسلمين ، وقد فتد مزاعمه علماء فحول في هذه المسألة وفي غيرها من شواذه فكفوا وشفوا ، منهم الامام السبكي وابن الزملكاني والفاكهاني وابن جماعة ، وإذا كان طعن هذا الانسان في الفاروق الذي قال فيه صلى الله تعالى عليه وسلم (إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه) سهلاً عنده فالطعن فيمن هو دونه من الصحابة والتابعين وهلم جرّاً أسهل ، فقول هذا المؤلف (ثانياً يرمي الأستاذ علماء

المسلمين في القرنين الأول والثاني إلى آخر الهراء) تضييع للوقت والورق والحبر في مناقشة هذا الانسان ..

دحض افتراءات على الصحابة والمذاهب الأربعة من أنهم مخالفون للأحاديث في بعض المسائل

صفحة : ٢٤١ قوله (والتفوا فيها رسائل) غير صحيح على إطلاقه فان علماء الاسلام جازمون بأن الخلفاء الراشدين وغيرهم من علماء الصحابة رضوان الله تعالى عليهم غير معصومين من الخطأ في الفروع وجازمون بأن صوابهم فيها أكثر من خطئهم وعالمون تلك المسائل القليلة التي تلبهم بها الحراني المجمعول عند هذا المؤلف من الأئمة الممنوح منه لقب العلامة ولكنهم تأدبوا مع أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن تتبع خطئهم في اجتهادهم بل تأدبوا مع من هو دونهم من أئمة الاجتهاد واحترموهم فلا يذكرونهم إلا بالأجلال والتوقير ورسالة الحراني المنوء بها (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) المقصود منها إظهار غطرسته وعلمه ومن يطالعها يتحقق له هذا فهي (وضع الملام على ٠٠٠٠) ومن لامهم حتى جاء هو في القرن الثامن يرفع عنهم الملام فهو اللائم لهم وحده ولا يرتفع عنهم لومه بعباراته الهوجاء لأن رفع الواقع محال وقوله (أما استدلال الشيخ إلى قوله فنقول) غفلة منه في اعتباره استدلال هذا الانسان وإجابته عليه، واستدلال فاسد من المؤجر الذي لا يحسن الا الطعن في الاسلام ورجاله وبيانه أنه زعم أن كتب الفقه في المذاهب الأربعة مشتملة على مئات من المسائل المخالفة للأحاديث الصحيحة ولم يذكر مثالا واحداً لكل مذهب خالف أهله فيه الأحاديث الصحيحة حتى ينظر فيه وقد علمنا أنها عاداته الطعن بالجزاف منه ومن شيخه في علماء الاسلام وراثتها من الحراني ، وجواب هذا المؤلف له في قوله (إن جمود المتأخرين إلى آخر هرائه) فاسد أيضا لا يحتاج الى تعليق واستسمانه لاقوال ابن القيم في قوله (وهؤلاء الفقهاء المتأخرون هم الذين أنحى عليهم إلى آخر الهراء) فاسد أيضا وبيانه أن ابن القيم متشبع بما لم يعط مشبه متعصب للأمام أحمد رحمه الله تعالى ولشيخه الحراني تعصبا شديداً مدافع عن شواذ شيخه دفاع متجاهل مفتر في كل ما ينسبه للأشاعرة من العقائد نفياً واثباتاً نابز لهم بالجهمية تلاب طعان في فقهاء الأمة المحمدية الشافعية والحنفية

والمالكية كشيخه في كُتبه وخاصة في أعلام الموقعين عن رب العالمين فإنه ألفه انتقاماً
منهم حيث ناظروا شيخه في دمشق فأقحموه وردوا عليه مقطعاته فأجادوا واتفق قضاء
دمشق وعلماءها أخيراً على حبسه فحبس بقلعة دمشق حتى مات واتفق قضاء وعلماء
المصريين الشام ومصر على أنه منحرف والدليل على ما قلته إنه يقول في أعلام الموقعين
وخالف المالكية السنة الصحيحة الصريحة في كذا وخالف الشافعية السنة الصحيحة
الصريحة في كذا وخالف الحنفية السنة الصحيحة الصريحة في كذا ولا يقول وخالف
الحنابلة السنة الصحيحة الصريحة في كذا لأن الإمام أحمد رحمه الله تعالى وأتباعه
معصومون عنده من الخطأ ومخالفة السنة وكلام شيخه الحراني عنده لا يأتيه الباطل من
بين يديه ولا من خلفه • وكونه مفترياً على الأشاعرة فيها نفيًا وإثباتًا يدركه ويتحققه كل
من له إلمام بالعلم من كُتبه الكلامية كـ (النونية) و (اجتماع الجيوش الإسلامية على
المطلعة والجهمية) ، وجيوشه المجتمعة هم أسلافه ومشايخه المجسمة فقط والمعطلة
والجهمية هم الأشاعرة = في زعمه = •

فتویٰ مولانا مرحوم شہاب الدین احمد کویا

الشالیاتی مفتی نیرام (حیدرآباد)

باسمہ تعالیٰ شأنہ حامداً ومادحاً الجواب اللہم ہدایۃ
للصواب ان السنۃ المسلوکیۃ والطریقۃ الماثورۃ فی الخطبۃ الشرطیۃ
للجمعة کون جمیعہا عربیۃ لا کون الارکان فقط بہا کما ہو مقتضی
ما فی فتح المعین مما ہذا نصہ (و) شرط فیہما (عربیۃ) لا اتباع السلف
والخلف وفائدتہا بالعربیۃ مع عدم معرفتہم لها العلم بالوعظ فی
الجملة قالہ القاضی انتہی فان التعلیل باتباع السلف والخلف
والاکتفاء بعلم کون الخطبۃ وعظاً فی الجملة اذالم یعرفہا القوم تعلیل
لکون جمیعہا بالعربیۃ لا لکون اركانہا فقط بہا کما ہو واضح
فہذا التعلیل یقتضی انباء العربیۃ فی جمیع الخطبۃ ولم یعد فی
زمن النبی صلی اللہ علیہ وسلم ولا فی زمن الصحابۃ والتابعین
والأئمۃ المجتہدین رضوان اللہ علیہم اجمعین انہ خطب واحد منهم
بغیر العربیۃ او بالعربیۃ مع ترجمتہا العجمیۃ وقد كانت الحاجۃ
شدیدۃ اذ ذاک الی الترجمة لشیوع الاسلام فی بلاد العجم
واحتیاج اہلہا الی تعلم الاحکام الشرعیۃ فاحداث قرأۃ ترجمۃ
الخطبۃ مع العربیۃ او دونہا بدعۃ تراغم سنۃ ماثورۃ عن السلف
والخلف فہی بدعۃ سیئۃ یجب اجتنابہا ویأثم فاعلہا قال الشیخ العلامة
المفتی محمود رحمۃ اللہ علیہ فی رسالۃ المؤلفۃ فی خصوص ہذہ
المسئلۃ اعلم ان السنۃ الماثورۃ من النبی صلی اللہ علیہ وسلم والصحابۃ

والتابعين وأتباع التابعين والأئمة المجتهدين رضوان الله عليهم
اجمعين هي الخطبة العربية ولم يرد عن أحد منهم أنه خطب
بغير العربية أو ترجم الخطبة العربية بغيرها من الألسن مع كثرة
الدواعي كيف والإسلام شاع وذاع في البلاد العجمية من زمن
الصحابة والتابعين واسلم كثير من أهلها فهم كانوا أحوج إلى النصيح
وتعليم شعائر الإسلام فلم يخطب قط أحد بالعجمية فإذا السنة
المؤثورة في الخطبة هي العربية فالترجمة بدعة محدثة مخالفة
للسنة المؤثورة قال الإمام الشافعي رحمه الله المحدثات من الأمور
ضربان ما أحدث لما يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً هذا
من البدعة الضلالة وما أحدث في الخير لا خلاف فيه لواحد من
المذكورات فهي محدثة غير مذمومة قد نقل هذا القول عن الإمام
الشافعي رحمه الله غير واحد من الأئمة كالبيهقي وعزالدين بن
عبد السلام والإمام النووي والطبرسي وغيرهم وقال الإمام الفزالي
رحمه الله إنما المحذر ارتكاب بدعة تراغم سنة مأثورة انتهى
فثبت أن الترجمة للمذكورة من البدع المذمومة لا من البدع المستحسنة
انتهى وفيها أيضاً أن الخطبة بالترجمة من البدع المذمومة المخالفة
للسنة يلزم اجتنابها انتهى وقال العلامة الشيخ عبد الحى رحمه الله
في عمدة الرعاية لا شك في أن الخطبة بغير العربية خلاف السنة
المتوارثة من النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم
فيكون مكروهاً تحريماً انتهى وقال العلامة الشيخ بحر العلوم
رحمه الله في الأركان الأربعة والكف عن المكروه التحريمي
واجب فإذا أتى المكروه فقد ترك الواجب انتهى فإذا فهمت هذا

فهمت ان عدم اشتراط العربية فيما سوى اركان الخطبة للاجزاء
والاعتداد بها لا يقتضى جواز الترجمة في غير الاركان لما تقرر
آفا من انها خلاف السنة المأثورة والطريقة المعهودة فاجزاء
شيئ والاعتداد به من وجه لا يدل على جواز فعله وسقوط الاثم
عن فاعله من جميع الوجوه الا ترى انهم لم يشترطوا في الوضوء
كون مائه غير مغصوب مع اعتدادهم بوضوء مائه مغصوب
واجزائهم به للصلاة حيث سقط عنه الطلب اذا صلى به والحال
ان التوضى به غير جائز فافهم والله الموفق وهو اعلم وعلمه اتم

افدناك ان نكت استفتت وان ترد

جدالا فجادل بالتى هى احسن

وهات دليلا قام فى الشرع حجة

على المدعى الاسكوتك ازين

وعامل بعلم طالب الحق ناصحا

لدين وعن اهوا نفسك تظعن

وما ازهر الاكما واد هن

وامكنه للحق ادنى وادعن

حرره الفقير لمولاه القدير عبده احمد كويا الشالياتى

كان الله له فى الحال والآتى ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٥٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما قولكم رحمكم ربكم ان رجلا يقرأ الضاد المعجمة بصوت الظاء
 المعجمة مع القدرة على أداء الضاد ويقول ان صوتها كمثل صوت الظاء ولا
 فرق بينهما فهل قوله هذا صحيح ام لا - وهل يجوز قراءة القرآن بهذا الالحان او
 لم يجوز وهل تصح امامته وصلوته ام لا - بينوا بالبرهان اجره الله الرحمن
 الجوب - ان صوت الضاد المعجمة مغاثر عن صوت الظاء المعجمة لما قال في التفسير
 السراج المنير قال الزمخشري الفصل بين الضاد والظاء واجب ومثونة مخجها
 مما لا بد منه للقاري فان اكثر الجمع لا يفرقون بين الحرفين وان فرقوا فارقا غير صواب
 وبينهما يون بعيد انتهى وقال في حاشية البيضاوي ان بينهما (اي بين
 الضاد والظاء) يونا بعيد انتهى وقال في متن الجزرية (والضاد استطالة
 ومخرج) ميز من الظاء كلها وقال في الشافية والضاد الضعيفة (اي المخرجة
 بين مخرج الضاد والظاء) فستخرجها اى قيحة وقد ظهر من هذه العبارات
 ان بين الضاد والظاء ليست بمشابهة ولا مماثلة بل بينهما يون بعيد فاذا ثبت
 هذا فاعلم ان من يقرأ الضاد في القرآن بصوت الظاء عمدا مع قدرته على أداء الضاد
 فهو عاص وآثم بل حكم الفقهاء عليه بالكفر كما ذكره العلامة على القاري في شرح
 الفقه الاكبر حيث قال ناقلا عن المحيط سئل الامام الفضلي عن يقرأ الظاء المعجمة
 مكان الضاد المعجمة فقال لا يجوز امامته ولو تعدى كفره وفي جامع الفصولين
 في الفصل الثامن والثلاثين في مسائل الكلمات الكفرية يقرأ الظاء مكان الضاد
 لم يجوز امامته ولو تعدى كفره ولم تصح امامته ولا صلوته ايضا لانه قادرا على

اداء الضاد فتركه متعمداً یوجب عدم صحۃ امامتہ وصلوۃہ اما الامۃ
فقد مر من صاحب الفصولین والعلامة علی القاری فیما سبق ان امامتہ لا تجوز
مطلقاً واما عدم صحۃ صلوتہ فلما قال فی رد المختار بعد ذکر الضاد والظاء
ناقلاً عن خزائن الاكمل قال القاضی ابوالعاصم ان تعمد ذلك تقسّد و
ان جرى علی لسانہ او لا يعرف التمييز لا تقسّد (صلوتہ) وهو المختار وفي البزازية
وهو اعدل الاقاويل وهو المختار انتهى وقال امام المحدث شيخ الاسلام النووی
الشافعی فی کتاب الاذکار ولو قال ولا الضالین بالظاء بطلت صلوتہ علی ارجح
الوجهین الا ان يعجز عن الضاد بعد التعلم فيعذر انتهى فثبت من جمیع ما ذكرنا
ان صوت الضاد غیر صوت الظاء ولم یكن بينهما مماثلة ولا مشابهة
بل بينهما ما یون بعید فمن یقرء الضاد بصوت الظاء فی القرآن المجید عامداً
یصیر عاصياً بل يخاف علیہ من الکفر وله تجزأ امامتہ ولا صلوتہ - هذا
ما ظهر لی فی هذا الباب والله اعلم بالصواب

حرره الفقیر محمد ابراهیم الیاسینی

ما نقره هو الصحیح حسن ابراهیم الشامی المدنی وهی صحیح ان قاری مدنی حی آهی جیکو
قاری محمد شکارپوری جو استاد آهی - نعم ما قاله المحیب محمد عبدالرشید داکوی
بنگالی یا کستانی المحیب مصیب فقیر محمد عبدالحامد البدایونی صدر جمعية العلماء پاکستان
کراچی للجواب صحیح ظفر علی ناظم دارالعلوم امجدی فیروز شاہ استریت آرام باغ کراچی
اصاب المحیب فیما اجاب وانا الفقیر المعروف بشاہ آغا الفاروقی عفی عنه سجادہ نشین
تجنذر سامعین دار

فَنَّاوِي عُلَمَاءِ الْهِنْدِ
عَلَى مَنَعِ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ

جمعها

پی محمد کئی المولوی

الفاضل البقوی

المدرس بجامع محی الدین فاروق کاليج

کالیکوت - الهند

الطبع الثاني

قد اعتنى بطبعه طبعة جديدة بالأوفست



فتاویٰ علماء الہند

جمعہ المحققین الفقہاء

پیش محمد کٹر المولوی الفاضل الساعی المتبحر

خادم الطلبة بجامع محب الدین بآئینہ کارن کٹر

پیش آو، فاروق کالیج، کالیکوت، الہند

فقد اطلعت علی الرسالة المسماة
فتاویٰ علماء الہند فوجدت فیها ما هو حق
صحيح موافق للكتاب والسنة واجماع
الامة واقوال العلماء

۵۰ ربيع الاول ۱۳۹۶ھ

منظور نظر عبد الحکیم ارواسی
حسین حلمی بن سعید عبید عاصی

تطلب من:

پیش روی، آتش کبیرری -
منشیہ ای. آتش مدرستہ
پیش آو: آؤڈیو کٹر مر
ڈر، ملبشہ، کتیرہ
الہند



HAKİKAT KİTABEVİ
Darüşşefaka Cad. No: 57/A
P.K. 35 Tel: 523 45 56
3462 Fatih-İSTANBUL TURKEY

۱۲ ربيع الاول ۱۳۹۶ھ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه منتخبات من "الأدلة العلية على منع الخطبة بغير العربية" (۱)، الأولى فتوى
مولانا مرحوم شهاب الدين أحمد كويا الشالياتي الشافعي مفتي نيزام حيدرآباد
الهند

بسمه تعالی شأنه حامدا وما دعا الجواب اللهم هداية للصواب
ان السنة المملوكة والطريقة الماثورة في الخطبة الشرطية للجمعة كون جميعها
عربية لا كون الاركان فقط بها كما هو مقتضى ما في فتح المعين مما هذانصته (و)
يشترط فيهما (عربية) لاتباع السلف والخلف وقائدها بالعربية مع عدم
معرفتهم لها العلم بالوعظ في الجملة قاله القاضي انتهى فان التعليل باتباع السلف
والخلف والاكتفاء بعلم كون الخطبة وعظا في الجملة اذا لم يعرفها القوم تعليل لكون
جميعها بالعربية لا كون اركانها فقط بها كما هو واضح فهذا التعليل يقتضي
ان بقاء العربية في جميع الخطبة ولم يعهد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا في زمن الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين انه خطب واحد منهم بغير العربية او بالعربية مع ترجمتها بالعجمية
وقد كانت الحاجة شديدة اذ ذاك الى الترجمة لشيوع الاسلام في بلاد العجم
واحتياج اهلها الى تعلم الاحكام الشرعية فاحداث قراءة ترجمة الخطبة مع العربية
او دونها بدعة تراغم سنة ماثورة عن السلف والخلف في بدعة سيئة يجاب عنها
ويانتم فاعلمها قال الشيخ العلامة المفتي محمود رحمه الله عليه في رسالته المؤلفة في
خصوص هذه المسئلة اعلم ان السنة الماثورة من النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة

والتابعين وأتباع التابعين والائمة المجتهدين رضوان الله عليهم اجمعين
 هي الخطبة العربية ولم يرد عن احد منهم انه خطب بغير العربية او ترجم
 الخطبة العربية بغيرها من الالسن مع كثرة الدواعي كيف والاسلام شاع
 وذاع في البلاد العجمية من زمن الصحابة والتابعين واسلم كثير من اهلها
 فهم كانوا اخرج الى النصح وتعليم شرائع الاسلام فلم يخطب قط احد
 بالعجمية فاذا السنة الماثورة في الخطبة هي العربية فالترجمة بدعة محدثة
 مخالفة للسنة الماثورة قال الامام الشافعي رحمه الله المحدثات من الامور
 ضربان ما احدث لما يخالف كتابا او سنة او اثرا او اجماعا هذا من البدعة
 الضلالة وما احدث في الخير لا خلاف فيه لواحد من المذكورات فهي محدثة غير مذمومة
 قد نقل هذا القول عن الامام الشافعي رحمه الله غير واحد من الائمة كالسيهقي وعز الدين
 بن عبد السلام والامام النووي والطببي وغيرهم وقال الامام الغزالي رحمه الله انما
 المحذور ارتكاب بدعة تراغم سنة ماثورة اه فثبت ان الترجمة المذكورة من البدع المذمومة
 لا من البدع المستحسنة انتهى وفيها ايضا ان الخطبة بالترجمة من البدع المذمومة المخالفة
 للسنة يلزم اجتنابها انتهى وقال العلامة الشيخ عبدالحى رحمه الله في عمدة الرعاية لاشك
 في ان الخطبة بغير العربية خلاف السنة المتوارثة من النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة
 رضوان الله عليهم فيكون مكرها محرما انتهى وقال العلامة الشيخ بجر العلوم رحمه الله
 في الاركان الاربعة والكف عن المكروه التحريمى واجب فاذا اتى المكروه فقد ترك الواجب انتهى
 فاذا فهمت هذا فقد فهمت ان عدم اشتراط العربية فيما سوى اركان الخطبة للاجزاء
 والاعتداد بها لا يقضى جواز الترجمة في غير الاركان لما تقر انما خلاف السنة الماثورة

والطريقة المعمودة فلجاء شيء والالتهداء به من وجه لا يدل على جواز فعله وسقوط
الاثم عن فاعله من جميع الوجوه الا ترى انهم لم يشترطوا في الوضوء كون مائه غير
مغصوب مع اعتدادهم بوضوء ماء مغصوب واجزائهم به للصلاة حيث سقط
عنه الطلب اذا صلى به والحال ان النوضى به غير جائز فافهم والله الموفق

وهو اعلم واعلمه استم

حرره الفقير لولاه القدير عبده احمد كويا الشالياتي كان الله له في الحال والاتي

١٦ ذي القعدة سنة ١٣٥٢ هـ

(٢) الثانية فتوى علماء مدراس ولاية من الهند بلغة اردو طبعها المدرسة
اللطيفة بويلور في كتابها اللطيف وهي هذه :

ایک اہم فتوے

ہر دور میں خطبہ جمعہ کے متعلق لوگوں کے ذہنوں میں مختلف سوالات ابھرتے رہے ہیں۔ تقریباً ایک سو سال پیشتر اسی قسم کا سوال مدراس کے علمائے کرام سے بھی کیا گیا جس کا جواب علمائے مدراس نے نہایت تحقیق کے ساتھ دیا ہے۔

ادارہ

لعینہ بغرض افادۂ عام شائع کیا جا رہا ہے۔



بسم اللہ الرحمن الرحیم

سوال

کیا فرماتے ہیں علمائے دین اس مسئلہ میں کہ جمعہ وعیدین کا خطبہ زمانہ نبوت سے اب تک ہر جگہ عربی میں پڑھا جاتا ہے۔ حالانکہ نصیحت ہے اور یہ غرض اس وقت حاصل ہوگی جب سامعین اس کو سمجھ سکیں۔ پس ہندوستان میں اکثر عربی سے واقف نہیں لہذا اگر بجائے عربی کے خطبہ اردو میں پڑھا جائے تو شرع شریف سے اجازت ہے یا نہیں۔ یا عربی کا ترجمہ خطبہ سے اول یہ خطبہ کے بعد کرایا جائے تو کیا حکم ہے۔ بینوا وتوجروا۔

الجواب اللہ بہت عاقل

حامداً للہ ومصلیاً ومسلماً علیہ وسلم والہ رسول
خدا صلی اللہ علیہ وسلم اور صحابہ و تابعین اور اتباع

تابعین اور ائمہ المجتہدین رضوان اللہ تعالیٰ علیہم اجمعین سب کے سب خطبہ عربی پڑھتے تھے حالانکہ صحابہ و تابعین کے وقت مالک عجم میں اسلام شائع ہوا تھا اور عجمی لوگ احکام اسلام کے تعلیم کے زیادہ حاجت مند تھے۔ بایں کبھی کسی نے عربی کے سوائے دوسری زبان میں خطبہ نہیں پڑھا اور نہ عربی کے ساتھ اس کا ترجمہ پڑھا۔ فقط عربی سے خطبہ پڑھنا ہی خاص فعل نبوی ہے اور اسی میں اتباع خلف و سلف ہے۔ اسی واسطے شافعی، مالکی اور حنبلی مذہبوں میں عربی سے پڑھنا شرط گردانتے ہیں۔ اگرچہ جماعت کو اس کا مطلب معلوم نہ ہو۔ عربی کے سوائے دوسری زبان میں ہو تو صحیح نہیں فیستح ایمن میں لکھا ہے و شرط فیہما عربیۃ لا اتباع السلف والخلف وفائدتها بالعربیۃ مع عدم معرفتہما العلم فی الواقع فی الجملة، قالہم القاضی انتہی یعنی دونوں خطبوں میں شرط ہے کہ وہ عربی ہوتا واسطے تابعداری سلف و خلف کی اور فائدہ عربی سے پڑھنے کا باوجود عربی کے عدم معرفت کے فی الجملة وعط ہے مکرر جانا ہے۔

اور امام نووی نے روشہ میں لکھا ہے انہد لوسمعوا
الخطبة ولم يفهموا معنا ما صحت انتهى۔
یعنی اگر خطبہ سنیں اور اس کے معنی نہ سمجھیں تو صحیح ہے۔ اور بھی
شافعیہ کے پاس نماز اور خطبوں میں اور ارکان خطبوں میں
موالات شرط ہے۔ موالات فوت ہو تو نماز فاسد ہوتی ہے۔
عربی کے بعد دوسری زبان میں پڑھنے سے موالات میں خلل
ہوتا ہے۔ اور حنفی مذہب میں بھی صاحبین کے پاس عربی رہنا شرط
ہے۔ ابو حنیفہ رضی اللہ عنہ کے پاس خطبہ عربی رہنا اگرچہ شرط
نہیں ہے لیکن عربی کے سوا دوسری زبان میں پڑھنا مکروہ تحریمی
ہے۔ رد المحتار میں لکھا ہے انہا خیر شرط ولو مع
القدرة علی العربیۃ عندہ خلافا لما حیث شرط
ہا الا عند العجز کا الخلاف فی الشروع فی الصلوۃ انتہی
وقال فیہ ایضاً وما صحت الشروع بالفارسیۃ وجميع
اذا كان الصلوۃ فہی علی الخلاف فعندہ تصحیح بھا
مطلقا خلافا لہما کما حققہ الشارح هناك
والظاهر ان الصلۃ عندہ لا تنفی الکراہیۃ وقد
صرحوا بھا فی الشروع انتہی وقال فی حاشیۃ مراقی
الفلاح الصحیح انہ یصح الشروع عندہ بغیرہ العربیۃ
ولو کان قادرا علیہا مع الکراہیۃ التخریمیۃ انتہی
مائل عبارات کا یہ ہے کہ امام کے نزدیک خطبہ تمامی اذکار
الصلوۃ عربی سے رہنا شرط نہیں ہے۔ اگرچہ عربی سے پڑھنے پر
قادر ہے لیکن عربی کے سوائے دوسری زبان میں پڑھنا مکروہ تحریمی
ہے اور صاحبین کے نزدیک عربی سے پڑھنا شرط ہے۔ پھر جب فقط
عربی سے خطبہ پڑھیں تو سب مذاہب میں صحیح ہو جاتا ہے کسی مذہب
میں کراہت لازم نہیں آتی۔ اور خلاف فعل نبوی و خلاف سلف

و خلاف صحیحہ اور خطبہ میں تعلیم احکام و وعظ و نصائح بیان کرنا کر کے
محقق لکھتے ہیں سو اس سے عربی سے بیان کرنا مراد ہے۔ ترجمہ
پڑھانا مراد نہیں ہے۔ فقط وعظ و نصیحت ہی کر کر اتنا جانتا کافی
ہے۔ علامہ ربیع نے شرح منہاج میں لکھا ہے واجب عن
سوال ما فائدة الخطبة بالعربیۃ اذا لم یعرفھا
القوم بان فائدۃ العلم بالوعظ من حیث الجملة
ویوافقہ قول الشیخین فیما اذا سمعوا الخطبة
ولم یعرفوا معنا ما تصح انتہی یعنی یہ سوال کرنا کہ
خطبہ عربی سے پڑھنا کیا فائدہ ہے جب قوم اس کو نہ سمجھیں تو
اس کا جواب یہ ہے کہ فائدہ اس کا وعظ ہے کہ کر مجمل جاننا
ہے اور اسی موافق ہے۔

شیخین کا قول کہ جب خطبہ سنیں اور معنی اس کے نہ سمجھیں
تو صحیح ہے اور امام دین و علمائے مجتہدین فارسی زبان میں بہت
سے کتب عوام کو وعظ و نصیحت معلوم ہونے کے لئے تصنیف
کئے اور ان کی زبان میں بائیں کبھی کسی نے خطبہ میں ترجمہ نہیں
پڑھا اور نہ کسی کتاب میں ترجمہ پڑھو کر کر لکھا ہے۔ اگر
مستحب مندوب رہتا تو اللہ تعالیٰ ترجمہ پڑھتے اور کتب میں اس پر
تصیح کرتے پس اگر ویسا ہی ترجمہ پڑھنا چاہیں تو اثنائے خطبہ
میں ترجمہ پڑھنا کیا ضرورت ہے۔ خطبہ و نماز کے قبل
یا بعد ترجمہ سنا دیں تا سب مذاہب میں نماز بلا کراہت درست
ہو جائے۔ واللہ اعلم

کتبہ محمود وکان اللہ

۱۲۸۶
محمود

الجواب صحيح
سيد محمد طلال الدين كاشغر

هذا الجواب صحيح
عبد القادر عفا الله عنه

صح الجواب
محمد طه حليم الناصري

الجواب صحيح
عبد الله كان الله له

الجواب صحيح
غلام رسول عفا الله عنه

اصاب من اجاب
مير محمد نور الله حسين عفا الله عنه

صح الجواب
سيد محمد علي قادري
حسين قادري عفا الله عنه

هذا الجواب صحيح وموافق
لقواعد الامعة الاربعة
غلام محي الدين كان الله له

هذا الجواب صحيح بلا ريب
فيشر شاه محمد قادر حسين قادري عفا الله عنه

الجواب صحيح
مير حيدر علي كان الله له

الجواب صحيح
زاهد حسين عفا الله عنه

الجواب صحيح
محمد تهيم بن محمد كان الله له

الجواب صحيح
عبد الرحمن عفا الله عنه

٩٠
عبد الرحمن
١٢

(۳) الثالثة قوى «باقیات الصالحات» الهند

الجواب اللهم ۞ رواية للصواب

قراءة الخطبة بلغة المليبارية او غيرها من اللغات العجمية لا تخلو عن الكراهة فانها مخالفة لسنة الهدى التي استمر عليها النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم وفي كتاب آكام النفاث في اداء الاذكار بلسان فارس الكراهة انما هي المخالفة السنة لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم خطبوا دائما بالعربية ولم ينقل عن احد منهم انه خطب ولو خطبة غير الجمعة بغير العربية وفي ذلك الكتاب ايضا الخطبة بالفارسية التي أخذ ثوبها واعتقدوا حسناتها ليس الباعث اليها الا عدم فهم العجم اللغة العربية وهذا الباعث كان موجودا في عصر الصحابة والتابعين ومن تبعهم من الائمة المجتهدين حيث فتحت الامصار الشامية والديار الواسعة واسلم اكثر الحبش والروم والعجم وغيرهم من الاعجام وحضروا مجالس الاعياد والجمع وغيرها من شعائر الاسلام وقد كان اكثرهم لا يعرفون اللغة العربية ومع ذلك لم يخطب احد منهم بغير العربية ولما ثبت وجود الباعث في تلك الازمنة وفقدان المانع والتكاسل ونحوه معلوم بالقواعد المبرهنة لم يبق الا الكراهة التي هي ادنى درجات الدلالة وفيه ايضا ما نصه: والحل في هذا المقام وبه يتم الا لزامه كما وضعت الخطبة للتعليم وامر الخطباء والعلماء بالتفهم كذلك امر الجاهلون بطلب العلم حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم اخرج ابن عدى والبيهقي من حديث انس والخطيب من حديث حسين بن علي والطبراني من حديث ابن عباس ولما كانت اكثر شريعتنا بالعربية يلزم على الناس ان يتعلموا اللسان العربية

بقدر ما يرتفع به الحاجة فإن ما لم يتم الواجب الآبه واجب فاذا لم يفهم الحاضرون
الخطبة العربية فالزام عن الفهم عائدا اليهم لا الى الخطباء ولا يلزم للخطباء ان
يغيروا اللسان العربي ويخطبوا بلسان يفهمه للجهلاء والله اعلم بالصواب
كتبه شيخ حسن عفي عنه مفتي ناظر مدرسة الباقيات الصالحات

(٤) الرابعة فتوى دارالعلوم، ديوبند، الهند

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى من تبعهم
الى يوم الدين اما بعد
الجواب حامدا ومصليا

خطبة الجمعة لابد ان تكون باللغة العربية وهي ثابتة بالتوارث والتواتر شرقا وغربا
من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين المهديين رضى الله عنهم
ولم يثبت عن احد منهم انه خطب بغير العربية مع ان كثيرا ما كان السامعون لا يفهمون
تلك اللغة والأئمة والخطباء كانوا قادرين على ان يخطبوا بلغتهم وعلى الخطباء ان
يذكروهم بلغتهم قبل خطبة الجمعة او بعد الصلاة او في وقت آخر فقط
والله سبحانه وتعالى اعلم

حرره العبد محمود، مفتي دارالعلوم ديوبند الهند

(هـ) حافظ على سنن وآداب انت مأثورة عن خير من جاء مرسلًا إذ دليل على الطريق إلى
 الآله الأمتابعة الرسول المكمل في حاله وفعاله ومقاله فتتبعن وتابعن لا تعدلن
 (من فتوى عبد الرحمن مسليان (يُدَيَّا يَشِي))
 وتليه رسالة مولانا العلامة الحبر النحرير والفهامة صاحب التقرير والتحصيل
 مفتي الديار المدراسي محمد تميم بن محمد المدارس نور الله مرقده ونفع به المسلمين آمين
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد لله العليم والصلاة والسلام على رسوله الكريم
 وعلى آله واصحابه ذوى الفضل الجسيم واتباعه في هديه المستقيم أما بعد فهذه زبدة
 التحقيقات في كراهة قراءة الخطبة بغير العربية او قراءتها بالعربية مع الترجمات
 اعلموا ان قراءة الخطبة بالعربية الخالصة واجبة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم
 عليهما من غير ترك قال في البحر الرائق في باب صلاة العيدين (ويدل عليه اى على وجوب
 صلاة العيدين من جهة الرواية قول محمد في الاصل ولا نصلى نافلة في جماعة الا قيام
 رمضان وصلاة الكسوف فانه لم يستثن المعيد فاعلم انه ليس من نوافل) ومن جهة
 الدليل مواظبته صلى الله عليه وسلم عليهما من غير ترك انتهى وقال العلامة الزبيدي
 في شرح الاحياء (فالثابت بالفعل المتوارث حينئذ يفيد الوجوب لا الفرضية انتهى)
 وقال العلامة المفتي ابوالسعود في فتح اللطالمعين (وهو يفيد وجوبه ظاهرا اذ هو
 مقتضى المواظبة التي لم تقترن بترك اشئ) ماذا ثبت ان قراءة الخطبة بالعربية
 الخالصة واجبة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما من غير ترك تكراهية
 بغير العربية او قراءتها بالعربية مع الترجمة بغير العربية كراهية تحريمية اذ في
 الاولى تنعدم العربية بالكلية وفي الثانية ينعدم الخلوص في العربية والحال ان

كلامهما ملحوظ في المواظبة النبوية الاترى في مسئلة

الشرع حيث لاحظوا فيها الامرين الاول لفظ الله اكبر من بين الالفاظ والثاني كونه بالعربية حتى اذا قلنا احدهما يكره تحريما وما ذاك الا للمواظبة النبوية التي تقتضى وجوبا حتى يكون خلافة مكروها تحريما قال في رد المختار ويعرف (هى المكروه بلاد ليل نهى خاص بان يتضمن ترك واجب وترك سنة فالاول مكروه تحريما والثاني تنزيها انتهى) وقال في شرح المنية الكبير في بيان الكراهية (والمراد بها ما يتضمن ترك سنة وهو كراهية تنزيه او ترك واجب وهو كراهية تحريم انتهى) فالافتاء بان قراءة الخطبة بغير العربية جائزة من غير كراهية لالتحريرية ولا تنزيهية مستدلان بخوما قال في الفتاوى السراجية (ولو خطب بالفارسية يجوز انتهى) باطل لان الجواز هنا معناه الصحة وهى لا تنفى الكراهية قال في رد المختار (والظاهر ان الصحة عنده لا تنفى الكراهية انتهى) وقال في حاشية شرح الوقاية المسماة بعمدة الرعاية (ولا يشترط كونها بالخطبة بللربية فلو خطب بالفارسية او غيرها جاز كما قالوا والمراد بالجواز هنا هو الجواز في حق الصلاة بمعنى انه يكفي لاداء الشرطية وتصح بها الصلاة لا الجواز بمعنى الاباحة المطلقة فانه لا شك في ان الخطبة في غير عربية خلاف السنة المتوارثة عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوا الله عنهم فيكون مكروها تحريما انتهى) فاذا ثبت ان السنة المتوارثة عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين واتباع التابعين هى الخطبة العربية الخالصة لا الخطبة الغير العربية ولا العربية مع الترجمة بغير العربية

فمخالفة ذلك من قراءة الخطبة الغير العربية او قراءة الخطبة العربية مع الترجمة
بغير العربية بدعة مخالفة للسنة الماثورة فكما تكره تلك تحريماتها هذه تحريمها فبطل
التفريق بينهما بان الاولى مكروه كراهة تحريمية والثانية مكروهة كراهة تنزيهية
لانها خلاف ما قد مناه من ان المكروه تنزيها هو ما يتضمن ترك سنة وقد ثبت ان قراءة
الخطبة بالعربية الخالصة واجبة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما من غير
ترك فكيف يكون خلافهما مكروها تنزيهيا ثم الكف عن المكروه التحريمي واجب
لانه في مقابلة الواجب من جهة الترك فكما يكون اتيان الواجب واجبا كذلك يكون الكف
عن المكروه التحريمي واجبا قال مولانا بحر العلوم في الاركان الاربعة (والكف عن المكروه
التحريمي واجب فاذا اتى المكروه فقد ترك الواجب انتهى وقال في البحر الرائق فالمراد به
كراهة التحريم لانها في رتبة الواجب من جهة الترك انتهى) فبالادمان على المكروه
تحريميا تسقط العدالة وقد نقل في رد المختار عن ابن نجيم (ان كل مكروه تحريمي من الصغائر
وان العدالة تسقط بالادمان عليها انتهى) فمتى سقطت العدالة من الخطيب المحدث
على الترجمة يكون فاسقا فتركه الصلاة خلفه قاله في الفروع لا يضره وكره امامة العبد
والاعرابي وولد الزنا الجاهل والفاسق والمتدع انتهى فيأثمون بتقديمه للامامة ولو
كان عالما قال العلامة الشيخ الحلبي (رح) في شرح المنية الكبير (لو قدم موافقا يأنسون
بناء على ان كراهة تقديمه كراهة تحريمية انتهى) وقال في مرآة الفلاح (ولذا كره امامة الفاسق
العالم بعد ما اهتممه بالدين فيجب اهانتة شرعا فلا يعظم بتقديمه للامامة واذا تعذر
منعه انتقل الى غير مسجده للجمعة وغيرها انتهى) قال العلامة الطحطاوي (ومفاده كون
الكراهة في الفاسق تحريمية انتهى) فلا ينبغي تحريك الخطيب بالادمان على ترجمة الخطبة

بغير العربية فيأثمون به لأن الاعانة على المعصية معصية فتأمل وقال في رد المختار وفي
المعراج قال اصحابنا لا ينبغي ان يقتدى بالفاسق الا في الجمعة لانه في غيرها يجدا ما غير
انتهى قال في الفتح وعليه فيكره في الجمعة اذا تعددت في المصر على قول محمد
المفتي به لأن له سبيلا الى التحول انتهى) فاذا تعددت اقامة الجمعة في بلدة
وترجم الخطبة خطيب مسجد من مساجدها يتحول الى صلاة الجمعة خلف خطيب
يقرأ الخطبة بالعربية الخالصة ولا يصليها خلف الخطيب المدمن على الترجمة
فتأمل ومن اراد زيادة البيان فعليه برسالتنا التحقيق السنية في كراهة الخطبة
بغير العربية او قرائتها بالعربية مع ترجمتها بغير العربية وهذا آخر ما يسره الله
تعالى جمعه في جلسة لطيفة للفقير الى الله الكريم الصمد .

محمد تميم بن محمد كان الله لهما ولا سلا فهما

في ثاني ربيع الاول سنة ١٣٤٩ هـ محمد تميم بن محمد (امضا)

- ٢ الشيخ مولانا عبد الرحمن بن غلام محمد رح. (امضا) ٣ الشيخ مولانا محمد جيب الله رح. (امضا)
- ٤ الشيخ مولانا مير حيدر علي رح. (امضاء) ٥ الشيخ مولانا عبد القادر الافزامي رح. (امضاء)
- ٦ الشيخ مولانا غلام محي الدين رح. (امضا) ٧ الشيخ مولانا شاه قادر حسين رح. (امضاء)
- ٨ الشيخ محمد غوث رح. (امضاء) ٩ الشيخ مولانا قادر علي رح. (امضاء)
- ١٠ الشيخ مولانا بهاء الدين رح. (امضا) ١١ الشيخ مولانا محمد جيب الله الحاج المرتضى رح. (امضا)
- ١٢ الشيخ مولانا الحاج محمد صبغة الله رح. (امضاء) ١٣ الشيخ مولانا ابو عزيز رضا

حسين رح. (امضا) انتهى

كتبه الفقير الحقير اوكير القراني اديما في غفر الله ذنوبه آمين سنة ١٤٠٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العدد الثاني عشر للسنة التاسعة

ربيع الاول - ١٤٠٦

ديسمبر - ١٩٨٥

المعالم

المحرر :

سيد احمد شهاب الدين

قاضى كالىسكوت

تصدر عن ادارة سمست كيرلا

جمعية المعلمين المركزية



رئيس التحرير العالم الفاضل

كى.كى. ابوبكر مسليار

الهدف

احياء العلوم الدينية وعقائد اهل السنة والجماعة والثقافة الاسلامية
والمحاسن الشرعية ونشر اللغة العربية والعربية المليبارية وبيان الطرق السهلة
للتعليم والمناهج الحسنة للمعلمين والمعاهد الدينية والمدارس والكليات.

وعلى آله وصحبه الكرام ومن تبعهم باحسان الى
يوم الدين اما بعد فان اصدق الحديث كتاب
الله وخير الهدي هدى محمد صلى الله عليه وسلم وشر
الامور محدثانها وكل محدثة بدعة وكل بدعة
ضلالة وكل ضلالة فى النار فشتروا فى هذا
الشهر المبارك الذى ولد فيه الرسول صلى الله
عليه وسلم فى احيا سننه وآثاره ومعالم دينه
واستقيموا كما امرتم وصابروا واربطوا وتيقوا الله
لعلكم تفلحون.

سبحان من اطلع فى شهر ربيع الاول
قمر بنى الهدى واوجد نوره قل الخلق العالم وسماء
محمد وشرفه وكرمه على سائر الخلق وارسله الى
الثقلين وجعل امته خيرا لامة نحمده ونستعينه
ونؤمن به ونتوكل على ونعوذ به من شرور انفسنا
ومن سيئات اعمالنا ونشهد ان لا اله الا الله وان محمدا
عبده ورسوله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره
على الدين كله ولو كره المشركون صلى الله وسلم
على اشرف الرسل سيد الانبياء والمرسلين محمد

القراء يستفتون متابعة الامام في التليفزيون

القارئ محمد باناراس يعمل في جدة. بعث رسالة يقول فيها: هل تجوز متابعة
إمام الحرم في الصلاة لمن يراه في التليفزيون في بيته؟ وهل تحصل للمتابع فضيلة
صلاة الجماعة؟ وإذا كان المأموم في الطائف أو جدة أو الرياض، الى غير ذلك
من مدن المملكة فهل الاقتداء جائز أم لا وهل يجوز ذلك لأهل مكة فقط

وإجابة لسؤال الأخ الكريم نقول: إن الفقهاء اشترطوا في صحة الاقتداء ألا
تطول مسافة الفصل بين الامام والمأموم، أو بين المأموم وآخر صف عن ثلاثمائة
ذراع. وإذا كان الامام مرثيا للمأموم فيشترط ألا يكون هناك حائل يمنع من
وصول المأموم الى الامام لو مشى إليه.

ولا شك أن وجود المأموم في بيته ومشاهدته للامام في التليفزيون لا يتحقق معها
شرط القرب والاستطراق.

ولندع هذين الشرطين جانبا وننظر في روح الاقتداء ونسأل أنفسنا: لماذا شرع
الاسلام صلاة الجماعة في المساجد؟ جاءت الاحاديث الكثيرة التي تذكر فضل
صلاة المسلم في جماعة في المسجد على صلاته في بيته أو في سوقه. ففي الحديث
الصحيح عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال: «صلاة الرجل في الجميع تفضل على صلاته وحده بخمس وعشرين
درجة». وفي البخارى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صلاة
الرجل في الجميع تفضل على صلاته وحده سبعا وعشرين درجة» والمقصود
بالجميع في الحديثين هو الصلاة في جماعة في المسجد.

ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخص لجار المسجد ان يصلى في بيته
ولو كان أعمى. فعن عبد الله بن أم مكتوم قال: يا رسول الله ان المدينة كثيرة
الهوام والسباع. قال: تسمع «حى على الصلاة، وحى على الفلاح»؟ قال:

نعم، قال: «فحى هلا» يعنى أجب النداء واحضر صلاة الجماعة في المسجد. وهنا يسأل المرء نفسه عن هذا الأجر العظيم الذى ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن يحضر الصلاة في جماعة، وعن تشديده على عبد الله بن أم مكتوم وهو الكفيف الذى يخشى من هوام المدينة وحيواناتها المؤذية، وعدم الاذن له في التخلف عن الجماعة؟ والجواب على هذا السؤال هو حكمة الجماعة وحرص الاسلام على قيام صلاة قوية متينة بين أفرادها واهتمامهم لشؤون بعضهم بعضا سواء كانت هذه الشؤون دينية تتعلق بالتعلم والتفقه ومعرفة احكام الدين أو كانت من الشؤون الدنيوية التى تهم الافراد والجماعة من استتباب للامن ونشر للعدل ومنع للظلم مما يمكن ان تناقشه الجماعة فيما بينها. هذا والله الحمد ما يزال يشاهد في كثير من قرى المسلمين. لأن طبيعة المسلمين فيها بعيرة من النفاق والرياء وكبار أهل الخير فيها يعالجون الأمور. كما ان شؤون الأفراد من صحة او مرض من يسر أو عسر يكون موضع اهتمام الجماعة كلها. ومن شأن الجماعة أن تقوى الصلاة وتؤكد الاخوة وتظهر الترابط بين المسلمين. وهذا أمر يحرص الاسلام على تأسيسه واستمراره بين جماعة المسلمين.

ولاشك ان الصلاة — إن جازت في التليفزيون — من شأنها أن تزيد عزلة المسلم في ظروفه الاجتماعية الحالية التى لم تترك له مجالا نقيا طاهرا للتلاقى في غير المسجد، فاحرص يا اخى على الصلاة بالجماعة في مسجد محلتك، فهو أحق بصلاتك، وسيؤتيك الله عز وجل اجر صلاة الجماعة ويجزيك من نيتك خيرا لحبك أن تصلى خلف إمام الحرم الشريف، وفق الله الجميع للاهتمام بهدى نبيه واتباع هدى السلف الصالح.

وجهة النظر الاسلامية في زرع الاعضاء

— المستفاد من الشرق الاوسط —

تونس - مكتب «الشرق الأوسط»

نقل بعض الأعضاء من إنسان إلى آخر مع بقاء حياة كل منهما لا مانع منه

تناول مفتى الجمهورية التونسية الشيخ المختار السلاوى في الحلقة السابقة سؤالاً هاماً في هذا الموضوع وهو: متى تنتهى الحياة؟ ليمهد للإجابة على قضية زرع الأعضاء التى طرحت في الندوة العلمية التى اقامتها في الكويت المنظمة الاسلامية للعلوم الطبية وشاركت فيها نخبة من الفقهاء والأطباء للعالم الاسلامي.

السؤال هو: هل يجوز شرعا نقل اعضاء حية الى المصابين والذين تكون حياتهم في خطر اذا لم يسعفوا بهذا العضو الذي لا بد ان ينقل وهو في حالة حياة قبل ان تدمر خلاياه؟ ونورد ملخصا مما قاله سماحته في هذه القضية التي يواجهها عصرنا.

ان التكليف الشرعى لنقل الأعضاء لا يرتبط بتجديد الحياة والموت ولكنه يرتبط بأمرين آخرين.

الأول المضطر لما حرم الله: المضطر هو الانسان الذي يبلغ الاختيار بين أمرين لا ثالث لهما: الموت المحقق أو تناول ما يحرم عليه وقد جاءت الآية صريحة في جواز الاقدام على المحرم حفاظاً على الحياة. قال تعالى «وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه» (سورة الأنعام، آية: ١١٨) وقال تعالى: «فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه» (سورة البقرة، آية: ١٧٣)

ونص الفقهاء على ان المضطر يجب عليه ان يبقى على حياته بتناوله للمحرم. والخلاف بينهم إنما هو في تفصيلات كالبيع والشري والتزود وأمور أخرى يهملها منها:

١ هل التداوى كالأكل؟

يقول الجمهور: والتداوى بالمحرم ليس مثل أكل المضطر للميتة فإن ذلك يحصل به المقصود قطعاً وليس له عنه عوض والأكل منها واجب. فمن اضطر للميتة ولم يأكل حتى مات دخل النار. وهنا لا يعلم حصول الشفاء ولا يتعين هذا الدواء بل الله تعالى يعافى العبد بأسباب متعددة، والتداوى ليس بواجب عند جمهور العلماء ولا يقاس هذا بهذا (الفتاوى ج ٢٤، ص: ٢٦٦ وما بعدها)

و يقول الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وما اختلفوا في قياسه على ضرورة الجوع ضرورة التداوى فقليل: لا يتداوى بهذه المحرمات ولا بشيء مما حرم الله كالخمر وهو قول مالك والجمهور. ولم يزل الناس يستشكلونه لاتحاد العلة وهي حفظ الحياة وعندى ان وجهه ان تحقق العلة فيه منتف إذ لم يبلغ العلم بخصائص الأدوية ظن نفعها كلها الا ما جرب منها. وكم من أغلاط كانت للمتطببين في خصائص الدواء؟ ونقل الفخر عن بعضهم اباحة تناول المحرمات من الأدوية وعندى أنه إذا وقع قسوة ظن الأطباء الثقة بنفع الدواء المحرم من مرض عظيم وتعيينه، أو غلب ذلك في التجربة فالجواز قياسياً على الأكل للمضطر وإلا فلا (التحرير والتنوير ج: ٢، ص: ١٢١)

و يلاحظ هنا أن المتتبع لكلام الفقهاء يتبين له أن سبب الخلاف هو مقدار ثقة الفقيه في وصف الأطباء إذ أن الطب لم يكن واثقا من كثير من العقاقير، ولا من تشخيص المرض، ولا ملاءمتها للمريض والمرض كما يدل عليه تعديل الجمهور، وهنا لا يعلم حصول الشفاء ولا يتعين هذا الدواء لذا ولأنه بمقدار ما تزيد الثقة في الصحة بالتجربة يزداد الاطمئنان الى جواز تناول الدواء ركب من محرم.

اكل الميتة

إذا اضطر الانسان لأكل الميتة جاز له الأكل منها بلا خلاف بنص القرآن، لكنهم اختلفوا رغم ذلك في أمور:
هل يجوز للمضطر أن يأكل ميتة الانسان يقول خليل للضرورة ما يسد (الرمق) غير آدمي وخر.

يقول الشارح الزرقاني: واستثناؤه الآدمي مسلما او كافرا موافق للمشهور الذي صدر به في الجنائز. ثم ذكر مقابله ونصه. «والنص عدم جواز أكله للمضطر وصحح أكله. وهل علة الحرمة التعبد وهو المشهور، او الاذاية لأنه قيل اذا جافت صارت سما. وهو لابن عمر ان الجورائي ثم قوله: وصحح أكله وما قبله من المنع شامل لأكله من نفسه كيده أو رجله. ولا يبعد القول بإباحة أكله من بعض أعضائه حفظا لنفسه كما ذكره فيمن لدغته أفعى في يده وكان يرجو الحياة بقطعها قبل سريان السم فيه أو طولها فإنه يجب.

ومذهب احمد كما فصله «المغنى» وإن لم يجد المضطر شيئا لم يباح له أكل بعض أعضائه وقال بعض اصحاب الشافعي له ذلك لأن له أن يحفظ الجملة بقطع عضو كما لو وقعت فيه الأكلة.

ولنا أن أكله من نفسه ربما قتله فيكون قاتلا لنفسه. ولا يتيقن حصول البقاء بأكله أما قطع الاكلة فإنه يخاف الهلاك بذلك العضو، فأباح له إبعاده ودفع ضرره المتوجه منه بتركه كما أباح قتل الصائل عليه. ولم يباح له قتله لما أكله.

وإن لم يجد الا آدميا محقون الدم لم يباح له قتله إجماعا ولا اتلاف عضو منه مسلما كان او كافرا لأنه مثله فلا يجوز أن يبقى نفسه بإتلافه وهذا لا خلاف فيه. وإن كان مباح الدم كالحربي والمرتد فذكر القاضي أن له قتله وأكله لأن قتله مباح. وهكذا قال اصحاب الشافعي لأنه لا حرمة له فهو بمنزلة السباع وإن وجد ميتا أباح أكله لأن أكله مباح بعد قتله فكذلك بعد موته.

يمكننا ان نستخلص من النصوص الواردة في مسألة أكل الميت ما يلي:
أ- أكل الميت:

مذهب مالك ان الأكل من الانسان الميت للضرورة مختلف فيه المشهور عدم الجواز. مذهب احمد ان الأكل من الانسان الميت للضرورة ان كان غير محترم الدم جاز أكله وان كان محترم الدم فالأولى الجواز. مذهب الشافعي جواز الاكل من الميت الا اذا كان المضطر ذمياً والميت مسلم.

ب- قتل الحى لا كله:

مذهب مالك الحرمه.

مذهب احمد: ان كان محقون الدم فلا يجوز قتله لأكله وان كان غير محقون الدم جاز له قتله واكله.

مذهب الشافعي انه يجب عليه قتل الحربى والمسلم المرتكب بما يوجب قتله. وكذا الحربى المحقون الدم كالمرأة والصبى.

ج- اكل المرء بعض اعضاء:

مذهب مالك ترجيح اكله بعض اعضائه.

مذهب احمد ترجيح عدم الجواز.

مذهب الشافعي جواز اكل بعض اجزائه

النتائج:

بناء على هذا فان نقل بعض الاعضاء من انسان الى انسان آخر مع بقاء حياة كل منهما لا مانع منه لأنه حتى على مذهب احمد هو مغلل بأن الانتفاع ببعض الاعضاء ربما يؤدى الى الموت فمتى اطمأننا الى السلامة فلا مانع.

انه بناء على ما ذكره صاحب «التحفة»

فأنه يجوز أكل كل جزء من أجزاء المحكوم عليهم بالاعدام وكذا كل من لم يكن معصوم الدم

- اذا جاز الاكل لاستبقاء الحياة فانه يجوز الانتفاع بالعضو لاستبقاء الحياة ايضا بواسطة زرعه.

- بناء على ان اولياء الميت يملكون العفو، فاذا كان الانسان فى حالة حياة اصطناعية فلا مانع من الاستفادة ببعض اعضائه لإنقاذ حياة غيره.

يقول الزركشي قال الامام في باب حول الفعل لاختلاف في استحباب الايثار إن أدى الى هلاك المؤثر وهو من شيم الصالحين، فإذا اضطر وانتهى الى المخصصة ومعه ما يسد جوعه، وفي رفقته مضطر فأثره بالطعام فهو حسن وكذا القول في سائر الايثار التي يتدارك بها المهج قال والده في باب التيمم من الفروق، المضطر ان اراد الايثار بما معه لاستحيا مهجة اخرى كان له الايثار وان خاف فوات مهجته (قواعد الزركشي ج: ١، ص: ٣١١)

ففرق كبير بين القول ان التبرع بالكل واجب ديني وبين قولهم بعد فتوى الذي اجاز التبرع ان معنى انه واجب ديني ان كل من لم يتبرع اثم لانه ترك واجبا. ومعنى جائز انه مختار له ان يفعل وان يترك.

وفي الختام اقول ان القضية اجتهادية لامطمع في اليقين فيها لأي عالم ولا باحث وانه من الخير ان يقع التنسيق بشكل افضل بين مؤسسات العالم الاسلامي في تبادل المعلومات فكلما بحثت دائرة او هيئة قضية من القضايا فانه يكون من المأكد ان تتولى بنشرها الجهات المختصة

شيخ الازهر

البهائيون ادوات للصهيونية. فاحذروهم وابعدوهم عن المراكز المؤثرة

القاهرة - مكتب «الشرق الاوسط» :

اصدر فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر امس بيانا اعلن فيه ان مذهب البهائية قد اشتمل على عقائد تخالف الاسلام منها ادعاء ان هذا المذهب ناسخ لجميع الاديان بالاضافة الى ادعاء النبوة لبعض زعماء المذهب، ومن ثم فهو باطل يرفضه الاسلام وليس من مذاهب المسلمين وهو في الوقت نفسه ليس من فرق اليهود ولا النصارى.

وذكر شيخ الازهر في بيانه ان الازهر يعلن ان من تبع هذا المذهب من المسلمين يكون مرتدا عن الاسلام وتنطبق عليه احكام المرتدين ذلك لانهم ضالون مضلون بل مفسدون في الارض.

واعلن شيخ الازهر ان هذه الجماعة (البهائية) في الاغلب جماعة سياسية تخضع للصهيونية وتعمل على تنفيذ برامجها في البلاد العربية والاسلامية ودليل ذلك انهم اتخذوا قبلتهم حيفا.

وطلب شيخ الازهر من المسلمين ان يحذروا اعضاء هذه الجماعة و ينحوهم

عن مراكزهم واعمالهم المؤثرة.
 كما ذكر فضيله شيخ الازهر في بيانه ان الطبيب المصرى صلاح بريقع الذى ادعى النبوة اذا اصر على ما ادعاه كان مرتدا عن الاسلام ويحرم التعامل معه او زيارته كطبيب نظرا لخلوه من كل قيم.
 وكانت اجهزة الامن المصرية قد ضبطت منذ ايام جماعة تتخذ من «البهائية» ديناً لها و يتزعمها الرسام «بيكار»

كتابة القرآن وترجمته

اعداد: عبد الحليم عويس
 مؤامرات متتابعة على القرآن وهذا آخرها

المؤامرات متتالية لزحزحة القرآن عن اعجازه ومكانته السامقة ككتاب متفرد بالحفظ حروفاً وكلمات وأصواتاً وعلى المسلمين - فرضاً عينياً و كفاثياً - أن يقاتلوا كل من يحاول الاعتداء على كتاب ربهم ولو فى حرف واحد، لأن حرفاً واحداً قد يؤدى الى اللبس والكفران هذه قضية لا تقبل المهادنة ولا المسالمة ايا كان المقدم عليها ومهما كانت الحجج البراقة التى يتذرع بها ... ونترك للدكتور عبده زايد الاستاذ المساعد للبلاغة والنقد بالاحساء معالجة هذه القضية يقول:

- للحروف العربية اصوات معروفة ومخارج محددة دقيقة حفظها لنا القرآن الكريم هذه القرون المتتالية ووصفها لنا علماء اللغة العربية فى عديد من المصادر القديمة ولولا القرآن الكريم لاندثرت اصوات الحروف الصحيحة ولخضعت لاختلاف اللهجات ولما وصل احد الى حقائق اصوات الحروف ومخارجها.

ولكن حدث فى الآونة الاخيرة مع الأسف الشديد - أن اختفت الدقة فى الاصوات ومخارج الحروف - او كادت - فى قراءة القرآن الكريم نفسه ان هذا يحدث من عامة الناس ومن بعض مشاهير القراء.

وعلى سبيل المثال ترى ان مخرج الجيم وصوتها فى اللهجة القاهرية غير مخرج الجيم وصوتها فى العربية الفصحى ومخرجى الذال والتاء فى هذه اللهجة يتفقان مع مخرجى الزاى والسين وهناك اختلاف كذلك فى مخرج القاف وصوتها ومخرجى الطاء والضاد.

والتحريف فى مخارج الحروف واصواتها ليس وفقاً على لهجة القاهرة وحدها ولكنه شائع فى معظم اللهجات العربية بصورة مختلفة.

ومع غيبة التلقين والتلقي في حفظ القرآن الكريم وتلاوته، باختفاء الكتاتيب وقلة من يحسن التلاوة ممن يتولون هذا الامر في مراحل التعليم المختلفة لجأ الناس إلى المصحف مباشرة يتلقون القرآن عنه - وهذا خطأ كبير لا يعتذر عنه - ومن هذا المدخل تسرب هذا الانحراف في مخارج الحروف واصواتها الى القرآن الكريم وتستطيع ان تقف على هذا التحريف اذا استمعت الى قراءة الطلاب في معاهد العلم ومدارسه وهي مصيبة وقعت بتأثير اختفاء الكتاتيب والمعلمين المتفرغين للقرآن.

وما يقال عن (المؤامرة) على الاصوات والمخارج يقال كذلك عن المؤامرة على اختفاء ظاهرة الكتاتيب وعلى اختفاء معلمى القرآن المتفرغين، وعلى اختفاء شرط حفظ القرآن في المعاهد الاسلامية بل والجامعات الاسلامية واخيرا تتركز المؤامرة الآن في قضية كتابة القرآن بالحروف اللاتينية وهي مؤامرة خبيثة صامته!

- فلقد اختلف الناس - ومازالوا يختلفون حول ترجمة القرآن الكريم واختلفوا - ومازالوا يختلفون كذلك - حول جواز كتابته بالرسم الاملائي المعتاد بدلا من الرسم العثماني وهذا كله معروف لكافة الناس وخاصتهم.

ولكن الجديد في الامر والذي لم يخطر ببال أى من الفريقين المختلفين حول القضايا السابقة هو ان يأتى يوم يحاول بعض الناس فيه ان يكتبوا القرآن بالحروف اللاتينية

ان صراع الحرف العربى مع الحرف اللاتينى دخل مجالات عديدة منذ اكثر من قرن مضى، كسب فيه الحرف اللاتينى بعض الجولات كما فى كتابة بعض اللغات غير العربية به وبعد ان كانت تكتب بالخط العربى ولكن الحرف اللاتينى عجز عجزا كاملا عن اقتحام حصن اللغة العربية. بدلا عن الحرف العربى برغم المحاولات المستميتة من جانب المستشرقين والمستغربين وبعض اعضاء مجمع اللغة العربية بمصر!

ولكن يبدو ان الحرف اللاتينى اراد هذه المرة ان يقتحم حصن حصون العربية وهو القرآن الكريم بدلا من الدوران حول الهدف من بعيد، انه هذه المرة يزعم أنه يريد ان يقوم بدور كبير فى خدمة المسلمين غير العرب (!!) وذلك بكتابة القرآن الكريم بالحروف اللاتينية لتسهيل قراءته على غير الناطقين باللغة العربية وبلاستعانة بالتسجيلات الصوتية لقراءة القرآن يمكن لغير العربى ان يقرأ القرآن

الكريم المكتوب بالحرف اللاتيني قراءة صحيحة كما يزعم اصحاب هذه الدعوة.

ان القرآن الكريم عربى، ليس فقط في قضايا الأصوات ومخارج الحروف والمفردات والتراكيب والاساليب ولكن ايضا في الحروف وشكل الكتابة ونوعها وليس في هذا المشروع خدمة لغير العرب من المسلمين ولكن فيه خدمة للحرف اللاتيني على حساب الحرف العربى، والمسلمون غير العرب لم يظهروا اليوم فقط ولكنهم وجدوا مع عصر الاسلام الأول، ولم يفكر احد من المسلمين في نقل القرآن الى لسانهم ولا الى كتابتهم ولكن بفضل العقيدة الاسلامية ولغة القرآن انتشرت اللغة العربية بين الاعاجم وانتشرت الكتابة بحروفها في عديد من اللغات الاخرى ومازال الامر كذلك الى اليوم.

فعلى المسلمين - جميعا - والعلماء خصوصا ان يهبوا للوقوف ضد كتابة القرآن بالحروف اللاتينية ونحن - هنا - نهيب بالهيئات الاسلامية مواجهة هذه المؤامرة الماكرة ضد القرآن.

خلاصة

- ١ - ان اعجاز القرآن لا يسمح بترجمته ترجمة حرفية مساوية او غير مساوية.
- ٢ - يجوز ترجمة تفسير القرآن بشروط أهمها الفقه بالقرآن ولغته فقها شاملا وباللغة الأخرى المترجمة إليها.
- ٣ - الرسم العثماني هو الأوجب والاحوط في المصحب وتجاوز للضرورة الكتابة بالاملاء العادى عند الاستشهاد وما الى ذلك اما المصحف فيلتزم فيه الرسم العثماني.
- ٤ - وكذلك يجوز الرسم العادى في تحفيظ الصغار ويجوز طبع المصحف وعلى هامشه تفسير.
- ٥ - لا تجوز كتابة القرآن بأي حرف غير الحرف الذى رضىه الله له وهو العربى. ومن الكبائر كتابة القرآن نفسه لا معناه باللاتينية او اية لغة اخرى وتجب مقاومة كل مؤامرة على القرآن سواء على الفاظه او حروفه او مضامينه او غيرها والله الموفق للصواب.

اختيار الاسماء في الاسلام.

مما لا شك فيه ان من اجل الاحداث التي تمر في عمر الانسان هي ولادة طفل جديد في الاسرة، لاسيما ان كان ذلك الطفل هو الاول فهو على المنزلة فرحة وسرورا. واول شيء يبدر على ذهن الاب او الام هو اختيار اسم لهذا الزائر الجديد، وربما كان الاسم موجودا قبل وصوله.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «انكم تدعون يوم القيامة باسمائكم واسماء ابائكم فاحسنوا اسماءكم» نلتبس من هذا الحديث اهمية اختيار الاسم المناسب لكل مولود وقد كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) يحث المسلمين على التسمية بالاسماء الجميلة ذات المعنى الجميل كما انه نهى عن التسمية بالاسماء المكروهة حتى انه حدث ان غير بعض الاسماء الى الافضل ومن ذلك ان غير اسم احدى النساء من (برة) الى (عائشة) ومن (عاصية) الى (جميلة). من المستحب ان يسمى المولود اليوم السابع لولادته وذلك بذبح شاة ان استطاع الوالد وتسمى بالعقيقة ويستحب ان يخلق رأس المولود ان كان ولدا ويؤخذ وزنه فضة فيتصدق به وقد يكون ذلك بعد خمسة عشر يوما بشرط ان يوافق يوم العقيقة (السماية) من الاسبوع نفس يوم الولادة، فيجب على الانسان ان يحتفل في نفس اليوم الذي حدثت فيه ولادته ومن ذلك ان النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يصوم يوم الاثنين من كل اسبوع وقد ذكر انه يفضل يوم الاثنين لانه اليوم الذي ولد فيه وفي ذلك ذكرى ليوم سعيد في حياته ولا بأس ان يؤدي شئ من الطاعات من صيام او صدقة شكرا لله على نعمته ومن الافضل ألا يقرن هذا الاحتفال ببعض المعاصي مثل الرقص وتبذير الاموال او ببعض مظاهر الاحتفال الغربية على المجتمع المسلم من ائارة الشموع وغيرها.

قد تختلف نظم تسمية المولود عند الشعوب باختلاف معتقداتها فمثلا في احدى جزر غرب اسيا يسمى جميع سكان الجزيرة الذكور باسم واحد كما انه في بعض الدول الاوروبية والأمريكية يسمى الابن باسم والده، ولا شك في ان هذين النظامين يُخَدِّثَانِ كثيرا من اللبس والخلط بين افراده. ولقد درج كثير من الناس في السودان وفي معظم الدول العربية على تسمية المولود باسم احد أجداده لأمه او لآبيه وفي ذلك تعظيم واحترام لاسم الجد او الجدة ولا اود ان اقول تمجيذا لهما فالمجد والخلود لله وحده تبارك وتعالى.

وفي اختيار الاسماء جاء عن النبي (صلى الله عليه وسلم) انه قال «تسموا

باسماء الانبياء» كما قال (صلى الله عليه وسلم) «ان احب اسمائكم الى الله عز وجل عبد الله و عبد الرحمن» وخير الاسماء ما حمد به وما جاء بعد (عبد) مثل محمد و احمد و محمود ومثل (عبد الرحمن و عبد المنعم) كما تصح التسمية باسماء الملائكة والانبياء وطه و يس وقد حرم رسول الله التسمية بأى أسم معبد لغير الله مثل اسم (عبدالكعبة و عبد هبل).

وهناك اتجاه اليوم لترخيم الاسماء او تصغيرها ولا سيما اذا كان الاسم طويلا نوعا او قديما فيصعب على الناس النطق به مثل ان ننادى (ام سلمى) باسم (سلمى) او محمد باسم (حمادة).

التوسل والاستغاثة

(نشرنا هذه المقالة تشجيعا له على التحرير) بقلم عبدالله الوضيدي. معلم قوة الاسلام مدرسة، كوديور.

قبل الخوض في المطلب أبين لك أن المراد من الاستغاثة والتوسل بهم هو أنهم أسباب ووسائل لنيل المقصود وان الله تعالى هو الفاعل كرامة لهم لا أنهم هم الفاعلون كما هو المعتقد الحق في سائر الأفعال فان السكين لا يقطع لنفسه بل القاطع هو الله تعالى فالسكين سبب عادى خلق الله تعالى القطع عنده.

قال السبكي والقسطلاني في (المواهب اللدنية) والسمهودى في (تاريخ اللدنية) وابن حجر في (الجواهر المنظم) ان الاستغاثة به عليه الصلوة والسلام وبغيره من الأنبياء والصالحين انما هي بمعنى التوسل الى الله بجاههم والمستغث يطلب من المستغاث به أن يجعل له الغوث ممن هو أعلى منه والمستغاث به في الحقيقة هو الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم واسطة بين المستغث والمستغاث به الحقيقي فالغوث منه تعالى انما يكون خلقا وایجادا والغوث من النبي صلى الله عليه وسلم انما يكون سببا وكسبا.

وقد جوز أجلة العلماء الاستغاثة والتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم ولنا على جواز التوسل والاستغاثة دلائل منها قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة) قال ابن عباس (رضي الله عنه) أن الوسيلة كلما يتقرب به الى الله تعالى والوهابية جعلت الوسيلة بالأفعال خاصة وذلك مردود لأن ظاهر الآية قد أشار الى الذوات لأنه تعالى قال في هذه الآية (اتقوا الله) التقوى عبارة عن فعل المأمور به وترك المنهى عنه. فاذا فسرنا الوسيلة بالأعمال كان الأمر بابتغاء الوسيلة اليه تأكيد للأمر فان الأمر حينئذ يكون تأسيسا وهو خير من التأكيد.

قال العلامة الحصكفي في الدر المختار

والحظر لغة المنع والحبس وشرعا ما منع من استعماله شرعا والمحذور ضد المباح والمباح ما أجزى للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق ثواب وعقاب نعم يحاسب عليه حسابا يسيرا اختيار (كل مكروه) أي كراهة تحريم (حرام) أي

قال العلامة الشامي ابن عابدين في رد المحتار

(قوله والحظر لغة المنع والحبس) قال الله تعالى وما كان عطاء ربك محظورا أي ما كان رزق ربك محبوسا عن البر والفاجر جوهرة والاباحة الاطلاق زيلعي (قوله وشرعا الخ.) اشار الى ان المراد هنا بالمصدر اسم المفعول فلا يرد أن ما ذكره تعريف للمحذور والمباح لا للحظر والاباحة تأمل (قوله والمحذور ضد المباح) ال في المحذور للعهد أي المحذور الشرعي الذي ذكرنا أنه ما منع من استعماله شرعا ضد للمباح ولاينا في ذلك أن للمباح ضدا آخر وهو الواجب اذ ليس مراده بذلك تعريفه بما ذكر لانه قدم تعريفه كما علمت وبه اندفع ما يقال انه تعريف بالاعم لانه كما يصدق على المكروه والحرام يصدق على الواجب وليس تعريفه الخاص ما ثبت حظره بدليل قطعي بل ما ذكره الشارح من أنه ما منع من استعماله شرعا ليشمل ما ثبت بظني فافهم (قوله والمباح ما أجزى للمكلفين فعله وتركه) كذا في المنع والذي في الجوهرة ما خير المكلف بين فعله وتركه (قوله بلا استحقاق) استحققه استوجبه قاموس و يطلق على جزاء العبد من ثواب او عقاب أنه يستحقه بفضل الله وعدله (قوله نعم يحاسب عليه حسابا يسيرا) لا يقال ان ذلك عذاب بدليل ما ورد من نوقش الحساب عذب لان المناقشة الاستقصاء في الحساب كما في القاموس (قوله كل مكروه) يقال كرهت الشيء اكرهه كراهة وكراهية فهو كره ومكروه صحاح والكراهة عدم الرضاء وعند المعتزلة عدم الارادة فتفسير المطرزي لها في المغرب بعدم الارادة ميل الى مذهبه كما أفاده أبو السعود (قوله أي كراهة تحريم) وهي المرادة عند الاطلاق كما في الشرع وقيده بما اذا كان في باب الحظر والاباحة اهـ. يرى (قوله حرام) أي يريد به انه حرام قال في الهداية الا انه لما لم يجد فيه نصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام اهـ. فاذا وجد نصا يقطع القول بالتحريم أو التحليل والا قال في

كالحرام في العقوبة بالنار (عند محمد) وأما المكروه كراهة تنزيه فإلى الحل أقرب اتفاقا (وعندهما) وهو الصحيح المختار ومثله البدعة والشبهة (إلى الحرام أقرب) فالمكروه تحريما (نسبته إلى الحرام كنسبة الواجب إلى الفرض) فيثبت بما يثبت به الواجب يعنى بظني الثبوت و يَأْثَمُ بارتكابه كما يَأْثَمُ بترك الواجب ومثله السنة

الحل لأبأس وفي الحرمة أكره اتقاني (قوله أي كالحرام الخ.) كذا قال القهستاني ومقتضاه أنه ليس حراما حقيقة عنده بل هو شبهه به من جهة أصل العقوبة في النار وإن كان عذابه دون العذاب على الحرام القطعي هو خلاف ما اقتضاه ذكر الاختلاف بينه وبين الشيخين وتصحيح قولهما نعم هو موافق لما حققه المحقق ابن الهمام في تحرير الأصول من أن قول محمد أنه حرام فيه نوع من التجوز للاشتراك في استحقاق العقاب وقولهما على سبيل الحقيقة للقطع بأن محمد لا يكفر جاحد الواجب والمكروه كما يكفر جاحد الفرض والحرام فلا اختلاف بينه وبينهما في المعنى كما يظن اهـ. وأيده شارحه ابن أمير حاج بما ذكره محمد في المبسوط أن أبا يوسف قال لأبي حنيفة إذا قلت في شيء أكرهه فما رأيك فيه قال التحريم و يأتي فيه أيضا ما في لفظ محمد للقطع أيضا بأن أبا حنيفة لا يكفر جاحد المكروه اهـ. وعلى هذا فالاختلاف في مجرد صحة الإطلاق و يأتي تمام الكلام عليه قريبا (قوله فإلى الحل أقرب) بمعنى أنه لا يعاقب فاعله أصلا لكن يشاب تاركه أدنى ثواب تلويح وظاهره أنه ليس من الحلال ولا يلزم من عدم الحل الحرمة ولا كراهة التحريم لأن المكروه تنزيها كما في المنع مرجعه إلى ترك الأولى والفاصل بين الكراهيتين كما في القهستاني والمنع عن الجواهر إن كان الأصل فيه الحرمة فإن سقطت لعموم البلوى فتنزيه كسؤر الهرة والا فتحریم كلحم الحمار وإن كان حكم الأصل الإباحة وعرض ما أخرجه عنها فإن غلب على الظن وجود المحرم فتحریم كسؤر البقرة الجلالة والا فتنزيه كسؤر سباع الطير (قوله مثله البدعة والشبهة) الذي يفيد كلام القهستاني أن البدعة مرادفة للمكروه عند محمد والشبهة مرادفة للمكروه عندهما (قوله نسبته) أي من حيث الثبوت وقوله فيثبت الخ بيان لها لكن في اقتضائه على ظني الثبوت قصور في العبارة بيان ذلك أن الأدلة السمعية أربعة الأول قطعي الثبوت والدلالة كنصوص القرآن المفسرة أو المحكمة والسنة المتواترة التي مفهومها قطعي الثاني قطعي الثبوت ظني الدلالة كآيات المؤولة الثالث عكسه كإخبار الأحاد التي مفهومها قطعي الرابع ظنيها كإخبار الأحاد التي مفهومها ظني فبأول يثبت

المؤكددة وفي الزيلعي في بحث حرمة الخيل القريب من الحرام ما تعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار بل العتاب كترك السنة المؤكددة فانه لا يتعلق به عقوبة النار. ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعة النبي المختار ﷺ صلى الله عليه وسلم لحديث من ترك سنتي لم ينل شفاعتي فترك السنة المؤكددة قريب من الحرام وليس بحرام انتهى.

الافتراض والتحريم وبالثاني والثالث الايجاب وكراهة التحريم وبالرابع تثبت السنية والاستحباب (قوله وفي الزيلعي الخ) بيان للمراد من الاثم في قوله وياثم بارتكابه الخ وما في الزيلعي موافق لما في التلويح حيث قال معنى القرب الى الحرمة انه يتعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار وترك السنة المؤكددة قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة اهـ. ومقتضاه ان ترك السنة المؤكددة مكروه تحريما لجعله قريبا من الحرام والمراد بها سنن الهدى كالجماعة والاذان والاقامة فان تاركها مضلل ملوم كما في التحرير والمراد الترك على وجه الاصرار بلا عذر ولذا يقاتل المجمعون على تركها لانها من اعلام الدين فالاصرار على تركها استخفاف بالدين فيقاتلون على ذلك ذكره في المبسوط ومن هنا قيل لا يكون قتالهم عليها دليلا على وجوبها وتمامه في شرح التحرير تأمل ثم ان ما ذكره هنا من استحقاقه محذورا دون العقوبة بالنار يخالف لما قدمه الشارح آنفا وجزم به ابن الهمام في التحرير من انه يستحق العقوبة بالنار الا ان يقال ما مر خاص بقول محمد بناء على ان المكروه عنده من حرام وما هنا على قولهما بأنه الى الحرام اقرب وهذا يفيد أن الخلاف ليس لفظيا وهو خلاف ما قدمناه عن التحرير ولذا نقل أبو السعود عن المقدسي أن حاصل الخلاف أن محمدا جعله حراما لعدم قاطع بالحل وجعله حلالا لانه الاصل في الاشياء ولعدم القاطع بالحرمة اهـ. ولاتنا في الكراهة الحل لما في القهستاني عن خلع النهاية كل مباح حلال بلا عكس كالبيع عند النداء فانه حلال غير مباح لانه مكروه اهـ. وفي التلويح ما كان تركه اولى فمع المنع عن الفعل بدليل قطعي حرام وبظني مكروه تحريما وبدون منع مكروه تنزيها وهذا على رأي محمد وعلى رأيهما ما تركه اولى فمع المنع حرام وبدونه مكروه تنزيها لو الى الحل اقرب وتحريما لو الى الحرام اقرب اهـ. فافاد أنه ممنوع عن فعله عنده لا عندهما وبه يظهر مساواته للسنة المؤكددة على رأيهما في اتحاد الجزاء بحرمان الشفاعة والمراد والله تعالى أعلم الشفاعة برفع الدرجات أو بعدم دخول النار لا الخروج منها أو حرمان مؤقت أو انه يستحق ذلك فلا ينا في

(الاكل) للغذاء والشرب للعطش ولو من حرام أو ميتة أو مال غيره وإن ضمنه (فرض) يشاب عليه بحكم الحديث ولكن (مقدار ما يدفع) الإنسان (الهلاك عن نفسه) وما جور عليه (و) هو مقدار ما (يتمكن به من الصلاة قائما و) من (صومه) مفاده جواز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الفرض لكنه لم يجر كما في الملتقى وغيره قلت وفي المتبغى بالغين الفرض بقدر ما يدفع به الهلاك ويمكن معه الصلاة

وقوعها وبه اندفع ما أورد أنه ليس فوق مرتكب الكبير في الجرم وقد قال عليه الصلاة والسلام شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي كما ذكره حسن چلبی في حواشي التلويح وقامه في حواشينا على المنار (قوله الاكل للغذاء الخ) وكذا ستر العورة وما يدفع الحر والبرد شربلاية (قوله ولو من حرام) فلو خاف الهلاك عطشا وعنده خمر له شربه قدر ما يدفع العطش ان علم أنه يدفعه بزازية ويقدم الخمر على البول تاترخانية وسيأتى تمام الكلام فيه (قوله أو ميتة) عطف خاص على عام (قوله وإن ضمنه) لأن الاباحة للاضطرار لا تنافي الضمان وفي البزازية خاف الموت جوعا ومع رفيقه طعام أخذ بالقيمة منه قدر ما يستجوعته وكذا يأخذ قدر ما يدفع العطش فان امتنع قاتله بلا سلاح فان خاف الرفيق الموت جوعا أو عطشا ترك له البعض وإن قال له آخر اقطع يدي وكلها لا يحل لان لحم الإنسان لا يباح في الاضطرار لكرامته (قوله يشاب عليه الخ) قال في الشربلاية عن الاختيار قال صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤجر في كل شيء حتى اللقمة يرفعها العبد الى فيه فان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عصي لان فيه لقاء النفس الى التهلكة وانه منهي عنه في محكم التنزيل اهـ بخلاف من امتنع عن التداوى حتى مات اذ لا يتيقن بانه يشفيه كما في الملتقى وشرحه (قوله ومفاده الخ) أى مفاد قوله وما جور عليه فان ظاهره أنه مندوب وبه صرح في متن الملتقى فيفيد جواز الترك (قوله كما في الملتقى) هو ما يذكره قريبا حيث قال ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن أداء العبادة (قوله قلت الخ) تأييد لقوله لم يجر (قوله فتنبه) اشارة الى المؤاخذه على المصنف وعلى ما ذكره في الملتقى أولا (قوله ومباح) أى لا أجر ولا وزر فيه فيحاسب عليه حسابا يسيرا لو من حل لما جاء أنه يحاسب على كل شيء الا ثلاث خرقه تستر عورتك وكسرة تسد جوعتك وحجر يقيك من الحر والقر وجاء حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه ولا يلام على

قائما انتهى فتنه (ومباح الى الشبع لتزيد قوته وحرام) عبر في الخانية بيكره (وهو ما فوقه) أي الشبع وهو أكل طعام غلب على ظنه انه افسد معدته وكذا في الشرب قهستاني (الا ان يقصد قوة صوم الغد أولثلا يستحي ضيفه) أو نحو ذلك ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن أداء العبادة ولا بأس بانواع الفواكه

كفاف درمتمقي (قوله الى الشبع) بكسر الشين وفتح الباء وسكونها ما يغذيه و يقوى بدنه قهستاني (قوله وحرام) لانه اضاءة للمال وامراض للنفس وجاء ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من البطن فان كان ولا بد فثلث للطعام وثلث للماء وثلث للنفس وأطول الناس عذابا اكثرهم شبعاً درمتمقي (تمة) قال في تبين المحارم وزاد بعضهم مرتبتين اخريين مندوب وهو ما يعينه على تحصيل النوافل وتعليم العلم وتعلمه ومكروه وهو ما زاد على الشبع قليلا ولم يتضرر به ورتبة العابد التخير بين الاكل المندوب والمباح وينوي به أن يتقوى به على العبادة فيكون مطيعا ولا يقصد به التلذذ والتنعيم فان الله تعالى ذم الكافرين باكلهم للتمتع والتنعيم وقال الذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الانعام والنار مثوى لهم وقال عليه الصلاة والسلام المسلم يا كل في معي واحد والكافر في سبعة امعاء رواه الشيخان وغيرهما وتخصيص السبعة للمبالغة والتكثير قيل هو مثل ضربه عليه الصلاة والسلام للمؤمن وزهده في الدنيا وللکافر وحرصه عليها فالمؤمن يأكل بلغة وقوتا والكافر يا كل شهوة وحرصا طلبا للذة فهذا يشبعه القليل وذاك لا يشبعه الكثير اهـ. (قوله عبر في الخانية بيكره) لعل الواجهة الاول لانه اسراف وقد قال تعالى ولا تسرفوا وهو قطعي الثبوت والدلالة تأمل (قوله وهو أكل طعام الخ) عزاه القهستاني الى اشربة الكرمانى وغيره قال ط وافاد بذلك أنه ليس المراد بالشبع الذى تحرم عليه الزيادة ما يعد شبعاً شرعاً كما اذا اكل ثلث بطنه (قوله الا أن يقصد الخ) الظاهر أن الاستثناء منقطع بناء على ما ذكره من التأويل فانه اذا غلب على ظنه افساد معدته كيف يسوغ له ذلك مع أنه لو خاف المرض يحل له الافطار الا أن يقال المراد افساد لا يحصل به زيادة إضرار تأمل وما ذكر استثناء من بعض المتأخرين كما افاده في التاترخانية (قوله أولثلا يستحي ضيفه) أي الحاضر معه الا تى بعد ما أكل قدر حاجته قهستاني (قوله أو نحو ذلك) كما اذا أكل أكثر من حاجته ليتقايها قال الحسن لا بأس به قال رأيت أنس بن مالك رضى الله عنه يأكل الوانا من الطعام ويكثر يتقايها وينفعه ذلك خانية (قوله عن أداء العبادة) أي المفروضة قائما فلو على وجه لا يضعفه فمباح

وتركه أفضل واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وسنة الاكل
البسملة اوله والحمدلة اخره وغسل اليدين قبله وبعده و يبدأ بالشباب قبله

درمنتقى (قوله وتركه أفضل) كى لا تنقص درجته و يدخل تحت قوله تعالى
أذهبتم طياتكم في حياتكم الدنيا والتصدق بالفضل أفضل تكثيرا للمحسنيات
درمنتقى (قوله واتخاذ الاطعمة سرف) الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاضياف
قوما بعد قوم قهستاني (قوله وسنة الاكل الخ) فان نسي البسملة فليقل باسم الله
على أوله واخره اختيار واذا قلت باسم الله فارفع صوتك حتى تلقن من معك ولا
يرفع بالحمد الا أن يكونوا فرغوا من الاكل تاترخانية وانما يسمى اذا كان الطعام
حلالا ويحمد في اخره كيفما كان قنية، ط (قوله وغسل اليدين قبله) لنفى الفقر
ولا يمسح يده بالمنديل ليبقى أثر الغسل وبعده لنفى اللمم ويمسحها ليزول أثر
الطعام وجاء أنه بركة الطعام ولا بأس به بدقيق وهل غسل فمه للأكل سنة
كغسل يده الجواب لا لكن يكره للجنب قبله بخلاف الحائض درمنتقى ومثله في
التاترخانية (قوله و يبدأ) أى في الغسل كما في التاترخانية (قوله بالشباب قبله)
لانهم أكثر أكلا والشيخو أقل درمنتقى (قوله وبالشيخو بعده) لحديث ليس هنا
من لم يوقر كبيرنا وهذا من التوقير ط (تتمة) يكره وضع المملحة والقصة على
الخبز ومسح اليد او السكين به ولا يعلقه بالحنان ولا بأس بالاكل متكئا أو
مكشوف الرأس في المختار ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه أو
يأكل ما انتفخ منه الا أن يكون غيره يأكل ما تركه فلا بأس به كما لو اختار
رغيفا دون رغيف ومن اكرام الخبز أن لا ينتظر الا دام اذا حضر وأن لا يترك لقمة
سقطت من يده فانه اسراف بل ينبغي أن يبتدئ بها ومن السنة أن لا يأكل من
وسط القصعة فان البركة تنزل في وسطها وأن يأكل من موضع واحد لانه طعام
واحد بخلاف طبق فيه ألوان الشارفانه يأكل من حيث شاء لانه ألوان بكل
ذلك ورد الآثار ويبسط رجله اليسرى وينصب اليمنى ولا يأكل الطعام حارا
ولا يشمه وعن الثانى أنه لا يكره النفخ في الطعام الا بما له صوت نحو أف وهو
محمل النهى ويكره السكوت حالة الاكل لانه تشبه بالمجوس ويتكلم بالمعروف
وقال عليه الصلاة والسلام من اكل من قصعة ثم لحسها تقول له القصعة
اعتقك الله من النار كما اعتقتنى من الشيطان وفي رواية أحمد استغفرت له
القصعة ومن السنة البداءة بالملح والختم به بل فيه شفاء من سبعين داء ولحق

وبالشيوخ بعده ملتقى (وكره لحم الاتان) أى الحمارة الاهلية خلافا لمالك (ولبنها و) لبن (الجلالة) التى تأكل العذرة (و) لبن (الرمكة) أى الفرس وبول الابل واجازه أبو يوسف للتداوى (و) كره (لحمها) أى لحم الجلالة والرمكة وتحبس الجلالة حتى يذهب نتن لحمها

وقدر بثلاثة أيام لدجاجة وأربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو اكلت النجاسة وغيرها بحيث لم ينتن لحمها حلت كما حل اكل جدى غذى بلبن خنزير لأن لحمه لا يتغير وما غذى به يصير مستهلكا لا يبقى له اثر (ولو سقى

القصعة وكذا الاصابع قبل مسحها بالمنديل وقامه فى الدر المنقى والبزازية وغيرهما (قوله الاهلية) بخلاف الوحشية فانها ولبنها حلالان (قوله خلافا لمالك) وللخلاف لم يقل حرم منح أى فانه دليل تعارض الادلة (قوله ولبنها) لتولده فصار مثله منح (قوله التى تأكل العذرة) أى فقط حتى انتن لحمها قال فى شرح الوهبانية وفى المنتقى الجلالة المكروهة التى اذا قربت وجدت منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها وتلك حالها يكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقالى أن عرقها نجس اه. وقدمناه فى الذبائح (قوله ولبن الرمكة) قدم فى الذبائح عن المصنف أنه لا بأس به على الاوجه لانه ليس فى شربه تقليل آلة الجهاد وقدمنا هناك ان المعتمد ان الامام رجع الى قول صاحبيه بأن اكل لحمها مكروه تنزيها (قوله واجازه أبو يوسف) للتداوى فى الهندية وقالوا لا بأس بابوال الابل ولحم الفرس للتداوى كذا فى الجامع الصغير اه. ط قلت وفى الخانية ادخل مرارة فى اصبعه للتداوى روى عن أبى حنيفة كراهته وعن أبى يوسف عدمها وهو على الاختلاف فى شرب بول ما يؤكل لحمه ويقول أبى يوسف أخذ أبو الليث اه. (قوله على الاظهر) قال فى شرح الوهبانية عن التجنيس وهو المختار على الظاهر لأن الظاهر ان طهارتهم تحصل بهذه المدة وفى البزازية ان ذلك شرط فى التى لا تأكل الا الجيف ولكنه جعل التقدير فى الابل بشهر وفى البقر بعشرين وفى الشاة بعشرة وقال قال السرخسى ألا صح عدم التقدير وتحبس حتى تزول الرائحة المنتنة اه. (قوله حلت) وعن هذا قالوا لا بأس بأكل الدجاج لانه يخلط ولا يتغير لحمه وروى انه عليه الصلاة والسلام كان يأكل الدجاج وما روى ان الدجاجة تحبس ثلاثة ايام ثم تذبح فذلك على سبيل التنزه زيلعى (قوله لأن لحمه لا يتغير الخ) ككذا فى الذخيرة وهو موافق لما مر من أن المعتبر النتن لكن ذكر فى

ما يؤكل لحمه خمرافذبح من ساعته حل اكله و يكره) زيلعى وصيد شرح وهبانية (و) كره (الاكل والشرب والادهان والتطيب من اناء ذهب وفضة للرجل والمرأة) لا طلاق الحديث (وكذا) يكره (الاكل بملعقة الفضة والذهب والاكتحال بميلهما) وما اشبه ذلك من الاستعمال كمكحلة ومرآة وقلم ودواة ونحوها يعنى اذا استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب متعارف الناس والافلا كراهة حتى لو نقل الطعام من اناء الذهب الى موضع اخر او صب الماء او الدهن فى كفه لاعلى رأسه ابتداء ثم استعمله لابأس به مجتبى وغيره

الخانية ان الحسن قال لابأس بأكله وان ابن المبارك قال معناه اذا اعتلف اياما بعد ذلك كالجلالة وفى شرح الوهبانية عن القنية راقما انه يحل اذا ذبح بعد ايام والا لا (فرع) فى أبى السعود الزروع المسقية بالنجاسات لا تحرم ولا تكره عند اكثر الفقهاء (قوله حل اكله و يكره) ظاهره ان الكراهة تحريمية وعليه ينظر ما الفرق بينه وبين الجلالة التى تأكل النجاسة وغيرها والجدى (قوله للرجل والمرأة) قال فى الخانية والنساء فيما سوى الحلى من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال ولا بأس لهن بلبس الديباج والحرير والذهب والفضة واللؤلؤاھ (قوله لا طلاق الحديث) هو ما روى عن حذيفة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا فى آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا فى صحافها فانها لهم فى الدنيا ولكم فى الآخرة رواه البخارى ومسلم وأحمد واحديث أخر ساقها الزيلعى ثم قال فاذا ثبت ذلك فى الشرب والا كل فكذا فى التطيب وغيره لانه مثله فى الاستعمال (قوله وما اشبه ذلك الخ) ومنه الخوان من الذهب والفضة والوضوء من طست أو ابريق منهما والاستجمار بمجرة منهما والجلوس على كرسي منهما والرجل والمرأة فى ذلك سواء تاترخانية (قوله ومرآة) قال ابو حنيفة لابأس بحلقة المرأة من الفضة اذا كانت المرأة حديدا وقال ابو يوسف لا خير فيه تاترخانية (قوله يعنى الخ) هذه العناية من صاحب الدرر وياتى الكلام فيها وأما عبارة المجتبى وغيره فمن قوله لو نقل الطعام الخ (قوله مجتبى وغيره) كالنهاية والكفاية فقد نقلنا عن شرح الجامع الصغير لصاحب الذخيرة ما نصه قيل صورة الادهان أن يأخذ آنية الذهب والفضة و يصب الدهن على الرأس أما اذا أدخل يده فيها وأخذ الدهن ثم صبه على الرأس من اليد فلا يكره اه. زاد فى التاترخانية وكذا

أخذ الطعام من القصعة ووضع على خبزوما اشبه ذلك ثم أكل لا بأس به اهـ.
قال في الدرر واعترض عليه بأنه يقتضى أن لا يكره إذا أخذ الطعام من آنية
الذهب والفضة بملعة ثم أكله منها وكذا لو أخذه بيده وأكله منها ينبغي أن
لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي أن لا يفتى بهذه الرواية لثلا يفتح باب استعمالها اهـ.
(قوله وهو ما حرّره في الدرر) حيث اجاب عن الاعتراض على ما في النهاية
والكفاية بما اشار اليه الشارح من أن المحرم هو الاستعمال فيما صنعت له في
متعارف الناس وأقره عليه في العزيمة وظاهر كلام الوانئ ونوح افندى وغيرهما
عدم تسليمه وكذا قال الرملى ان نقل الطعام منها الى موضع اخر
استعمال لها ابتداء وأخذ الدهن باليد ثم صبه على الرأس استعمال
متعارف اهـ. وأقول وبالله التوفيق ان ما ذكره في الدرر من اناطة
الحرمة بالاستعمال فيما صنعت له عرفا فيه نظر فانه يقتضى انه لو شرب أو
اغتسل بآنية الدهن أو الطعام انه لا يحرم مع أن ذلك استعمال بلا شبهة داخل
تحت اطلاق المتون والادلة الواردة في ذلك والذي يظهر لى في تقرير ما قدّمناه عن
النهاية وغيرها على وجه لا يرد عليه شيء مما مرّ أن يقال ان وضع الدهن أو الطعام
مثلا في ذلك الاناء المحرم لا يجوز لانه استعمال له قطعاً ثم بعد وضعه اذا ترك فيه
بلا انتفاع لزم اضاءة المال فلا بدّ من تناوله منه ضرورة فاذا قصد المتناول نقله
من ذلك الاناء الى محل آخر لاعلى وجه الاستعمال بل ليستعمله من ذلك المحل
الاخر كما اذا نقل الدهن الى كفه ثم دهن به رأسه أو نقل الطعام الى الخبز أو
الى اناء آخر واستعمله منه لا يسمى مستعملاً آنية الفضة أو الذهب لا شرعاً ولا
عرفاً بخلاف ما اذا تناول منه ابتداء على قصد الادهان أو الاكل فانه استعمال
سواء تناوله بيده أو بملعة ونحوها فانه كأخذ الكحل بالميل وسواء استعمله فيما
صنع له عرفاً أولاً وليس المراد بأخذ الدهن صبه في الكف لانه استعمال متعارف
بل المراد تناوله باليد من فم المدهن ليكون تناولاً على قصد النقل دون الاستعمال
كما يفيد هـ ما مرّ عن النهاية فلا ينافى ما في التاترخانية عن العتابية حيث قال
ويكره أن يدهن رأسه بمدهن فضة وكذا ان صبه على راحته ثم مسح رأسه أو
لحيته اهـ. ومنه يظهر حكم الادهان من قمقم ماء الورد فانه تارة يرش منه على
الوجه ابتداء وتارة بواسطة الصب في الكف فكلاهما استعمال عرفاً وشرعاً خلافاً

واستثنى القهستاني وغيره استعمال البيضة والجوشن والساعدان منهما في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن وأما لغيره تجملا بأوان متخذة من ذهب اوفضة وسرير كذلك وفرش عليه من ديباج ونحوه فلا بأس به بل فعله السلف خلاصة حتى اباح ابو حنيفة توسد الديباج والنوم عليه كما يأتي ويكره الاكل في نحاس او صفر والافضل الخزف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ اواني بيته.

لما يزعمه بعض الناس في زماننا من انه لو صب في الكف لا يكون استعمالا اغترارا بظاهر كلام الشارح فقد اسمعناك التصريح عن التاترخانية بخلافه هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله تعالى أعلم وافاد ط حرمة استعمال ظروف فناجين القهوة والساعات من الذهب والفضة وهو ظاهر وسنذكره عنه بعد (قوله واستثنى القهستاني الخ) قال في الذخيرة قالوا هذا قولهما لان استعمال الحرير في الحرب مكروه عنده فكذا الذهب ثم انهما فرقا بين الجوشن والبيضة من الذهب وبين حلية السيف منه بأن السهم يزلق على الذهب وأما الحلية لا تنفع شيئا وانما هي للزينة فتكره اه. (قوله البيضة) هي طاسة الدرع التي تلبس على الرأس قال في المغرب البيضة بيضة النعامة وكل طائر استعيرت لبيضة الحديد لما بينهما من الشبه الشكلي اه. وتسمى المغفر قال في المغرب المغفر ما يلبس تحت البيضة والبيضة أيضا اه. (قوله والجوشن) هو الدرع قاموس (قوله والساعدان منهما) أي من الذهب والفضة والاحسن والساعدين بالجرو ذكره في التاترخانية ولم يذكره القهستاني ولعله لانه داخل في الجوشن لان الظاهر ان المراد به ما يضعه المقاتل على ساعديه منه (قوله وهذا فيما يرجع للبدن) يعني ان تحريم الذهب والفضة فيما يرجع استعماله الى البدن أي فيما يستعمل به لبسا او اكلا او كتابة ويحتمل أن المراد فيما يرجع نفعه الى البدن لكن لا يشمل استعمال القلم والدواة والاحسن ما في القهستاني حيث قال وفي الاستعمال اشعار بأنه لا بأس باتخاذ الاواني منهما للتجميل (قوله تجملا) أي من غير استعمال اصلا (قوله بل فعله السلف) هذا لم يذكره في الخلاصة بل في التاترخانية عن المحيط (قوله حتى اباح الخ) لما كان كلامه الآن في اتخاذ بدون استعمال وذكر اتخاذ الديباج اراد ان يدفع ما قد يتوهم انه لا يحل توسده والنوم عليه (قوله كما يأتي) أي في فصل اللبس (قوله ويكره الاكل في نحاس او صفر) عزاه في الدر المنقي الى المفيد والشرعة والصفر مثل قفل وكسر الصاد لغة النحاس وقيل اجوده مصباح وفي شرح الشرعة هو شئ مركب من المعدنيات كالنحاس والا سرب وغير ذلك اه.

خزفا زارته الملائكة اختيار (لا) يكره ما ذكر (من) اناء (رصاص وزجاج وبلور وعقيق) خلافا للشافعي (وحل الشرب من اناء مفضض) أي مزوق بالفضة (والركوب على سرج مفضض والجلوس على كرسی مفضض و) (لكن بشرط أن يتقى) أي يجتنب (موضع الفضة) بفم قيل ويد وجلوس سرج ونحوه

ثم قيد النحاس بالغير المطلق بالرصاص وهكذا قال بعض من كتب على هذا الكتاب أي قبل طليه بالقزدير والشب لانه يدخل الصدا في الطعام فيورث ضررا عظيما وأما بعده فلا اه. اقول والذي رأيته في الاختيار واتخاذها من الخرف افضل اذ لا سرف فيه ولا مخيلة وفي الحديث من اتخذ اواني بيته خزفا زارته الملائكة ويجوز اتخاذها من نحاس او رصاص اه. وفي الجوهرة وأما الانية من غير الفضة والذهب فلا بأس بالاكل والشرب فيها والانتفاع بها كالحديد والصفير والنحاس والرصاص والخشب والطين اه. فتنبه والخرف بالزاي محرّكة الجرّ وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا قاموس (قوله ما ذكر) أي من الاكل والشرب والادهان والتطيب (قوله رصاص) بالفتح كسحاب ولا يكسر وزجاج مثلث الزاي وبلور كتور وسنور وسبطر جوهر معروف والعقيق كامير خرزاحر قاموس (قوله مفضض) وفي حكمه المذهب قهستاني (قوله أي مزوق بفضة) كذا في المنح وفسره الشمني بالمرصع بها ط و يقال لكل منقش ومزين مزوق قاموس (قوله بفم) فيضع فمه على الخشب وان كان يضع يده على الفضة حال التناول ط (قوله قيل ويد) كذا عبر في الهداية والجوهرة والاختيار والتبيين وغيرها فافاد ضعف ما في الدرر كمانبه عليه في الشرنبلالية (قوله وجلوس سرج) عطف على المجرور في قوله بفم لا على يد كما قد يتوهم قال في غرر الافكار بأن يجتنب في المصحف ونحوه موضع الاخذ وفي السرج ونحوه موضع الجلوس وفي الركاب موضع الرجل وفي الاناء موضع الفم وقيل وموضع الاخذ أيضا اه. ونحوه في ايضاح الاصلاح ويأتى قريبا انه يجتنب في النصل والقبضة واللجام موضع اليد فالحاصل ان المراد الاتقاء بالعضو الذي يقصد الاستعمال به ففي الشرب لما كان المقصود الاستعمال بالفم اعتبر الاتقاء به دون اليد ولذا وحل الركاب بيده من موضع الفضة لا يحرم فليس المدار على الفم اذ لا معنى لقولنا متقيا في السرج والكرسي موضع الفم فافهم ولا يخفى ان الكلام في المفضض والا فالذي كله فضة يحرم استعماله بأي وجه كان كما قد مناه ولو بلامس بالجسد ولذا حرم ايقاد

وكذا الاناء المضرب بذهب او فضة والكرسى المضرب بهما وحلية مرآة ومصحف بهما
(كما لو جعله) أى التفضيض (فى نصل سيف وسكين او فى قبضتهما او لجام او
ركاب ولم يضع يده وموضع الذهب والفضة) وكذا كتابة الثوب بذهب او فضة
وفى المجتبى لابأس بالسكين المفضض والمحابر والركاب وعن الثانى

العود فى مجمرة الفضة كما صرح به فى الخلاصة ومثله بالاولى ظرف فنجان القهوة
والساعة وقدرة التنباك التى يوضع فيها الماء وان كان لا يمسه بيده ولا بفمه لانه
استعمال فيما صنعت له بخلاف القصب الذى يلف على طرف قصبة النتن فانه
تزويق فهو من المفضض فيعتبر اتقاؤه باليد والفم ولا يشبه ذلك ما يكون كله
فضة كما هو صريح كلامهم وهو ظاهر وقال ط وقد تجرأ جماعة على الشرع فقالوا
باباحة استعمال نحو الظرف زاعمين انه اتقاه بفمه ومس اليد لابأس به وهذا
جهل عظيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم فان الخوان وانا والطعام
لا يمسهما بيده وقد حرما ومن الجرأة قول أبى السعود عن شيخه واعلم انه ينبغى
على ما هو الراجح من عدم اشتراط اتقاء موضع الاخذ حل شرب القهوة من
الفنجان فى تبس الفضة اه. فان المقام مختلف فليتدبر حق التدبر اه. اقول وكذا
ردّه السائحانى بقوله فرق كبير بين اناء الفضة المستعمل لدفع حرارة الفنجان
وبين الفضة المرصعة للتزويق اه. والمراد بالتبس ظرف الفنجان ولم اره فيما
عندى من كتب اللغة ثم قال ط وانظر ما لو كان الاناء لا يوضع على الفم بأن
لا يستعمل الا باليد كالمحبرة المضربة هل يتقى وضع اليد عليه وحرره ومقتضى ما
ذكره فى السيف من اشتراط اتقاء محل اليد من الذهب والفضة ان لا يضع يده
على ضبة القصبة فى المحبرة ونحوها اه. اقول هو نظير ما قدمناه فى قصبة النتن
(قوله وكذا الاناء المضرب) أى الحكم فيه كالحكم فى المفضض يقال باب
مضرب أى مشدود بالضباب وهى الحديد العريضة التى يضرب بها وضرب
اسنانه بالفضة اذ اشدها بها مغرب (قوله وحلية مرآة) الذى فى المنح والهداية
وغيرهما حلقة بالقاف قال فى الكفاية والمراد بها التى تكون حوالى المرأة لا ما
تأخذ المرأة بيدها فانه مكروه اتفاقا اه. (قوله ولم يضع يده) لا يشمل الركاب
فالاولى ان يزيد ورجله (قوله وكذا كتابة الثوب الخ) سيأتى ان المنسوج بذهب
يحل ان كان مقدار اربع اصابع تأمل (قوله وعن الثانى) ظاهره ان عنه رواية
اخرى وبه صرح فى البزازية وذكر ان الكراهة قول محمد وهو عكس ما رأيت فى

يكره الكل والخلاف في المفضض أما المطلق فلا بأس به بالاجماع بلا فرق بين لجام وركاب وغيرهما لأنّ الطلاء مستهلك لا يخلص فلا عبرة للونه عينى وغيره (ويقبل قول كافر) ولو مجوسيا (قال اشتريت اللحم من كتابى فيحل او قال) اشتريته (من مجوسى فيحرم) ولا يردّه بقول الواحد وأصله ان خبر الكافر مقبول بالاجماع في

عدة مواضع وعبرة المنح كالهداية وغيرها وقال ابو يوسف يكره ذلك وقول محمد يروى مع أبى حنيفة و يروى مع أبى يوسف (قوله يكره الكل). أى كل ما مرّ من المفضض والمضيب في جميع المسائل المارة لأنّ الاخبار مطلقة ولأنّ من استعمل اناء كان مستعملا لكل جزء منه ولا بى حنيفة ما روى عن انس رضى الله تعالى عنه ان قدح النبى صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة رواه البخارى ولاحد عن عاصم الاحول قال رأيت عند انس رضى الله عنه قدح النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فيه ضبة فضة وتماه في التبيين والشعب كالمنع الصدع قاموس (قوله والخلاف في المفضض) اراد به ما فيه قطعة فضة فيشمل المضيب والظاهر عبارة العينى وغيره وهى وهذا الاختلاف فيما يخلص وأما التميمية الذى لا يخلص فلا بأس به بالاجماع لانه مستهلك فلا عبرة ببقاؤه لونا اهـ. (قوله او قال اشتريته من مجوسى فيحرم) ظاهره ان الحرمة تثبت بمجرد ذلك وان لم يقل ذبيحة مجوسى وعبرة الجامع الصغير وان كان غير ذلك لم يسعه ان يأكل منه قال فى الهداية معناه اذا قال كان ذبيحة غير الكتابى والمسلم اهـ. تأمل وفى التاترخانية قبيل الاضحية عن جامع الجوامع لابي يوسف من اشترى لحما فعلم انه مجوسى واراد الرد فقال ذبحه مسلم يكره اكله اهـ. ومفاده ان مجرد كون البائع مجوسيا يثبت الحرمة فانه بعد اخباره بالحل بقوله ذبحه مسلم كره اكله فكيف بدونه تأمل (قوله ولا يردّه بقول الواحد) قال فى الخانية مسلم شرى لحما وقبضه فأخبره مسلم ثقة انه ذبيحة مجوسى لا ينبغى له ان يأكل ولا يطعم غيره لانه اخبره بحرمة العين وهى حق الله تعالى فتثبت بخبر الواحد وليس من ضرورتها بطلان الملك فتثبت مع بقاءه وحينئذ لا يمكنه الرد على بائعه ولا ان يحبس الثمن عنه اذ لم يبطل البيع اهـ. ملخصا (قوله واصله الخ) أى اصل ما ذكر من ثبوت الحل والحرمة وهو يشير به الى سؤال وجوابه المذكورين فى النهاية وغيرها. حاصل السؤال ان هذه المسألة مناقضة لقوله الآتى وشرط العدالة فى الديانات فان من

المعاملات لافي الديانات وعليه يحمل قول الكنز و يقبل قول الكافر في الحل والحرمة يعنى الحاصلين في ضمن المعاملات لامطلق الحل والحرمة كما توهمه الزيلعي. (و) يقبل قول (المملوك) ولوانثي (والصبي في الهدية) سواء اخبر باهداء المولى غيره او نفسه (والاذن) سواء كان بالتجارة او بدخول الدار مثلا وقيده في السراج بما اذاغلب على رأيه صدقهم فلو شري صغير نحو صابون واشنان لا بأس ببيعه ولو نحوز بيب وحلوى لا ينبغي بيعه لان الظاهر كذبه وقمامه فيه (و)

الديانات الحل والحرمة كما اذا اخبر بأن هذا حلال او حرام وقد شرط فيها العدل والمراد به المسلم المرضي وهنا قوله شريته من كتابي الخ معناه انه حلال او حرام وقد قبل فيه خبر الكافر ولو مجوسيا والجواب ان قوله شريته من المعاملات وثبوت الحل والحرمة فيه ضمنى فلما قبل قوله في الشراء ثبت ما في ضمنه بخلاف ما يأتي وكم من شئ يثبت ضمنا لا قصدا كوقف المنقول وبيع الشرب وبه يتضح الجواب عن الكنز (قوله وعليه) أى على هذا الاصل وقد سبقه الى هذا الجواب العيني وصاحب الدرر وتبعهما المصنف و يدل عليه تقرير صاحب الكنز في كتابه الكافي (قوله لامطلق الحل والحرمة) أى الشامل للقصدى كهذا حلال او حرام (قوله سواء اخبر باهداء المولى غيره او نفسه) الاولى التعبير بالمولى مشددا بدون ميم والضمير في غيره او نفسه للخبر المفهوم من اخبر قال في المنح بان قال عبد او جارية او صبي هذه هدية اهداها اليك سيدى او ابى وفي الجامع الصغير اذا قالت جارية لرجل بعثنى مولاي اليك هدية وسعه ان يأخذها اذ لافرق بينما اذا اخبرت باهداء المولى غيرها او نفسها وانما يقبل قول هؤلاء فيها لان الهدايا تبعث عادة على ايدى هؤلاء اه. (قوله او بدخول الدار مثلا) قال في المنح وأما الاذن بدخول الدار اذا اذن ذلك لعبده او ابنه الصغير فالقياس كذلك الا انه جرت العادة بين الناس انهم لا يمنعون عن ذلك فجوز لاجل ذلك اه. فتأمل (قوله وقيده في السراج الخ) ثم قال كما في المنح وان لم يغلب على رأيه ذلك لم يسعه قبوله منهم لان الامر مشتبه عليه اه. قال الاتقاني لان الاصل انه محجور عليه والاذن طارئ فلا يجوز اثباته بالشك وانما قبلنا قول العبد اذا كان ثقة لانه من اخبار المعاملات وهو اضعف من اخبار الديانات فاذا قبل اخبار الدين ففي المعاملات اولى اه. (قوله ولو نحوز بيب وحلوى) أى بما يأكله الصبيان عادة خانية (قوله لان الظاهر كذبه) وقد عثر على فلوس امه فأخذها ليشتري بها حاجة

يقبل قول (الفاسق والكافر والعبد في المعاملات) لكثرة وقوعها (كما اذا اخبر انه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه) ان غلب على الرأي صدقه كما مر وسيجيء آخر الحظر (وشرط العدالة في الديانات) هي التي بين العبد والرب (كالخبر عن نجاسة الماء فتيميم) ولا يتوضأ (ان اخبر بها مسلم عدل) منزجر عما يعتقد حرمة (ولو عبدا) اوامة (و يتحرى في) خبر (الفاسق) بنجاسة الماء (و) خبر (المستور ثم يعمل بغالب ظنه ولو اراق الماء فتيميم فيما اذا غلب على رأيه

نفسه منح عن المبسوط وهذا لا يظهر في كل الصبيان لجريان عادة اغنياء الناس بالتوسعة على صبيانهم واعطائهم ما يشتركون به شهوة انفسهم وكذلك غالب الفقراء اه. ط أقول قد علمت ان المدار على غلبة الظن فلينظر المبتلى في القرائن (قوله لكثرة وقوعها) فاشتراط العدالة فيها يؤدي الى الحرج وقلمما يجد الانسان المستجمع لشرائط العدالة ليعامله او يستخدمه او يبعثه الى وكلائه ثم اعلم ان المعاملات على ما في كتب الاصول ثلاثة انواع الاول ما لا الزام فيه كالوكالات والمضاربات والاذن بالتجارة والثاني ما فيه الزام محض كالحقوق التي تجري فيها الخصومات والثالث ما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وحجر المأذون فان فيه الزام العهدة على الوكيل وفساد العقد بعد الحجر وفيه عدم الزام لان الموكل أو المولى يتصرف في خالص حقه فصار كالاذن ففي الاول يعتبر التمييز فقط وفي الثاني شروط الشهادة وفي الثالث اما العدد واما العدالة عنده خلافا لهما فيتعين أن يراد هنا النوع الاول كما نبه عليه في العزيمة (قوله في الديانات) أي المخضة درر احتراز عما اذا تضمنت زوال ملك كما اذا اخبر عدل ان الزوجين ارتضعا من امرأة واحدة لا تثبت الحرمة لانه يتضمن زوال ملك المتعة فيشترط العدد والعدالة جميعا اتقاني وهذا بخلاف الاخبار بأن ما اشتراه ذبيحة مجوسى لان ثبوت الحرمة لا يتضمن زوال الملك كما قدمناه فتثبت لجواز اجتماعها مع الملك (قوله هي) أي الديانات (قوله ان اخبر بها مسلم عدل) لان الفاسق منهم والكافر لا يلتزم الحكم فليس له ان يلزم المسلم هداية (قوله منزجر الخ) بيان للعدل (قوله عبدا اوامة) تعميم له وفي الخلاصة محدودا في قذف اولا (قوله ويتحرى في خبر الفاسق) أما مع العدالة فانه يسقط احتمال الكذب فلا معنى للاحتياط بالاراقة كما في الهداية (قوله وخبر المستور) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وعنه انه كالعدل نهاية (قوله ثم يعمل بغالب ظنه) فان غلب على ظنه صدقه تيمم ولم يتوضأ به او كذبه توضحاً به ولم يلتفت الى قوله هذا هو جواب

صدقه وتوضاً وتيمم فيما اذا غلب) على رأيه (كذبه كان احوط) وفي الجوهرة وتيممه بعد الوضوء احوط قلت وأما الكافر اذا غلب صدقه على كذبه فاراقته احب قهستاني وخلاصة وخانية قلت لكن لو تيمم قبل اراقته لم يجز تيممه بخلاف خبر الفاسق لصلاحيته ملزماً في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبر عدل

الحكم أما في السعة والاحتياط فالأفضل أن يتيمم بعد الوضوء تاترخانية (قوله وتوضاً) عطف على اراق (قوله احوط) لأن التحري مجرد ظن يحتمل الخطأ كما في الهداية (قوله وفي الجوهرة الخ) كلام الجوهرة فيما اذا غلب على رأيه كذبه فلم يزد على ما في المتن شيئاً فافهم (قوله واما الكافر) ومثله الصبي والمعتوه كما في التاترخانية (قوله فاراقته احب) فهو كالفاسق والمستور من هذا الوجه قال في الخانية ولو توضاً به وصلى جازت صلاته (قوله قلت لكن الخ) هذا توفيق منه بين العبارات فان مقتضى ما قدمه عدم الفرق بينه وبين الفاسق كما قلنا لكن وقع في التاترخانية فان اخبره ذمى او صبي وغلب على ظنه صدقه لا يجب عليه التيمم بل يستحب فان تيمم لا يجزيه مالم يرق الماء أولاً بخلاف ما لو اخبره مستور فتيمم قبل الاراقة فانه يجزيه ورأيت بخط الشارح في هامش التاترخانية عند قوله بل يستحب الظاهر انه انما يتيمم بعد الوضوء حتى يفقد الماء بدليل ما بعده فتأمل وحينئذ فقد ساوى الفاسق من هذه الجهة وان خالفه من الجهة التي ذكرها تأمل وراجع فان عبارة الخانية والخلاصة ندب الاراقة من غير تفصيل الا ان يحمل على هذا فليحرر اهـ. ما رأيت بخطه وأنت تراه قد جزم في شرحه بما كان متردداً فيه ثم رأيت في الذخيرة التصريح في الفرق بين الذمى والفاسق من وجهين احدهما هذا والثاني انه في الفاسق يجب التحري وفي الذمى يستحب (قوله بخلاف خبر الفاسق) أي اذا غلب على رأيه صدقه في النجاسة فانه يتيمم ولا يتوضأ به (قوله لصلاحيته الخ) قال في الخانية لأن الفاسق من اهل الشهادة على المسلم واما الكافر فلا اهـ اي فان الفاسق اذا قبل القاضي شهادته على المسلم نفذ قضاؤه وان اثم (قوله ولو اخبر عدل بطهارته الخ) اقول ذكر شراح الهداية عن كفاية المنتهى لصاحب الهداية رجل دخل على قوم يأكلون ويشربون فدعوه اليهم فقال له مسلم عدل اللحم ذبيحة مجوسى والشراب خالطه خمر فقالوا لا بل هو حلال ينظر في حالهم فان عدوا لا اخذ بقولهم وان متهمين لا يتناول شيئاً ولو فيهم ثقتان اخذ بقولهما او واحد عمل بأكبر رأيه فان لا رأى واستوى الحالان عنده فلا بأس أن

بطهارته وعدل بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذبيحة وتعتبر الغلبة في او ان طاهرة ونجسة وذكية وميتة فان الأغلب طاهرا تحرى وبالعكس والسواء لا الا لعطش وفي الثياب يتحرى مطلقا (دعى الى وليمة

يأكل ويشرب ويتوضأ فان اخبره باحد الامرين مملوك كان ثقتان اخذ بقولهما لاستواء الحر والعبد في الخبر الديني وترجح المثني ولو اخبره بأحدهما عبد ثقة وبالأخر حر تحرى للمعارضة وان اخبره بأحدهما حران ثقتان وبالأخر مملوك كان ثقتان اخذ بقول الحرين لان قولهما حجة في الديانة والحكم جميعا فترجحا وان اخبره بأحدهما ثلاثة عبيد ثقتان وبالأخر مملوك كان ثقتان اخذ بقول العبيد وكذا اذا اخبر بأحدهما رجل وامرأتان وبالأخر رجلان اخذ بالاول فالخاص في جنس هذا المسائل ان خبر العبد والحر في الامر الديني على السواء بعد الاستواء في العدالة فيرجح اولا بالعدد ثم بكونه حجة في الاحكام بالجملة ثم بالتحرى اهـ. ومثله في الذخيرة وغيرها فقد اعتبروا التحرى بعد تحقق المعارضة بالتساوي بين الخبرين بلافرق بين الذبيحة والماء فتأمل

(قوله وتعتبر الغلبة الخ) اقول حاصل ما ذكره في الذخيرة البرهانية انه في الاواني ان غلب الطاهر تحرى في حالتى الاضطرار والاختيار للشرب والوضوء والا بأن غلب النجس او تساوى ففى الاختيار لا يتحرى اصلا وفي الاضطرار يتحرى للشرب لا للوضوء وفي الذكية والميتة يتحرى في الاضطرار مطلقا وفي الاختيار ان غلبت الميتة او تساوى لا يتحرى وكذا في الثياب يتحرى في الاضطرار مطلقا وفي الاختيار ان غلب الطاهر تحرى والا لا اهـ. وحاصله انه ان غلب الطاهر تحرى في الحالتين في الكل اعتبارا للغالب والا ففى حالة الاختيار لا يتحرى في الكل وفي الاضطرار يتحرى الا في الكل الا في الاواني للوضوء اذ له خلف وهو التيمم بخلاف ستر العورة والاكل والشرب اذ لا خلف له وسيأتى مثله في مسائل شتى آخر الكتاب وبه يظهر ما في كلامه من الايجاز البالغ حد الا لغاز فلو قال فان الاغلب طاهرا تحرى مطلقا والا فلا الا حالة الضرورة لغير وضوء لكان اخصر واظهر فتدبر نعم كلامه هنا موافق لما قدمه قبيل كتاب الصلاة تبعا لنور الايضاح (قوله دعى الى وليمة) هي طعام العرس وقيل الوليمة اسم لكل طعام وفي الهندية عن التمر تاشى اختلف في اجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لايسع تركها وقال العامة هي سنة والافضل أن يجب اذا كانت وليمة والا فهو مخير والاجابة أفضل لان فيها

وثمة لعب او غناء قعد واكل) لو المنكر في المنزل فلو على المائدة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين (فان قدر على المنع فعل والا) يقدر (صبر ان

ادخال السرور في قلب المؤمن واذا اجاب فعل ما عليه اكل اولا والا فضل أن يأكل لو غير صائم وفي البناية اجابة الدعوة سنة وليمة او غيرها واما دعوة يقصد بها التطاول او انشاء الحمد او ما اشبهه فلا ينبغي اجابتها لاسيما أهل العلم فقد قيل ما وضع أحد يده في قصعة غيره الاذل له اه. ط ملخصا وفي الاختيار وليمة العرس سنة قديمة ان لم يجبها اثم لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعا وان لم يكن صائما اكل ودعا وان لم يأكل ولم يجب اثم وجفا لانه استهزاء بالمضيف وقال عليه الصلاة والسلام لودعيت الى كراع لاجبت اه. ومقتضاه انها سنة مؤكدة بخلاف غيرها وصرح شراح الهداية بانها قريبة من الواجب وفي التاترخانية عن الينابيع لو دعى الى دعوة فالواجب الاجابة ان لم يكن هناك معصية ولا بدعة والامتناع اسلم في زماننا الا اذا علم يقينا أن لا بدعة ولا معصية اه. والظاهر حمله على غير الوليمة لما مر وياتى تأمل (قوله وثمة لعب) بكسر العين وسكونها والغناء بالكسر ممدود السماع ومقصود اليسار (قوله لا ينبغي ان يقعد) أى يجب عليه قال في الاختيار لان استماع اللهو حرام والاجابة سنة والامتناع عن الحرام اولى اه. وكذا اذا كان على المائدة قوم يغتابون لا يقعد فالغيبة اشد من اللهو واللعب تاترخانية (قوله ولو على المائدة الخ) كان الواجب عليه أن يذكره قبيل قول المصنف الآتى وان علم كما فعل صاحب الهداية فان قول المصنف فان قدر الخ. فيما لو كان المنكر في المنزل لا على المائدة ففي كلامه ايهام لا يخفى (قوله بعد الذكرى) اى تذكر النهى ط (قوله فعل) أى فعل المنع وجوبا ازالة للمنكر (قوله صبر) أى مع الانكار بقلبه قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان اه. أى اضعف احواله في ذاته أى انما يكون ذلك اذا اشتد ضعف الايمان فلا يجد الناهى اعوانا على ازالة المنكر اه. ط وهذا لان اجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترن به من البدعة من غيره كصلاة الجنائز واجبة الاقامة وان حضرته نياحة هداية وقاسها على الواجب لانها قريبة منه لورود الوعيد بتركها

لم يكن ممن يقتدى به فان كان) مقتدى (ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد) لان فيه شين الدين والمحكى عن الامام كان قبل ان يصير مقتدى به (وان علم اولاً) باللعب (لا يحضر اصلاً) سواء كان ممن يقتدى به اولاً لان حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت المسألة ان الملاهي كلها حرام و يدخل عليهم بلا اذنهم لانكار المنكر قال ابن مسعود صوت اللهو والغناء.

كفاية (قوله والمحكى عن الامام) أى من قوله ابتليت بهذا مرة فصبرت هداية (قوله وان علم اولاً) افاد ان ما مرفيما اذا لم يعلم قبل حضوره (قوله لا يحضر اصلاً) الا اذا علم انهم يتركون ذلك احتراماً له فعليه ان يذهب اتقانى (قوله ابن كمال) لم اره فيه نعم ذكره في الهداية قال ط وفيه نظر والاوضح ما فى التبيين حيث قال لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكرا هـ. قلت لكنه لا يفيد وجه الفرق بين ما قبل الحضور وما بعده وساق بعد هذا فى التبيين ما رواه ابن ماجة ان علياً رضى الله عنه قال صنعت طعاماً فدعوت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء فرأى فى البيت تصاوير فرجع هـ. قلت مفاد الحديث انه يرجع ولو بعد الحضور وانه لا تلزم الاجابة مع المنكر اصلاً تأمل (قوله دلت المسألة الخ) لان محمداً اطلق اسم اللعب والغناء فاللعب وهو اللهو حرام بالنص قال عليه الصلاة والسلام هو المؤمن باطل الا فى ثلاث تأديبه فرسه وفى رواية ملاعبته بفرسه ورميه عن قوسه وملاعبته مع أهله كفاية وكذا قول الامام ابتليت دليل على انه حرام اتقانى وفيه كلام لابن الكمال فيه كلام فراجعه متأملاً (قوله و يدخل عليهم الخ) لانهم اسقطوا حرمتهم بفعلهم المنكر فجاز هتكها كما للشهود ان ينظروا الى عورة الزانى حيث هتك حرمة نفسه وتمامه فى المنع (قوله قال ابن مسعود الخ) رواه فى السنن مرفوعاً الى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ ان الغناء ينبت النفاق فى القلب كما فى غاية البيان وقيل ان تغنى ليستفيد نظم القوافى و يصير فصيح اللسان لا بأس به وقيل ان تغنى وحده لنفسه لدفع الوحشة لا بأس به وبه اخذ السرخسى وذكر شيخ الاسلام ان كل ذلك مكروه عند علمائنا واحتج بقوله تعالى ومن الناس من يشتري هو الحديث الآية جاء فى التفسير ان المراد الغناء وحمل ما وقع من بعض الصحابة على انشاد الشعر المباح الذى فيه الحكم والمواعظ فان لفظ الغناء كما يطلق على المعروف يطلق على غيره كما فى الحديث من لم يتغن بالقرآن فليس منا وتمامه فى النهاية وغيرها (تنبيه)

ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء النبات قلت وفي البزازية استماع صوت الملاحى كضرب قصب ونحوه حرام لقوله عليه الصلاة والسلام استماع الملاحى

عرف القهستاني الغناء بأنه ترديد الصوت بالالحن في الشعر مع انضمام التصفيق المناسب لها قال فان فقد قيد من هذه الثلاثة لم يتحقق الغناء اهـ. قال في الدر المننقى وقد تعقب بان تعريفه هكذا لم يعرف في كتبنا فتدبر اهـ. اقول وفي شهادات فتح القدير بعد كلام عرفنا من هذا ان التغنى المحرم ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف الخمر المهيج اليها والحنانات والهجاء لمسلم او ذمى اذا اراد المتكلم هجاءه لا اذا اراد انشاده للاستشهاد به او ليعمل فصاحته وبلاغته وكان فيه وصف امرأة ليست كذلك او الزهريات المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه فلا وجه لمنعه على هذا نعم اذا قيل ذلك على الملاحى امتنع وان كان مواعظ وحكما للآلات نفسها لذلك التغنى اهـ. ملخصا وتمامه فيه فراجعه وفي الملتقى وعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنابة والزحف والتذكير فما ظنك به عند الغناء الذي يسمونه وجدا ومحبة فانه مكروه لأصل له في الدين قال البشارح زاد في الجوهرة وما يفعله متصوفة زماننا حرام لا يجوز القصد والجلوس اليه ومن قبلهم لم يفعل كذلك وما نقل انه عليه السلام سمع الشعر لم يدل على اباحة الغناء ويجوز حمله على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ وحديث تواجده عليه الصلاة والسلام لم يصح وكان النصراباذي يسمع فعوتب فقال انه خير من الغيبة فقليل له هيهات بل زلة السماع شر من كذ وكذا سنة يغتاب الناس وقال السري شرط الواحد في غيبته أن يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع اهـ. قلت وفي التاترخانية عن العيون ان كان السماع سماع القرآن والموعظة يجوز و ان كان سماع غناء فهو حرام باجماع العلماء ومن اباحه من الصوفية فلمن تخلى عن الله وتخلي بالتقوى واحتاج الى ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط ستة أن لا يكون فيهم امرد وأن تكون جماعتهم من جنسهم وأن تكون نية القول الاخلاص لا اخذ الاجر والطعام وأن لا يجتمعوا لاجل طعام أو فتوح وأن لا يقوموا الا مغلوبين وأن لا يظهروا وجدا الاصادقين والحاصل انه لا رخصة في السماع في زماننا لان الجنيد رحمه الله تعالى تاب عن السماع في زمانه اهـ. وانظر ما في الفتاوى الخيرية (قوله ينبت النفاق) أي العمل (قوله كضرب قصب) الذي رأيت في البزازية قضيب بالضاد المعجمة والمثناة

معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر أي بالنعمة فصرف الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكر فالواجب كل الواجب ان يجتنب كيلا يسمع لما روى انه عليه الصلاة والسلام ادخل اصبعه في اذنه عند سماعه واشعار العرب لو فيها ذكر الفسق تكره انتهى او لتغليظ الذنب كما في الاختيار او للاستحلال كما في النهاية (فائدة) ومن ذلك ضرب النوبة للتفاخر فلو للتنبيه فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلاثة اوقات لتذكير ثلاث نفخات الصور

بعدها (قوله فسق) أي خروج عن الطاعة ولا يخفى ان في الجلوس عليها استماعا لها والاستماع معصية فهما معصيتان (قوله فصرف الجوارح الخ) سامة تعليلا لبيان صحة اطلاق الكفر على كفر ان النعمة ط (قوله فالواجب) تفريع على قوله استماع الملاهى معصية ط (قوله ادخل اصبعه في اذنه) الذى رأته في البزازية والمنع بالتثنية (قوله تكره) أي تكره قراءتها فكيف التغنى بها قال في التاترخانية قراءة الاشعار ان لم يكن فيها ذكر الفسق والغلام ونحوه لا تكره وفي الظهيرية قيل معنى الكراهة في الشعر أن يشغل الانسان عن الذكر والقراءة والا فلا بأس به اهـ. وقال في تبين المحارم واعلم ان ما كان حرام من الشعر ما فيه فحش او هجو مسلم او كذب على الله تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او على الصحابة او تزكية النفس او الكذب او التفاخر المذموم او القدح في الانساب وكذا ما فيه وصف امرد وامرأة بعينها اذا كانا حين فانه لا يجوز وصف امرأة معينة حية ولا وصف امرد معين حتى حسن الوجه بين يدي الرجال ولا في نفسه وأما وصف الميتة او غير المعينة فلا بأس به وكذا الحكم في الامرد ولا وصف الخمر المهيج اليها والديريات والحانات والهجاء ولو لذمى كذا في ابن الهمام والزيلعى وأما وصف الخدود والاصداغ وحسن القد والقامة وسائر اوصاف النساء والمرد قال بعضهم فيه نظر وقال في المعارف لا يليق بأهل الديانات و ينبغى أن لا يجوز انشاده عند من غلب عليه الهوى والشهوة لانه ييهج على اجالة فكره فيمن لا يحل وما كان سببا لمحذور فهو محذور اهـ. أقول وقد منا ان انشاده للاستشهاد لا يضر ومثله فيما يظهر انشاده او عمله لتشبيهات بليغة واستعارات بديعة (قوله او لتغليظ الذنب) عطف على قوله أي بالنعمة يعنى انما اطلق عليه لفظ الكفر تغليظا اهـ. ح (قوله ومن ذلك) أي من الملاهى ط (قوله ثلاث نفخات الصور) هي طريقة

لمناسبة بينهما فبعد العصر للإشارة الى نفخة الفزع وبعدها العشاء الى نفخة الموت وبعدها نصف الليل الى نفخة البعث وتماه فيما علقته على الملتقى والله اعلم.

(و) جاز (دخول الذمی مسجدا) مطلقا وكرهه مالك مطلقا وكرهه محمد والشافعي واحمد في المسجد الحرام قلنا النهی تكوينی

لبعضهم والمشهور انهما نفختان نفخة الصعق ونفخة البعث ط (قوله لمناسبة بينهما) أى بين النفخات والضرب فى ثلاثة الاوقات (قوله فبعد العصر الخ) بيان للمناسبة فان الناس بعد العصر يفرعون من اسواقهم الى منازلهم وبعدها العشاء وقت نومهم وهو الموت الا صغروا وبعدها نصف الليل يخرجون من بيوتهم التى هى كقبورهم الى اعمالهم أقول وهذا يفيد أن آله الله وليست محرمه لعينها بل لقصد الله منها اما من سامعها أو من المشتغل بها وبه تشعر الاضافة الا ترى ان ضرب تلك الآلة بعينها حل تارة وحرم اخرى باختلاف النية والامور بمقاصدها وفيه دليل لساداتنا الصوفية * الذين يقصدون بسماعها امورا هم اعلم بها فلا يبادر المعترض بالانكار * كيلا يحرم بركتهم فانهم السادة الاخيار * امدنا الله تعالى بامداداتهم * واعاد علينا من صالح دعواتهم وبركاتهم (قوله وتماه فيما علقته على الملتقى) حيث قال بعد عزوه ما مر الى الملاعب للامام البزدوى وينبغى أن يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة وعن الحسن لا بأس بالدف فى العرس ليشتهروا فى السراجية هذا لم يكن له جلاجل ولم يضرب على هيئة التطرب اهـ. أقول وينبغى أن يكون طبل المسحر فى رمضان لا يقاظ النائم للسحور كبوق الحمام تأمل

(قوله وجاز دخول الذمی مسجدا) ولو جنبا كما فى الاشباه وفى الهندية عن التتمة يكره للمسلم الدخول فى البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه مجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول اهـ. وانظر هل المستأمن ورسول اهل الحرب مثله ومقتضى استدلالهم على الجواز بانزال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثقيف فى المسجد جوازه ويحرر ط (قوله مطلقا) أى المسجد الحرام وغيره (قوله قلنا) أى فى الجواب عما استدلل به المانعون وهو قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام وما ذكره مأخوذ من الحواشى السعدية (قوله تكوينی) نسبة الى التكوين الذى هو صفة قديمة ترجع اليها صفات الافعال عند الماتريدية فمعنى لا يقربوا لا يخلق الله فيهم القربان ومثال الامر التكوینی اثتيا طوعا أو كرها ومثال الامر التكليفي ويقان

لا تكلفني وقد جوزوا عبور عابر السبيل جنبا وحينئذ فمعنى لا يقربوا لا يحجوا ولا يعتمروا عراة بعد حج عامهم هذا عام تسع حين أمر الصديق ونادى على بهذه السورة وقال الا لا يحج بعد عامنا هذا مشرك ولا يطوف عريان رواه الشيخان وغيرهما فليحفظ قلت ولا تنس مامر في فصل الجزية (و) جاز (عيادته) بالاجماع وفي عيادة المجوسى

له التدوينى ايضا اقيموا الصلاة والفرق أن الامثال لا يتخلف عن الاول عقلا بخلاف الثانى اهـ. ح وحاصله أنه خبر منفى في صورة النهى تأمل (قوله لا تكلفني) بناء على أن الكفار ليسوا مخاطبين بالفروع (قوله وقد جوزوا الخ) هذا انما يحسن لو ذكر دليل الشافعى الذى من جملة ولأن الكافر لا يخلو عن الجنبات فوجب تنزيه المسجد عنه وحاصل كلامه أن هذا الدليل لا يتم لانه قد جوز الخ ط (قوله فمعنى لا يقربوا الخ) تفريع على قوله تكوينى وهو ظاهر فانه لم ينقل أنهم بعد ذلك اليوم حجوا واعتمروا عراة كما كانوا يفعلون في الجاهلية فافهم قال في الهداية ولنا ما روى انه عليه السلام انزل وفد ثقيف في مسجده وهم كفار ولان الخبث في اعتقادهم فلا يؤدى الى تلويث المسجد والآية محمولة على الحضور استيلاء واستعلاء أو طائفين عراة كما كانت عاداتهم في الجاهلية اهـ. أى فليس الممنوع نفس الدخول يدل عليه ما في صحيح البخارى باسناده الى حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن ابا هريرة اخبره أن ابا بكر الصديق رضى الله تعالى عنهما بعثه في الحجة التى امره فيها النبى صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع فى رهط يؤذن فى الناس الا لا يحجّن بعد العام مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان اتقانى (قوله عام تسع) بالجبر بدل من عامهم ط (قوله ونادى على بهذه السورة) كذا فى كثير من النسخ التى رأيتها وفي نسخة ونادى على بعيره بسورة براءة وهى التى كتب عليها ط وقال ان المنادى على البعير باربعين آية من اول سورة براءة هو على كرم الله وجهه وقد أرسله عليه الصلاة والسلام عقب الصديق فلحقه والحكمة فى ذلك ليكون الأمر من أهل بيته عليه السلام اهـ. (قوله ولا تنس ما مر فى فصل الجزية) حيث قال وأما دخوله المسجد الحرام فذكر فى السير الكبير المنع وفى الجامع الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف الامام محمد رحمه الله تعالى والظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال اهـ. اقول غايته أن يكون ما فى السير الكبير هو قول محمد الذى استقر عليه رأيه ولذا ذكره الشارح آنفا مع الشافعى واحمد وما ذكره

قولان (و) جاز (عيادة فاسق) على الاصح لانه مسلم والعيادة من حقوق المسلمين.

اصحاب المتون هنا مبنى على قول الامام لان شأن المتون ذلك غالبا تأمل هذا وذكر الشارح في الجزية ايضا أنهم يمنعون من استيطان مكة والمدينة لانهما من ارض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في ارض العرب دينان ولو دخل لتجارة جاز ولا يطيل اهـ . (قوله وجاز عيادته) أى عيادة مسلم ذميا نصرانيا او يهوديا لانه نوع بر في حقهم وما نهينا عن ذلك وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد يهوديا مرض بجواره هداية (قوله وفي عيادة المجوسى قولان) قال في العناية فيه اختلاف المشايخ فمنهم من قال به لانه من أهل الذمة وهو المروى عن محمد ومنهم من قال هم ابعد عن الاسلام من اليهود والنصارى الا ترى انه لا تباح ذبيحة المجوس ونكاحهم اهـ . قلت وظاهر المتن كالملتقى وغيره اختيار الاول لارجاعه الضمير في عيادته الى الذمى ولم يقل عيادة اليهودى والنصرانى كما قال القدورى وفي النوادر جار يهودى او مجوسى مات ابن له أو قريب ينبغي ان يعزیه ويقول أخلف الله عليك خيرا منه وأصلحك وكان معناه أصلحك الله بالاسلام يعنى رزقك الاسلام ورزقك ولدا مسلما كفاية (قوله وجاز عيادة فاسق) وهذا غير حكم المخالطة ذكر صاحب الملتقط يكره للمشهور المقتدى به الاختلاط برجل من أهل الباطل والشر ألا بقدر الضرورة لانه يعظم أمره بين الناس ولو كان رجل لا يعرف يداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير اثم فلا بأس به اهـ . (تنبيه) من العيادة المكروهة اذا علم انك تنقل على المريض فلا تعده فقد قيل مجالسة الثقيل حى الروح ولا تهول على المريض ولا تحرك رأسك ولا تقل ما علمت انك على هذه الحالة الشديدة بل هون عليه المرض وطيب قلبه وقل له أراك في خير بتأويل واذكر له ما يزيد رجاءه في رحمة الله تعالى مشوبا بشيء من التخويف ولا تضع يدك على رأسه فرما يؤذيه الا اذا طلبه وقل له اذا ادخلت عليه كيف تجددك هكذا جاء عن السلف ولا تقل له أوص فانه من أعمال الجهال اهـ . مجتبى ط (فائدة) يتشأم الناس في زماننا من العيادة في يوم الاربعاء فينبغى تركها اذا كان يحصل للمريض بذلك ضرر ورأيت في تاريخ المحبى في ترجمة الشيخ فتح الله البيلونى أنه قال • السبت والاثنين والاربعاء • تجنب المرضى بها أن تزار في طبية يعرف هذا فلا • تغفل فان العرف على المنار • قال المحبى قلت هذا عرف مشهور لكن ورد في السنة ما يرد السبت منه فقد ورد أنه عليه الصلاة

(و) جاز (خصاء البهائم) حتى الهرة وأما خصاء الآدمي فحرام قيل والفرس وقيدوه بالمنفعة والا فحرام (وانزاء الحمير على الخيل) كعكسه قهستاني (والحقنة) للتداوى ولو للرجل بظاهر لا بنجس وكذا كل تداوى لا يجوز الا بظاهر وجوزه في النهاية بمحرّم اذا أخبره طبيب مسلم ان فيه شفاء ولم يجد مباحا يقوم مقامه قلت وفي البزازية ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم نفى الحرمة عند العلم بالشفاء دل عليه جواز اساعة اللقمة بالخمير

والسلام كان يفقد اهل قبا يوم الجمعة فيسأل عن المفقود فيقال له انه مريض فيذهب يوم السبت لزيارته تامل (قوله وجاز خصاء البهائم) عبر في الهداية بالاختصاص والصواب ما هنا كما في النهاية وهو نزع الخصية و يقال خصى ومخصى (قوله قيل والفرس) ذكر شمس الائمة الحلواني أنه لا بأس به عند أصحابنا وذكر شيخ الاسلام أنه حرام ط (قوله وقيدوه) أى جواز خصاء البهائم بالمنفعة وهي ارادة سمنها أو منعها عن العض بخلاف بنى آدم فانه يراد به المعاصى فيحرم أفاده الاتقانى عن الطحاوى (تنبيه) لا بأس بكى البهائم للعلامة وثقب اذن الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلونه فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير انكار ولا بأس بكى الصبيان لداء اتقانى والهرّة المؤذية لا تضرب ولا تعرك اذنها بل تذبح بسكين حادّو لو ماتت حامل واكبر رأيهم ان الولد حتى شق بطنها من الجانب الايسر وبالعكس قطع الولد اربا اربا تاترخانية (قوله للتداوى) أى من مرض او هزال مؤدّ اليه لا ينفع ظاهر كالتقوى على الجماع كما قدّمناه ولا للسمن كما فى العناية (قوله ولو للرجل) الاولى ولو للمرأة (قوله وجوزه فى النهاية الخ) ونصه وفى التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتداوى اذا أخبره طبيب مسلم ان شفاءه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتعجل شفاؤك به فيه وجهان وهل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوى فيه وجهان كذا ذكره الامام التمرقاشى اهـ. قال فى الدر المنقى بعد نقله ما فى النهاية وأقرّه فى المنح وغيرها وقدّمنا فى الطهارة والرضاع أن المذهب خلافه اهـ. (قوله وفى البزازية الخ) ذكره فى النهاية عن الذخيرة أيضا (قوله نفى الحرمة عند العلم بالشفاء) أى حيث لم يقم غيره مقامه كما مرّ وحاصل المعنى حينئذ ان الله تعالى أذن لكم بالتداوى وجعل لكم داء دواء فاذا كان فى ذلك الدواء شيأ محرّما وعلمتم به الشفاء فقد زالت حرمة استعماله لانه تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرّم عليكم (قوله دل عليه الخ) أقول فيه نظر لان اساعة اللقمة بالخمير وشربه

وجواز شربه لازالة العطش اه وقد قدّمناه (و) جاز (رزق القاضي) من بيت المال لو بيت المال حلالا جمع بحق والا لم يحل وعبر بالرزق ليفيد تقديره بقدر ما يكفيه وأهله في كل زمان ولو غنيا في الاصح وهذا لو بلا شرط ولوبه كالاجرة فحرام لان القضاء طاعة فلم تجز كسائر الطاعات قلت وهل يجري فيه كلام المتأخرين يحرم

لازالة العطش احياء لنفسه متحقق النفع ولذا يآثم بتركه كما يآثم بترك الاكل مع القدرة عليه حتى يموت بخلاف التداوى ولو بغير محرم فانه لو تركه حتى مات لا يآثم كما نصوا عليه لانه مظنون كما قدّمناه تأمل (قوله وقدّمناه) أى اول الحظر والاباحة حيث قال الاكل الغذاء والشرب للعطش ولو من حرام او ميتة او مال غير وان ضمنه فرض اه. (تتمة) لا بأس بشرب ما يذهب بالعقل فيقطع الأكلة ونحوه كذا في التاترخانية وسيأتى تمامه في آخر كتاب الاشربة (قوله وجاز رزق القاضي) الرزق بالكسر ما ينتفع به وبالفتح المصدر قاموس (قوله والا لم يحل) قال في النهاية واما اذا كان حراما جمع بباطل لم يحل اخذه لان سبيل الحرام والغصب رده على اهله وليس ذلك بمال عامة المسلمين اه. أقول ظاهر العلة أن اهله معلومون فحرمة الاخذ منه ظاهرة فان لم يعلموا فهو كاللقطة يوضع في بيت المال و يصرف في مصارف اللقطة فقد صرحوا في الهداية والرشوة للقضاة ونحوهم أنها تردّ على أربابها ان علموا والا أو كانوا بعيدا حتى تعذر الرد ففى بيت المال فيكون حكمه حكم اللقطة كما تقدّم في كتاب القضاء تأمل (قوله في كل زمان) متعلق بتقدير أو يكفيه أى يقدر بقدر كفايته في كل زمان لان المؤنة تختلف باختلاف الزمان (قوله ولو غنيا في الاصح) عبارة الهداية ثم القاضي اذا كان فقيرا فالافضل بل الواجب الاخذ لانه لا يمكنه اقامته فرض القضاء الا به اذا الاشتغال بالكسب يقعه عن اقا وان كان غنيا فالافضل الامتناع على ما قيل رفقا ببيت المال وقيل الاخذ وهو الاصح صيانة للقضاء عن الهوان ونظرا لمن تولى بعده من المحتاجين لانه اذا انقطع زمانا تعذرا عاداته اه. (قوله وهذا لو بلا شرط الخ) بأن تقلد القضاء ابتداء من غير شرط ثم رزقه الوالى كفايته اما ان قال ابتداء انما قبل القضاء ان رزقنى الوالى كذا بمقابلة قضائى والا فلا قبل فهو باطل لانه استتجار على الطاعة اه. كفاية (قوله فلم تجز) أى الاجرة عليه أى لم يجز اخذها (قوله يحتر) أقول قدّمنا تحريره في كتاب الاجارات بما لا مزيد عليه وبيننا أن كلام المتأخرين ليس عاما في كل طاعة بل فيما فيه ضرورة كتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان.



● الحمد لله الذي جعل العلماء امناء الرسل و
خلفاء الانبياء عليهم الصلوة والسلام ●
وارتضاهم لشهادة توحيده تثنية لملائكة الارض
والسما ● وقرهم بنفى الاستواء مع غيرهم بقوله
تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
فقاذا بسلطان الوراثة الكبرى من بين الانام ●
فلذا هم عن عبادته لا يسمون ففضلوا في ما افادوا

هم

واجادوا

واجادوا فيما جادوا وقادوا شواردا العقول
وسادوا وعلوا الجاهل وقوموا المائل **ح**
وبيتوا المسائل وفازوا بقصب السبق
والسيادة العظمى **ح** احازوا وكلوا نقصات
الطالبين ولهم بالافادة والاستفادة اجازوا
و والصلوة والسلام على سيد الانبياء والمر
سلين وعلى آله واصحابه ادلاء الحق واليقين
و اما بعد فيقول راجي عفورته
المعين السيد احمد نير المكي الحسيني
الارواسى ابن عبد الحكيم ابن مصطفى **و** ان الحامل
على هذه الاجازة والباعث لترقيم ذى الاسا
طير الممتازة **و** هو ان اخى في الدين المولى
حسين حلمى ايشيق صيد لاني الكيمياء
بن سعيد استانبولى وفقه الله تعالى لما مرضاه
وملكه نواصى الامانى **و** لما لازمنا ملازمة
مخصوصة مدة من الزمان وقراء علينا ما
تيسر قرائته واعتيد ذلك منذ اوان

وشاهدنا منه القابلية التامة وعائنا عنه
 الاستعداد للافادة العامة ❀ اجزت له
 اجازة مطلقة بتدريس العلوم الآلية و
 الاعلام والفقه والتفسير والحديث
 ونصح اهل الاسلام لمن طلب منه ذلك وفيه
 رغب واستبان منه اشتياق وسغب ❀
 حسب ما اجازني بذلك ابي واستاذي الذي
 اليه في جميع الاحوال استنادي استاذ الكل
 في اهل قسطنطينية وحواليه ❀ السيد المرحوم
 الشهيد المظلوم المقبول طيفور زمانه وجنيد
 اوانه وسيد شريف ايامه ❀ السيد عبد
 الحكيم الارواصي المدفون بباغلوم في نواحي
 انقره رحمة الله عليه رحمة واسعة ❀
 باجازة الذي اخذ من استاذ الكل في الكل
 على الاطلاق الانسان الكامل والفرد الشامل
 بالاتفاق يعسوب العلماء واية الاولياء بدرسم
 الولاية شمسك الهداية الحسيني النسب

والمحدثي الحبيب ❀ سيدنا وسندنا السيد
 فهيم الارواصي النقشبندی المجددي قدس الله
 سره العزيز ❀ باجازته عزدي المفاخر والمزايا
 الجمّة حائز الكمالات الانسانية كأنه امة راسخ
 القدم في العقليات والنقلیات عجيب الا
 ستحضار والتصوير لا سيما في الرياضيات حامل
 لواء العلم والافتاء بلواء موش ابي عبد الله
 المولى الحسن الاهودي الانصاري ادرجه الله
 في مدارج الفوز والصلاح يوم تكون الجبال
 كالعهن المنفوش ❀ باجازته عن شيخه واستاذ
 الحبر الواصل والبحر الشامل الفاني في الله
 الباقي بالله الفاضل الباسل والمرشد الكامل
 وحيد عصره ومفتي دهره المتبحر في جميع انواع
 العلوم منبع الكرامات البارقه صاحب التأليفات
 الفائقة الرائقة المولى الخليل العمري الاسعدي
 قدس الله سره واقاض علينا فيضه وبره^(١) ❀
 باجازته عن استاذة الاجل والنخري الاكمل المولى

(١) ولد سنة ١١٦٧ وتوفي سنة ١٢٥٩

محمود البهدينى ۞ باجازته عن مكيه في
 العلوم العقلية والنقلية ومرتبته بالفوائد الجليلة
 الجلية العالم الفاضل والبحر الكامل محمد صالح
 افندى الصفوى ۞ عن والده الماجد الفاضل
 النبيل اسماعيل افندى الصفوى رحمه الله الغنى
 ۞ وهذا قد قراء العلوم باجمعها المعقول
 والمنقول والفروع والاصول على والده الماجد
 ذى المفاخر الجليلة والمآثر العلية والالهامات
 الربانية ابراهيم بن حيدر ۞ وهو على والده
 العلامة والبحر الفهامة صاحب التأليفات الفائقة
 والتقريرات الرائقة حيدر ابن احمد ۞
 وهو على والده صاحب المحاكمات فى الكلام مفيض
 عوارف المعارف على طبقات الانام احمد ابن
 حيدر ۞ وهو قد قراء العلوم النقلية و
 الفنون الادبية والصناعات العربية ومقدارا
 معتدكا به من العلوم العقلية على والده العلامة
 والحرير الفهامة حيدر الاول تلميذ شيخ الاسلاف

مولانا

مولانا زین الکردي البلادی ❀ با جازة الا
 ستاذ المذکور للعامة والخاصة عن ولی الله
 بلاد نزع وصفی الله فی الصوفیة بلاد قاع الشیخ
 طه الکردي القادری ثم الدمشقی باسانید
 العالیة ❀ وعن العالم الفاضل عبد الله الاشوی
 ❀ وهو قد قرأ علی المتخلق بالخلق العلی المبدأ
 علی ❀ وهو علی والده وهو علی زین الدین
 البلادی تلمیذ نصر الله الخلیفی تلمیذ مولانا
 میرزا جان تلمیذ خواجه جمال الدین محمود الشیرازی
 تلمیذ المحقق جلال الملة والدین محمد ابن اسعد
 الصدیقی الدوانی ❀ وایضاً قرأ شیخ مشایخنا
 بقية السلف المتبحرین صاحب الحاکمات احمد بن حیدر
 ❀ تمة المعقولات علی استاذ الكل فی الكل
 محمد بن شروین تلمیذ احمد المجلی تلمیذ میرزا مخدوم
 تلمیذ میرزا جان الشیرازی تلمیذ خواجه جمال الدین
 محمود الشیرازی تلمیذ المحقق الدوانی ❀ وایضاً قد
 فر دَرَسَین من اقول التفسیر البیضاوی علی افضل

مفاخر زمانه مولانا الشيخ الكردي الاشنوي و
 اخذ منه الاذن في التفسير بل في مطلق التدريس
 • وهو تلميذ ميرزا جان الشيرازي وهو تلميذ
 خواجه جمال الدين محمود الشيرازي وهو تلميذ المحقق
 الدواني • وهو قد اخذ عن والده العالم الرباني سعد
 الصديق الدواني • تلميذ العلامة الشريف علي الجرجاني
 قدس سره • وعلى المولى العلامة تاج الدين محمود الفارسي
 اعلم زمانه في العقليات • والمولى العالم افقه اقرانه
 محمود بن ابي الفتح الروستاني قرا الكاوي الصغير على
 مولى لسان الدين نوح السمناني صاحب الحانية
 الكاوي • وهو قراء على المولى جلال الدين محمد
 القزويني رحمه الله • وهو على والده المصنف
 الامام نجم الدين عبد الغفار القزويني •
 وهو قد اخذ الفقه عن الامام ابي القاسم الرافي
 • وهو تلميذ قاضي القضاة اسوة المحدثين
 شيخ الاسلام محمد بن محمد الجزري باسناد هم
 العلية المغنية شهرتها عن ذكر البقية •

ايضا

ايضاً قد اخذ عن المولى المتفطن المحقق مظهر الدين
 محمد الكازروني • واجازته اجازة ملفوظة
 مكتوبة • وهو كان في العلوم العقلية تلميذ
 المحقق الشريف قدس سره • وكان يروي الحديث
 عن صاحب القاموس الشيخ المسند محمد الدين فيروز
 آبادي • وهو شيخ محي الدين الحنّاد • وهو
 عن جامع مجموع التحقيق بمنهاج يهدي الى سواء
 الطريق واخلاق بلغ من التهذيب مبلغاً ليس
 لاحد بعده الى حومة حماء تقريب ومروضة فضل
 دانية القطوف للقاسي والداني الامام قطب النقاد
 المرجع في الفتوى شيخ محي الدين النواوي بسنده
 على المعروف الجلي • وايضاً قد اخذ عن العالم العا
 الفاضل المولى الامام محي السنة والدين الكوشنادي
 • تلميذ علامة الشريف البحر جاني قدس سره •
 • تلميذ مبارك شاه البخاري • تلميذ المحقق
 قطب الدين الرازي • تلميذ علامة الشيرازي •
 تلميذ الكاتب القزويني • تلميذ الامام فخر الدين

الرازي ❦ تلميذ حجة الاسلام محمد بن محمد الغزالي
 ❦ تلميذ الامام الحرمين ابي المعالي عبد الملك
 بن عبد الله بن شبح يوسف الجويني ❦ تلميذ الشيخ
 ابي طالب المكي ❦ وهو اخذ الانابة والارادة
 ولبس الخرقه من ابي العثمان المغربي ❦ وهو من ابي
 عمرو والزجاج ❦ وهو من برهان المسلة والدين
 سلطان الحق واليقين مروج الشريعة الغراء محي
 الطريقة البيضاء سيد الطائفتين ابي القاسم جنيد
 البغدادي قدس سره ❦ وهو من خاله ولي الله
 على التحقيق ومبين مناهج الحقيقة لاهل الطرق ابي
 الحسن السري ابن المفلس السقطي ❦ وهو من
 تاج الاولياء ووارث سيد الانبياء عليه
 وعلى آله من الصلوات والتسليمات وعلى اخوانه
 اجمعين الشيخ معروف الكرخي ❦ وهو من ابي
 سليم داود الطائي ❦ وهو جيب العجمي
 ❦ وهو من حسن البصري ❦ وهو من حضرة
 الامام الهمام والليث المقدم غوث الله

١٠
يعسوب المحققين سراج الملة والدين شمس
العالمين بدر العارفين الشارب بكأس اليقين
باب مدينة العلم على ابن أبي طالب القرشي
الهاشمي المكي المهاجر المديني رضي الله تعالى عنه
وكرم الله وجهه وافاض علينا فيضه و
بركته • وهو من حضرة درة صدف

الوجود وواسطة عقد المرسلين •
المخصوص بالمقام المحمود • خليفة الله
تعالى الاعظم ستروجود الاملاك المخاطب
لولالك لولالك لما خلقت الافلاك •

سيدنا وسيد الثقلين • محمد المصطفى
صلى الله عليه وسلم وهو من ارزى النور المبين
• بواسطة من روح الامين • الممتاز
بين الملائكة المقربين • برسالة رب العالمين
جبريل عليه السلام •

• المجيز الفقير •
٢٧ شهر رمضان المبارك ١٣٧٣ احمد شهاب الدين
يوم الاحد نير المكي

جنت الله تعالى • خذ الدين اسن

محمد



اوصيك يا اخ العزيز بتقوالله الذي يتول
 السرائر في الباطن والظاهر وبالاجتناب عن
 المناهي واتباع الاوامر والمواظبة على الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر والمداومة على
 المطالعة لئلا تحبط حين التدريس والتعليم
 وان تكون على التبصر ائى تبصر وقت الاعلام
 والتفهم خصوصاً على مطالعة التفسير
 البيضاوى والبخارى والمكوبات وابن العابد
 من الفقه الحنفى والمطول من البلاغة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لمعالى الشيخ حسين حلي صاحب العز والجاه ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وفي بعض الايام زرت من احد زملائي بمدينة ماراوى لقضاء عطلة المدرسية
ولما دخلت في حجرة الضيوف وجلسته فوضع انواع الكتب بين يدي ،
ثم تناولتها واحدا بعد واحد لأقرأ لما فيها ، فقد أسرتني الموضوعات التي
تلوتها لأنها تزيد المعلومات وتغني العقول والافكار .

يامولانا توكلت بإرسال إليكم هذه الرسالة بناء على رجائي من
جودكم بارسالكم إلى الكتب التي أستمع لها على تنفيذ النشرة الدعوة
الاسلامية كالكتب التوحيد والتهذيب وغيرها من الكتب التي تنفع
للطلاب المدرسية وغيرهم من عامة المسلمين .

وفي الختام أرجو من الله المولى الكريم أن يزيدكم بنعم لا تعد ولا تحصى
وأن ينفذ اموركم إلى يوم الدين ، وأن يحجز لكم جزيل الثواب والسلا
عليكم في البداية والنهاية . والله ولي التوفيق انه جواد كريم

الاستاذ عمر غاراي عبدالله

مدير معهد التعليم العربي الاسلامي ببلدية تيفوتيفور

١/٢ / ٤٠١ هـ - ١١/٨/١٩٨١ م محافظة باسيلان فلبين

(هذا عنواني)



To: UZ. OMAR G. ABDULLAH

% MAYOR USTADZ KASIM ISMAEL

RIVERSIDE ISABELA

BASILAN PHILIPPINES

من بنغلاديش الى استانبول -

التاريخ :- ١ رجب الفرد ١٣٩٨ - ١٩٧٨ هـ / ١٨
حضرة الفاضل الكامل المحقق الاديب والنجيب اللبيب القامع للبدعات والضلالات الشيخ
حسين حلمي بن سعيد الاستاذ بن علي - رفقكم الله ادام الله اقبالهم -
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته -

اما بعد ايها الفاضل المحترم المكرم المعظم ، لقد وصلت اليّ كتب كثيرة
من جنابكم المحترم وهي : البصائر المتكبري التوسل بأهل المقابر - مع المنتخبات من المكتوبات
على المختصر الاثني عشرية في التاريخ ١٨ ما من من السلسلة التجارية طالعت بعضها
فاذا هي افروحتني وسوقني لما فيها من مسائل نفيسة ولا مثل قطعية وبراهين وافصح
فهو لا والكتب موافقة اقوال العلماء المحققين المجتهدين والنقطة والكاملين المجاهد
المجتهدين من أهل السنة والجماعة بلا ريب ولا شك ومؤيدة بعقائد
أهل السنة والجماعة ولقواعدهم وبينت كتبكم بالادلة والبراهين خيانة من ضلوا
واضلوا واجلت ابا طيل عتاشد هم وشبهاتهم ومحمد ثقاتهم وضلالاتهم وبدعاتهم
ايها الفاضل كيف اصف لكم سروري عند قراءة كتبكم المحظمة ولا اقدر ان ابين
سوري حينما رأيتهما - ولقد تنفوت اموالا كثيرة لطبع الكتب الثمينة ونشرها لاشاعة
دين الله ورسوله وجمع البدعات والمحدثات والضلالات والعقائد الفاسدة
فاشكركم شكرًا جزيلًا لانما جزاكم الله خيرا الجزاء عنا وعن جميع المسلمين وجزاك على
هذه الافعال الحسنة الجميلة باحسن الجزاء ونرجو لكم السعادة في الدارين ندموا
الله ان يوجه لكم اجرا حسنا على هذه الافعال المرضية وكتبكم منفوعة جدا للعباد في معاشهم
ومعادهم وجمالية ومزينة باوراء حسنة
ذو مسحة لكل من يطالعها -

وتى حاجة الى كتب عديدة من مكتبكم وهي : خلاصة التحقيق في التوسل بالائمة
في الدولة المكية بلادة الغيبة - في الفجر الصادق في الفقه على المذاهب الاربعاء (الجزء الاول)
لا الحبل المتين في اتباع السلف الصالحين - وغير ذلك
فارجو منكم ان ترسلوا اليّ هؤلاء الكتب المحتاج اليها على الفور لان الكتب
المرسلة وجدت على التأخير

والسلام مع الختام

خادم أهل السنة والجماعة

محمد احمد كبير

المدرس بالمدرسة السنية الجامعة

الواقعة لفتية حاكم

BANGLADESH بنغلاديش -

بہارِ اہل سنت و جہت اعلیٰ حضرت امیرِ اہل حق و عدل حضرت مولانا محمد امجد علی دہلوی مدظلہ العالی

مرکزی مجلسِ رضا

بالمقابل ریلوے اسٹیشن ○ لاہور

۱۴۹۸

تاریخ ۱ رجب القدر

تاریخ و حال

حوالہ نمبر

حضرت مولانا سید عبدالحکیم آرواسی نقشبندی مجددی قدس سرہ العزیز

۱۳۶۲ھ

حضرت والا شہ عبدالحکیم	آرواسی نقشبندی فہم
صاحبِ حلم و حیا زہد و تقا	واقفِ عرفان و اسرارِ قدیم
شاہِ مبارکِ راجِ عز و اجتناب	در سخا و در وفا فردِ کریم
در ریافت در عبادت فخرِ عہد	جامعِ علم و عمل فیضِ عظیم
اسمِ اور دشن چون نورِ آفتاب	منظرِ انوارِ حق قلبش سلیم
مرشدِ علامہ ابن سعید	آن حسینِ علمی ایشیقِ سیم
مرتحل شد از جہان بے بقا	مسکنت بگزید در دارِ انصیم
قطعہ اش موزون کردم در غزل	حسبِ حکم حضرت موسیٰ حکیم

چوں شرافت از خرد تاریخ جست

گفت "خورشیدِ جہاں عبدالحکیم"

روزِ جانبِ سید ابوالطفہ شریف احمد شرافت نوشاھی مصنف شریف التواریخ و تاریخ عبا

سجادہ نشین درگاہ عالیہ حضرت نوشی گنج بخش قادری مسکن الاولیاء سامن پال شریف

ضلع گجرات پاکستان

اسماء الكتب التي نشرتها مكتبة الحقيقة

عدد صفحاته

الكتب العربية

- ١ - جزء عم من القرآن الكريم ٣٢
- ٢ - تفسير سورة البقرة (شيخ زاده) ٦٠٤
- ٣ - الايمان والاسلام ٩٦
- ٤ - القول الفصل شرح الفقه الاكبر ٤١٦
- ٥ - نخبة الآلآل لشرح بدأ الامالى ١٤٤
- ٦ - الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية (الجزء الاول) ٤٣٦
- ٧ - علماء المسلمين والوهابيون ١٥٦
- ٨ - فتاوى الحرمين برجف ندوة المين ١٢٨
- ٩ - هدية المهديين و يليه المتنبيء القاديانى ١٩٢
- ١٠ - المنقذ من الضلال و يليه الجام العوام عن علم الكلام
و يليهما تحفة الاريب ٢٥٦
- ١١ - المنتخبات من المكتوبات للامام الربانى ٢٥٦
- ١٢ - مختصر (التحفة الاثنى عشرية) ٣٥٢
- ١٣ - الناهية عن طعن أمير المؤمنين معاوية و يليه الحجج القطيعة .. ١٨٤
- ١٤ - خلاصة التحقيق فى بيان حكم التقليد والتلفيق ٣٢٠
- ١٥ - المنحة الوهبيه فى رد الوهابية ١٧٦
- ١٦ - البصائر لمنكرى التوسل باهل المقابر ٢٦٤
- ١٧ - فتنة الوهابية و يليه الصواعق الالهية و يليهما سيف الجبار ... ٢٥٦
- ١٨ - تطهير الفؤاد و يليه شفاء السقام ٢٥٦
- ١٩ - الفجر الصادق فى الرد على منكرى التوسل والكرامات
والخوارق و يليه ضياء الصدور ١٩٢
- ٢٠ - الحبل المتين فى اتباع السلف الصالحين ١٣٦
- ٢١ - خلاصة الكلام فى بيان امراء البلد الحرام (من الجزء الثانى) ١٤٤
- ٢٢ - التوسل بالنبي وبالصالحين و يليه التوسل ٣٣٦
- ٢٣ - الدرر السنية فى الرد على الوهابية ١٨٦
- ٢٤ - سبيل النجاة عن بدعة اهل الزيغ والضلالة ٢٠٨
- ٢٥ - الانصاف فى بيان سبب الاختلاف و يليه عقد الجيد
ومقياس القياس والمسائل المنتخبة ١٩٢
- ٢٦ - المستند المعتمد بناء نجات الابد ٢٧٢

الكتب العربية

عدد صفحاته

- ٢٧ - الاستاذ المودودي و يليه كشف الشبهة عن الجماعة التبليغة .. ١٢٨
- ٢٨ - كتاب الايمان (من رد المحتار) ٢٠٨
- ٢٩ - الفقه على المذاهب الاربعة (الجزء الاول) ٣٩٢
- ٣٠ - الفقه على المذاهب الاربعة (الجزء الثاني) ٣٢٠
- ٣١ - الفقه على المذاهب الاربعة (الجزء الثالث) ٣٥٢
- ٣٢ - الأدلة القواطع على الزام العربية في التوابع ١٢٠
- ٣٣ - البريقة شرح الطريقة و يليه منهل الواردين من بحار
الفيض على ذخر المتأهلين في مسائل الحيض ٢٨٨
- ٣٤ - البهجة السنية في آداب الطريقة و يليه ارغام المريد ٢٢٤
- ٣٥ - السعادة الابدية فيما جاء به النقشبندية
و يليه الحديقة الندية في الطريقة النقشبندية ٢٥٦
- ٣٦ - مفتاح الفلاح و يليه خطبة عيد الفطر ١٩٢
- ٣٧ - مفاتيح الجنان شرح شرعة الاسلام ٥٩٢
- ٣٨ - الانوار المحمدية من المواهب اللدنية (الجلد الاول) ٤٤٨
- ٣٩ - حجه الله على العالمين في معجزات سيد المرسلين (من الجلد الثاني) ١١٢
- ٤٠ - اثبات النبوة و يليه الدولة المكية بالمادة الغيبية ٢٢٤
- ٤١ - النعمة الكبرى على العالم في مولد سيد ولد آدم ١٩٢
- ٤٢ - تسهيل المنافع و بهامشه الطب النبوى ٣٠٤
- ٤٣ - الدولة العثمانية من الكتاب الفتوحات الاسلامية
و يليه المسلمون المعاصرون ٢٦٤
- ٤٤ - كتاب الصلاة ٣٢
- ٤٥ - صرف عربى وعوامل والكافية لابن الحاجب ١٦٨
- ٤٦ - الصواعق المحرقة في الرد على اهل البدع والزندقة
و يليه تطهير الجنان واللسان ٣٣٦
- ٤٧ - الحقائق الاسلامية في الرد على المزاعم الوهابية ١٢٨
- ٤٨ - نور الاسلام ٣٠٤

يحتوي هذا الكتاب «فتاوى علماء الهند» أربعة
فتاوى لعلماء الاسلام في الهند على خطبة صلاة الجمعة.
والوهابيون الذين يعيشون في البلاد التي لا تستعمل فيها
اللغة العربية يلقون الخطب مع ترجمتها بالسنتهم ويجبرون
النساء على اقامة صلاة الجمعة. و يوضح في الفتاوى
الأربعة التي في هذا الكتاب أن عمل الوهابيين هذا غلط
وفي آخر الكتاب يبين أن الصلاة التي أدت اقتداء
بالإمام المرثي على شاشة التليفزيون والمسموع صوته من
الإذاعة لا تصح وتوضح أيضا فتاوى أخرى.

مكتبة الحقيقة

İsmail Hakkı Karagözoğlu'nun kitabı, Hın-
cılar ile ilgili olanlar ile Hınçların cum'a ne-
sihanesi ile ilgili olanlar ve bunları dört fetvâ
ile birlikte İstanbul'daki memleketlerde-
ki muhtelif medreselerde okutulmuş lisanlarındaki
kaynakları ile birlikte İstanbul'da Kadınları da
ilgilendiren konulara değinmektedir. Bu kitâbda
Hınçların muhtelif hareketlerinin
teşkilatı ile ilgili olarak televizyonda
teşkilatı ile ilgili olarak Hınçların inama uyarak
teşkilatı ile ilgili olarak Hınçların diğer bazı
teşkilatı ile ilgili olarak Hınçların

İSMAIL HAKKI KARAGÖZÜ'NÜN KİTABI